الفتح الرحماني

شرح كنز المعاني

بتحرير حرز الأماني

في القراءات

تأليف العلامة الشيخ

سليمان بن حسين بن محمد الجمزوري

المتوفى بعد سنة ١١٩٨هـ

تحقيق ودراسة

شريف أبو العلا العدوي

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

سليمان بن حسين بن محمد الجمزوري

الفتح الرحماني شرح كنز المعاني

دار الكتب العلمية

الفتح الرحماني

شرح

كنز المعاني

بتحرير حرز الأماني

في القراءات

تأليف

العلامة الشيخ سليمان بن حسين بن محمد الجمزوري

المتوفى بعد سنة ١١٩٨هـ

تحقيق ودراسة

شريف أبو العلا العدوي

كتب نادرة ترفع لأول مرة
MAHDE-KASHLAN & K-RABABAH

كتب نادرة ترفع لأول مرة
MAHDE-KASHLAN & K-RABABAH

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لـدار الكتب العلميـة بـيروت ـ لبـنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive Rights by
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Libanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان
رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس: ٣٦١٣٥ ـ ٣٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ١١ ـ ٩٤٢٤ بيروت ـ لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Etage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3312-8
9 782745 133120
90000>

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

كتب نادرة لتوفو أول مرة
MAHDE-KASHLAN & K-RABABAH

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

وبعد: فإن الاشتغال بعلم القراءات لهو نعمة من أعظم النعم التى ينعم الله تعالى بها على العبد، وذلك لالتصاقه بكتاب الله تعالى، وسماعه واتصاله بكلامه عز وجل، الذى هو أحسن الحديث كما قال تعالى ﴿**الله نزل أحسن الحديث كتابًا متشابهًا مثانى**﴾ [الزمر]، وقد جعل الله عز وجل لهذا العلم أئمة محققين يحفظه بهم لا سيما وأنه قد تعهد جل وعلا بذلك فقال ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ [الحجر]، والله عز وجل لا يحتاج إلى أحد من خلقه لحفظ كتابه، ولكنه جل وعلا تفضل على طائفة من خلقه، فجعلهم القائمون على حفظ هذا الكتاب المبارك الذى ﴿**لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد**﴾ [فصلت]، وقد وضع علماء هذا الفن قواعد عديدة لحفظ هذا العلم ـ أعنى: القراءات ـ من التحريف ودخول الخطأ والخلل واللحن.

وقد بدأ ذلك بأن وضع العلماء أصولاً وقواعد كما تراه مبسوطًا فى كتبهم لمن أراد الدخول فى هذا الفن المبارك.

وقد جمع العلماء القراءات مع أصولها وقواعدها فى مصنفات مفردة

حتى ييسر الأمر على الطالب الذى يريد دخوله، وقد كان أول من جمع القراءات هو العلامة ابن مجاهد، وهو أيضًا أول من جعلهم سبعة، وإن كان المتواتر موجود أيضًا فى غير هذه السبعة،لا كما ظن الناس أن الأمر مقصور على السبعة فقط ومن هنا بدأ اهتمام طلاب العلم بالسبعة عند بدايتهم فى هذا العلم ـ خصوصًا: بعد ما توارد علماء كثيرون على نهج ابن مجاهد فى قصر تآليفهم على السبعة فقط، وقد شاء الله عز وجل أن ينتشر متن الإمام الشاطبى ـ فى القراءات السبع ـ وأصل هذا المتن كتاب التيسير لأبى عمرو الدانى فى القراءات السبع ـ فتلقاه العلماء وطلاب العلم سلفًا عن خلف بالقبول والإعظام، والعناية والشرح والتوضيح.

ولما كان الإمام الشاطبى ـ ومن قبله أبو عمرو الدانى ـ بشراً كان من الجائز عليه أن يخطئ، أو يهم، أو يرجح ضعيفًا، وهنا تبرز مهمة علماء هذا الفن فى تعقب تلك الأخطاء والأوهام والمرجوحات، وتصويبها، وهذا هو ببساطة شديدة معنى علم التحريرات.

والتحريرات: مفرد تحرير، وهو لغة: إتقان الشىء وإمعان النظر فيه من غير زيادة أو نقصان.

وفى الاصطلاح: تنقيح القراءات وتهذيبها من أى خطأ أو غموض يمكن أن يؤدى إلى التركيب وخلط الروايات، وخلط الأسانيد أيضًا.

وفائدتها: منع التركيب والتلفيق فى القراءات كما أشار إلى ذلك: ابن الجزرى فى النشر ١/١٩٣.

وعلم التحريرات علم صعب يحتاج إلى اطلاع واسع وذهن ثاقب وحافظة واعية ولذلك فإنه لا يؤخذ إلا عن الجهابذة من محققى علماء القراءات وهو أشبه ما يكون بعلم علل الحديث.

وفى النهاية أنصح نفسى وإخوانى بما أوصانا به مشايخنا من المحافظة على تلاوة القرآن الكريم، والعمل به، والاعتناء به لفظًا وجوهرًا، والتلقى الدائم عن أهل العلم به، ومراجعتهم، وأن لا يأنف من ذلك، متمثلاً فى ذلك بقول الإمام ابن الجزرى فى طيبته:

وليلزمِ الوقــارَ والتأدُّبا عند الشيوخِ إن يُرِدْ أن يَنجبَا

ذكر الإسناد الذى أدى إلىَّ قراءة الأئمة السبعة رضوان الله عليهم

أقول وبالله التوفيق:

قرأت القراءات السبع ضمن العشرة الصغرى من طريقى الشاطبية والدرة على شيخى العلامة الفاضل/ حسن بن على بن بيومى القليوبى وأخبرنى أنه قد قرأ على الشيخين الفاضلين/ سيد أحمد ياسين قنصوه المنوفى، والشيخ/ عبد الرازق البكرى ـ يرحمهما الله تعالى ـ، وقد قرأ الشيخ/ سيد أحمد على الشيخ العلامة/ مصطفى محمود العنوسى الشبرابخوى وهو على والده العلامة/ محمود شاهين العنوسى الشبرابخوى، وهو على الشيخ يوسف المحروقى الشهير بعجور، وهو على الشيخ سليمان الشهداوى وهو على الشيخ/ مصطفى الميهى وهو على شيخه/ على الميهى وهو على مشايخ أعلام منهم أستاذه الفاضل سيدى ومولاى الشيخ/ إسماعيل وهو على العلامة المحرر الشيخ/ محمد السمنودى المنير.

وقرأ الشيخ عبد الرازق البكرى على الشيخ/ محمد سالم إبراهيم جبيل وهو على شيخه الشيخ/ إبراهيم سعيد وهو على شيخه الفاضل/ محمد بن محمد بن أحمد العنانى وهو على الشيخ/ حسن الجريسى

الكبير وهو على العلامة المحقق المدقق/ محمد المتولى، وهو على الأستاذ المحقق/ أحمد الدرى التهامى وهو على الشيخ/ أحمد بن محمد المعروف بسلمونة وهو على شيخه الشيخ/ السيد إبراهيم العبيدى وقرأ العبيدى على العلامة محمد السمنودى المنير وهو على شيخه/ على الرميلى وهو على شيخه الشيخ/ محمد البقرى وهو على شيخه الشيخ/ أحمد الرشيدى، وهو على شيخه الشيخ محمد العياشى الشهير بالعطار وهو على المشايخ الثلاثة الشيخ/ سلطان المزاجى، والشيخ/ على الشبراملسى، والشيخ/ محمد البقرى، وقرأ الشبراملسى والبقرى على الشيخ/ عبد الرحمن اليمنى وهو على والده الشيخ/ شحاذة اليمنى وهو على الشيخ/ محمد بن جعفر على الشيخ/ أحمد المسيرى المصرى على الشيخ/ نصر الدين الطبلاوى على الإمام شيخ الإسلام/ زكريا الأنصارى على الشيخ الأسيوطى، والقليقلى، والعقيلى، والنصيرى وهم عن إمام الفن العلامة المحقق/ الشمس محمد بن محمد بن الجزرى بأسانيده المبسوطة فى التحبير والنشر إلى الأئمة السبعة القراء ـ رضى الله عنهم.

وأروى حفص فقط عن الشيخ الفاضل/ أحمد عبد الباقى وهو على شيخه المعمر/ أحمد حسن ـ رحمه الله تعالى وهو على الشيخ حسن الجريسى الكبير بإسناده المار سابقًا.

ولى أسانيد أخرَ لم أذكرها خشية الإطالة.

وفى الختام أتوجه بالشكر إلى مشايخى فى القراءات وهم:

١ ـ شيخى الفاضل/ حسن على بيومى ـ حفظه الله تعالى ـ.

٢ شيخى الفاضل/ أحمد عبد الباقى ـ حفظه الله تعالى ـ.

٣ ـ شيخى العلامة/ عبد الله الجوهرى ـ رحمه الله تعالى ـ.

ترجمة المصنف

• اسمه:

هو سليمان بن حسين بن محمد الجمزورى ـ الشهير بالأفندى، ولد فى (طنطا) فى ربيع الأول سنة بضع وستين بعد المائة والألف من الهجرة النبوية على صاحبها ـ أفضل السلام والتحية ـ ونسبته إلى جمزور، وهى من أعمال محافظة المنوفية بمصر.

• شيوخه:

كان رحمه الله شافعى المذهب، عالمًا بالقراءات والتجويد، ومن أشهر شيوخه: النور الميهى، وعليه أخذ القراءات والتجويد، وكان تلميذًا للشيخ مجاهد الأحمدى، وهو الذى أطلق على الجمزورى لقب الأفندى، وغيرهما.

• مؤلفاته:

١ ـ تحفة الأطفال فى تجويد القرآن (مطبوع).

٢ ـ فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال (مطبوع).

٣ ـ الفتح الرحمانى بشرح كنز المعانى وهو كتابنا هذا.

وانظر معجم المؤلفين لعمر رضى كحالة (٤/ ٢٥٧).

وصف المخطوط ومنهج التحقيق

أولاً: اعتمدت فى تحقيق هذ الكتاب المبارك ـ إن شاء الله تعالى ـ وإخراجه على مخطوطة محفوظة بالمكتبة الأزهرية تحت رقم (٢٦٤) ٢٢٢٧١ ـ من الكتب المهداة للجامع الأزهر من مكتبة حسن جلال باشا، وعدد أوراقها ٦٨ ورقة، أى: ١٣٦ صفحة، وعدد الأسطر حوالى ٢٢ سطر، وهى نسخة نفيسة للغاية؛ لأنها بخط المؤلف ـ للشيخ: محمد الجمزورى رحمه الله تعالى، وتاريخ نسخها: ٢٠ من رجب ١٢٠٩ هـ، وهى نسخة جيدة الخط والضبط.

ثانيًا: قمت بنسخ هذا المخطوط وفقًا لقواعد النسخ المعروفة، وفصلته بعلامات الترقيم اللازمة.

ثالثًا: قمت بتوثيق النصوص التى نقلها المؤلف من آخرين إلى أصحابها وقائليها ـ حتى يكون القارئ على يقين مما هو مكتوب وحتى تقل أخطاء الكتاب، وللحق! فقد كانت أخطاء النقل قليلة جدًا.

رابعًا: علقت على المواضع التى تحتاج إلى ذلك.

خامسًا: قمت بشرح الأبيات المهمة التى تركها المصنف، وذلك فى الحاشية حتى تكمل الفائدة.

سادسًا: خرجت الآيات القرآنية والأحاديث والآثار وهى قليلة.

سابعًا: التعريف بالمصنف، ومقدمة بسيطة لتقريب معنى (التحريرات).

وأخيرًا وليس آخرًا؛ فبين يديك الآن النص المحقق ـ راجيًا من المولى

عز وجل ـ أن ينفعنا به وكل من قرأه أو نظر فيه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وإن تجد عيبًا فسد الخلل فجل من لا عيب فيه وعلا

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب

شريف أبو العلا العدوى

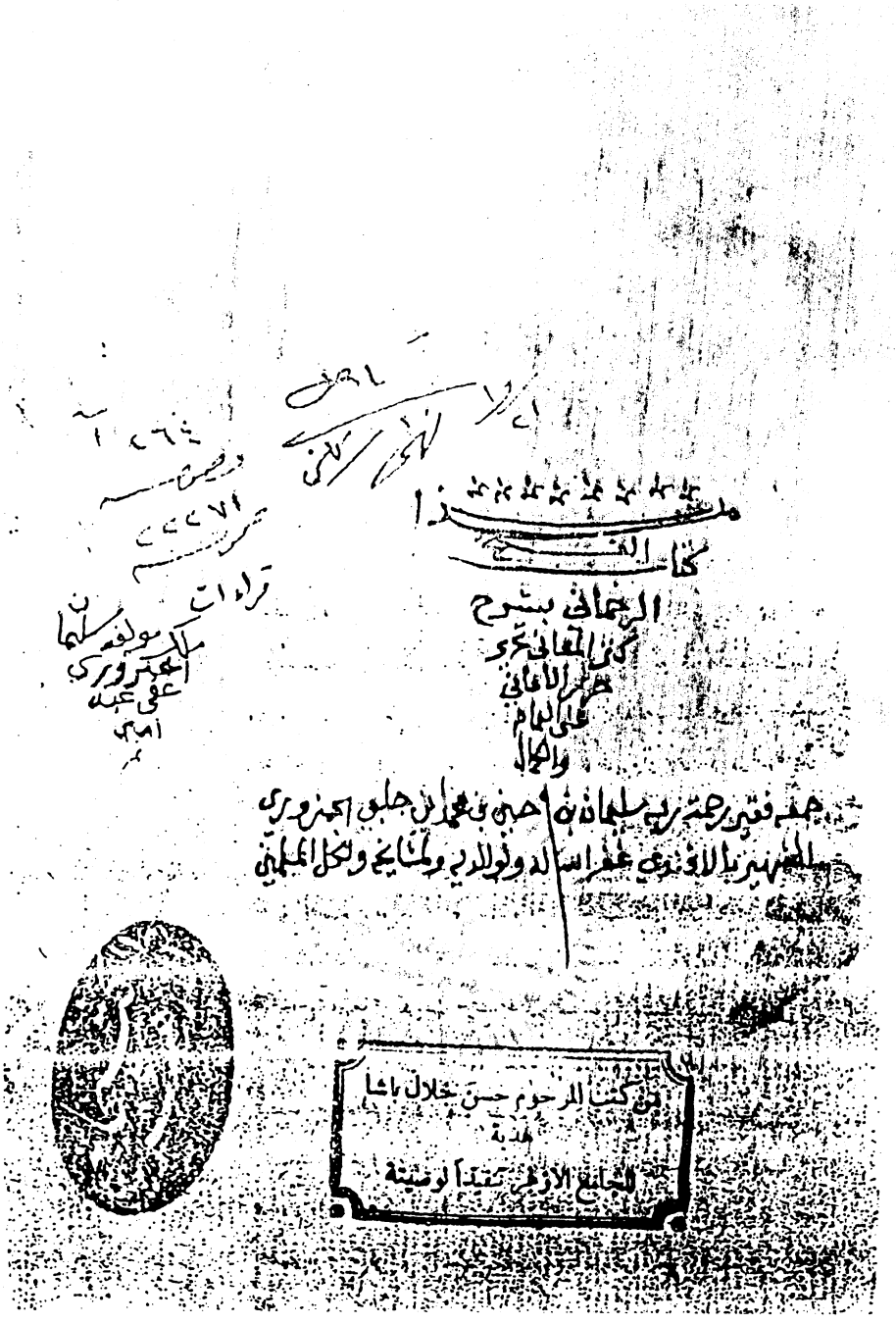

صورة غلاف المخطوط

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل خواص أحبابه حرز الكتاب، وجعلهم كنز المعاني بإسراده، وسقاهم من صافي شرابه والصلاة والسلام على سيدنا محمد الفائز الشرافي أمي حملة القرآن وعلى آله وأصحابه المحرزين المتين لألفاظه ومعانيه بأحسن تحرير وبيان وبعد فلما كان العام الأول والثاني بعد المائتين والألف من الله علي بفراغ التحرير في طرق الدرة والشاطبية على أستاذي العالم العلامة الحبر البحر الفهامة محرر القراءة والتجويد بنقله الجيد المفيد شيخنا أولي الرأي السديد الشيخ الإمام نور الدين علي بن عمر الميهي الشافعي رضي الله عنه وأرضاه وأسكنا الجنة وإياه وأوقفني على ما في الشاطبية من الخلاف الذي لم أرجحه في كتاب النشر ورجحنا المرجح من عنده في باب النقول ونبهني على ما فيها من بعض التكرار وعلى بعض شروط وقيود زادها بعض الأكابر الأخيار وجمعت ذلك في نظم عجيب وتركيب غريب ممتزج جامع كلام الجزري كامتزاج الماء بالعود والروح بالجسد حتى صار جوهرًا واحدًا أو نظيره لأحد وربما كان لأستاذي فيه بعض أبيات بل وبيت من كلام بعض السادات وذلك ليسهل حفظه على الراغبين ويدوم على ممر السنين بقاء بعون الله مغنيًا عن الكتب المطولات لما أنني التقطت دريره من بحر معرفة أستاذه وكتب السادات المستجادات ثم لما كان عام ثمانية ومائتين بعد الألف سألني أن أشرح ذلك النظم شرحًا يجلي أكمه

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

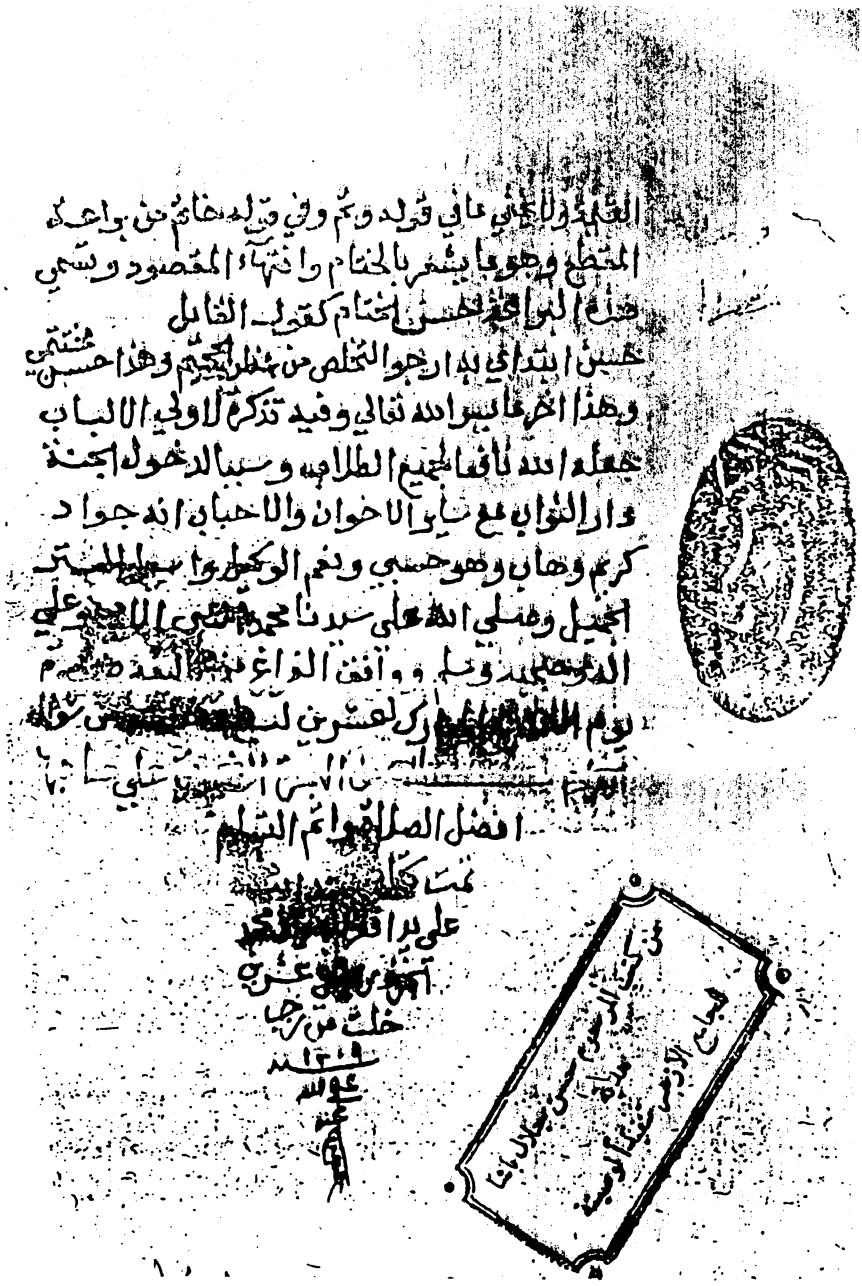

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل خواص أحبابه حرزًا[١] لكتابه، وجعلهم كنزًا لمعانيه وأسراره، وسقاهم من صافى شرابه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل: «أشراف أمتى حملة القرآن»[٢]، وعلى آله وأصحابه المحررين الموضحين لألفاظه ومعانيه بأحسن تحرير وبيان، وعلينا معهم على مرِّ الدهور والأزمان، وبعد:

فلمَّا كان العام الأول والثانى بعد المائتين والألف، ومَنَّ اللهُ علىَّ بقراءتى للعشرة من طريق الدرة والشاطبية على / أستاذى العالم العلامة الحبر البحر الفهامة محرر القراءة والتجويد بنقله الجيد المفيد، عن مشايخه أولى الرأى السديد، الشيخ الإمام نور الدين على بن عمر الميهى الشافعى - رضى الله عنه وأرضاه[٣]، وأسكننا الجنة وإياه - وأوقفنى على ما فى الشاطبية من الخلاف الذى لم يرجحه فى كتاب النشر، وعرَّفنى المرجح من غيره فيها حسب النقول الشريفة، ونبهنى على ما فيها من بعض التكرار، وعلى بعض شروط وقيود زادها الأكابر الأخيار، جمعت ذلك فى نظم عجيب، وتركيب غريب، ممتزجًا مع كلام الحرز، كامتزاج الماء بالعود، والرُّوح بالجسد، حتى صارا جوهرًا واحدًا؛ لم أر نظيره لأحد، وربما كان لأستاذى فيه بعض أبيات[٤]، بل وبيت من كلام

(١) حفظة وحماة.

(٢) رواه الطبرانى فى الكبير (٢٦٦٢)، والبيهقى فى شعب الإيمان (١/١٥٣).

(٣) هو نور الدين على بن عمر بن أحمد بن عمر بن ناجى بن فنيش الميهى، نسبة إلى بلدة الميه بجوار شبين الكوم من أعمال محافظة المنوفية بمصر وتوفى ١٢٠٤ هـ انظر حاشية الضباع على شرح التحفة للجمزورى (ص٩).

(٤) كلما أطلقها فإنه يقصد الشيخ الميهى كما قدم.

بعض السادات، وذلك ليسهل حفظه على الراغبين، ويدوم على مر السنين، فجاء بعون الله مغنيًا عن الكتب المطولات، لأننى التقطت دُرَرَهُ من بحر معرفة أستاذى، وكتب السادات المستجادات، ثمَّ لمّا كان عام ثمانية ومائتين بعد الألف، عَنَّ [١] لى أن أشرح ذلك النظم شرحًا يجلى[٢] تراكيبه، ويكشف أعاجيبه، ليكون الناظر فيه على بصيرة، ويهتدى بسببه من الحيرة؛ فشرحته شرحًا لطيفًا تمت به الفوائد، ووصلت به العوائد، جمعته من شراح الحراز للعلامة الشهاب ابن عبد الحق[٣]، والنور بن القاصح[٤]، والشهاب الفاسى[٥]، ومن كتاب «إتحاف فضلاء البشر» لشهاب البنا الدمياطى[٦] ومن غيرها من كتب المصنفين، وسميته «الفتح الرحمانى بشرح كَنْزِ المعانى»، جعله الله خالصًا لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنات النعيم، وقد شرعت فى المقصود، بعون الملك المعبود، فقلت:

(بسم الله الرحمن الرحيم)[٧] أى أنظم الأشياء الآتية مستعينًا على

(١) عنَّ: ظهر.

(٢) يجلى: يكشف ويوضح.

(٣) هو أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطى الشافعى المصرى، عالم واعظ، مشارك فى العلوم؛ توفى سنة سبع أو ثمان وتسعين وتسعمائة الأعلام للزركلى (١/ ٩٢)، شذرات الذهب (ص ٢٨٠).

(٤) هو على بن عثمان بن محمد بن أحمد القاصح المصرى الشافعى، قرأ العشر على أبى بكر الجندى توفى فى القرن التاسع الهجرى وانظر الغاية (١/ ٥٥٥٥).

(٥) هو محمد بن حسن بن محمد بن يوسف، أبو عبد الله الفاسى؛ توفى ٦٠٦ هـ بحلب، الغاية (٢/ ١٢٢).

(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغنى الشافعى الدمياطى ـ الشهير بالبنا المتوفى ١١١٧ هـ.

(٧) فلنتكلم بشىء من الإيجاز عما فى البسملة والحمد حتى تكون الفائدة ـ إن شاء الله تعالى ـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ الباء فيها قيل إنها زائدة فلا تحتاج إلى ما تتعلق به، أو =

ذلك، أو مصاحبًا له على وجه التبرك ببسم الله، والكلام على البسملة شهير فى محله، وكذا على الحمد، والصلاة على النبى ﷺ، فلا نطيل بذكره هنا[١].

* إلهى لكَ الحمدُ الجميلُ على الولِا *

قال الشمس الخطيب[٢]: «الإله فى الأصل: يقع ـ يعنى: يطلق ـ على كلِّ معبود بحقٍّ، أو باطل، ثم غلب على المعبود بحق» اهـ.

وهو المراد هنا كما يشعر به إضافته لضمير المؤلف المعلوم من المقام واتباعه للدين الحق، وقوله: «فى الأصل» أى قبل دخول «أل» عليه، وقوله: «ثم غلب»: أى قبل دخول «أل» عليه غلبة تحقيقية، وبعد دخولها تقديرية، وهنا كلام يحتاج لطول التأمل؛ يطول بذكره الكتاب، وهو منادى حذف منه حرف النداء، أى: يا إلهى، أى يا من لا يعبد بحقٍّ غيره.

(لك الحمد) أى الوصف بالجميل ثابت لك، وتقديم الخبر يفيد أنَّ

= للاستعانة، أو للمصاحبة، متعلقة بمحذوف اسم فاعل خبر مبتدأ محذوف أو فعل ـ أى: أؤلف أو أبدأ ـ أو حال من فاعل الفعل المحذوف ـ أى: أبتدئ متبركًا ومستعينًا بالله، أو مصدر مبتدأ خبره محذوف ـ أى: ابتدائى باسم ثابت، والله: علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، وأكثر أهل العلم على أنه اسم الله الأعظم، والرحمن الرحيم: اسمان مبنيان للمبالغة من رحمن بتنزيله منزلة اللازم، أو بجعله لازمًا، ونقله إلى فعل بالضم وانظر نهاية المحتاج (١/ ١٦ ـ ٢٠)، القاموس المحيط (٤/ ٣٤٤)، وأما ﴿الحمد لله﴾ فإنه قد جاء بها بعد البسملة أداء لحق شىء مما يجب عليه من شكر نعمائه التى تأليف هذا الكتاب أثر من آثارها واقتداء بالكتاب العزيز وانظر نهاية المحتاج (١/ ٢٤).

(١) خلاصة القول: أن الصلاة على النبى ﷺ من الله تعنى الرحمة ومن الملائكة الثناء ومنا الدعاء والثناء أيضًا على سيد الخلق ﷺ، وأكمل الصيغ صيغة التشهد.

(٢) هو محمد بن أحمد الشربينى، شمس الدين، فقيه، مفسر، شافعى المذهب، له تصانيف فى المذهب وفى التفسير والنحو وغيرها متوفى (٩٧٧) الأعلام (٦/ ٦).

اللامَ فيه للاختصاص، كما هو أحد احتمالات ثلاثة[١]، وكل صفاته تعالى جميلة، فهو وصف لله تعالى بجميل صفاته، فوصف الحمد بالجميل تأكيد.

(والولا) بكسر الواو: التتابع، من والاه موالاة وولاء من باب قاتل: تابعه؛ كما فى المصباح[٢]، أو من: الوَلْى: بفتح الواو وسكون اللام، وهو حصول الثانى بعد الأول من غير فصل، وكلٌّ مرادٌ هنا، ثمَّ يراد دوامه، واستمراره، كما يؤخذ من إيثار الجملة الاسمية، أى لك متتابعًا من غير مهلة دائمًا مستمرًا.

وجملة:

* وصلِّ على المختار والآل والولا *

استئنافية أو من عطف الجمل ولا يشترط تناسب الجملتين لصحة عطف الجملة الفعلية على الاسمية كما هو وعكسه، ولا يضر اختلافهما الإنشاء والخبر، لأن الأولى وإن كانت خبرية لفظًا، فهى إنشائية معنى، والمعنى: أنشأ الثناء بالحمد المختص بك، وأصلى إلى آخره.

و(الصلاة) لغة: الدعاء بخير، وقيل: الدعاء مطلقًا، والصلاة المطلوبة من الله تعالى له ﷺ - هى رحمة، أى: المقرونة بالتعظيم، وقيل: مغفرته، وقيل: كرامته، وقيل: ثناؤه عند الملائكة، ثم إذا كانت بمعنى الدعاء الذى هو: طلب الخير، أو بمعنى الثناء الذى هو: طلب الإتيان بما يدل على التعظيم - فإنها تشمل السلام؛ لأنَّ معناه: طلب السلامة له

(١) اللام إما أن تكون للاختصاص: والتقدير أنك مختص بالحمد ومقصور عليك.
وإما أن تكون للملك والتقدير أنت تملك الحمد.
وإما أنها تفيد الانتهاء والتقدير: أى ينتهى الحمد إليك، والله أعلم.
(٢) المصباح المنير (ص/٢٥٨).

ﷺ، مما لا يليق بجنابه الشريف، أو الأمان. اهـ.

و(المختار): المصطفى، أى المستخلص من خيار الخيار، فهو ﷺ مختار من الله تعالى، ومصطفاه، ومستخلصه من خلقه، وهو اسم من أسمائه ﷺ، فعن كعب الأحبار[١] قال: فى التوراة مكتوب «قال الله: محمد عبدى المتوكل المختار، ليس بفظ ولا غليظ، ولا (صخاب)[٢] فى الأسواق، لا يجزئ السيئة بالسيئة، ولكن يعفو ويغفر، مولده بمكة ومهاجره بطيبة، وملكه بالشام» رواه الديلمى، وأبو نعيم[٣]، كما ذكره الشهاب الفاسى فى شرح الدلائل.

والمراد بآله ﷺ فى مقام الدعاء، كما هنا كل من آل أى رجع إليه نسبًا أو حسبًا، أو همًا، فيعم كل مؤمن ولو عاميًا لما علمت أن الصلاة معناها: الدعاء، وهو جائز لمن ذكر.

و(الوُلا) هنا بضم الواو مرخم ولاة للضرورة، والوُلاة أيضًا جمع، والكرام، ورماة، والمراد بهم من له اليد فى هداية الأمة فيعم الصحابة فمن بعدهم، ولا يضر دخولهم فى عموم الدعاء الأول؛ لأنهم لما كانوا مبلغين شرائع الدين خُصُّوا بمزيد الدعاء مكافأة لهم على ذلك، ويصح فتح الواو، ويكون على حذف مضاف، أى: وعلى ذى الولا: وهو المحبة والنصرة كما فى كتب اللغة، ولا ترخيم فيه حينئذٍ، وأصله المد كما ندى قبله، وقصره لغة فى الوقف، وبين الولا الأول والثانى بضبطية

(١) هو كعب بن مانع بن ذى هجن الحميرى ـ أبو إسحاق ـ تابعى أسلم فى زمن أبى بكر، أخذ عن الصحابة الكتاب والسنة، وأخذ منه الصحابة الكثير من أخبار الأمم السابقة توفى ٣٢ هـ وعمره ١٠٤ سنة الأعلام (٥/٢٢٨).

(٢) فى المخطوط (سحاب) والصواب (صحاب) كما فى كل الروايات.

(٣) رواه أبو نعيم فى الحلية (٥/٣٨٧).

الجناس المختلف، أى المُحَرَّف الحركات، وهو أن تتفق حروف الكلمتين، وتختلف حركاتهما، وهذا بقطع النظر عن المحذوف من الثانى المضموم الواو، وإلا كان محرفًا ناقصًا.

وبَعدُ فهذا النَّظمُ فيه ذكرتُ ما تعقَّبه فى النشرِ للحرزِ فاعقِلا

(بعد)[1]: من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة، أى: بعد ما تقدم من البسملة، والحمدلة، والصلاة.

و(النظم): ضد النثر، ومعناه لغة: الجمع، ثم غلب على جمع الكلمات، فهو بمعنى المنظوم كقولهم هذا درهم ضرب الأمير وبُرْدٌ نسجُ اليمن، أو هو مصدر على أصله مبالغة، واصطلاحًا: الكلام الموزون بأوزان العرب المقفى قصدًا.

ومعنى (ذكرت) جمعت ما فى النشر مما تعقبته للحرز، والظرف متعلق بذكرت وضميره لذلك المؤلف المعبر عنه بالنظم الذى هو عبارة عن الألفاظ من حيث دلالتها على المعانى، فتحصل أن الظرفية هنا من ظرفية المعانى فى الألفاظ، والمراد به. ما أخذته من الحرز، وما أضيفت إليه من الذى تعقب به، فليس فيه ظرفية الشىء فى نفسه، والمعنى: جمعت فيه ما تعقبه الإمام الجليل الحافظ إمام القراء والمحدثين محرر الروايات والقراءات أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن على بن يوسف الجزرى[2]، أى ما ذكره فى كتاب «النشر فى القراءات العشر» متعقبًا، أو متتبعًا به ما فيه الخلاف من الحرز، وهو القصيدة اللامية

(١) وهى لفظة لفصل الخطاب لفصل ما قبلها عما بعدها انظر السبع كتب مفيدة لعلوى السقاف (ص/٦٣).

(٢) هو الحافظ إمام القراء محمد بن محمد بن على بن يوسف الجزرى، ولد فى ٢٥ من رمضان سنة ٧٥١ بدمشق، وتوفى فى ٥ من ربيع الأول سنة ٨٣٣ هـ الغاية (٢/٢٤٧).

المسماة «بحرز الأمانى ووجه التهانى»، من الإمام العلامة ولىُّ الله تعالى أبى محمد[١] قاسم بن فيرّه ـ بكسر الفاء، وتشديد الراء مع الضم، ومثناة تحتية بينهما ـ ابن خلف بن أحمد الرعينى الأندلسى الشاطبى ـ نسبة إلى شاطبة قرية بجزيرة الأندلس، المولود آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، المدفون يوم الاثنين بمقبرة البيسانى، بمدفن الناحية بسارية، فإنه ـ أعنى الجزرى ـ قال[٢]: «ورتبته ـ يعنى: النشر ـ على ما منها صح ـ يعنى من الطرق التى ذكرها ـ ملتزمًا للتحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح، إلى أن قال: واشتمل جزء منه على كلِّ ما فى الشاطبية والتيسير، إلى آخر ما قال[٣]، فجزاه الله خيرًا.

هذا، وما ذكرته عن كتاب النشر ليس كله بمشافهته، بل بعضه كذلك، وبعضه بواسطة نقل الغير منه، كما يأتى إن شاء الله تعالى.

ولما كان هذا الشأن مما يعتنى به لأهميته؛ قلت: فاعقلا بنون التوكيد

---

(١) هو الإمام ولى الله تعالى أبو محمد القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعينى الأندلسى الشاطبى، ناظم التيسير فى قصيدته المشهورة (حرز الأمانى) وله منظومات أخر فى علوم القراءات، وكان ضريرًا وصاحب كرامات مشهورة وتوفى ٥٩٠ هـ وانظر الغاية (٢/ ٢٠).

(٢) النشر (١/ ٥٦٨، ٥٧).

(٣) يقصد ـ ابن الجزرى ـ بذلك أن النشر قد احتوى على كل ما فى الشاطبية والتيسير ويشتمل ذلك ضمنًا على الدرة المتممة للعشرة إن ابن الجزرى رحمه الله تعالى قد بنى الدرة على أساس جعلها متممة للعشر واتخذ من الشاطبية أصلاً لذلك، فقد ألف أولاً تحبير التيسير ليجمع القراءات على الوجه الذى ذكره الدانى فى التيسير ويدل على هذا قوله فى الدرة:

وبعدُ فخُذْ نظْمِى حروفَ ثلاثةٍ ... يتمُّ بها العشرُ القراءاتُ وانْقُلا

كما هو فى تحبير تيسير سبعها

قال الشيخ الضباع (تحبير التيسير من غير تعيير) وهو كتاب جمع فيه الناظم القراءات الثلاث مع السبع على الوجه الذى ذكره الدانى فى التيسير، وسماه بذلك الاسم، فكأنه زين التيسير حيث كمله للعشر، وعلم من ذلك أن طريق هذه القصيدة وطريق التحبير واحد» اهـ وانظر البهجة المرضية (ص/ ٤).

الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف، أى: فاحفظه وتدبره، وبابه ضرب، وفى لغة: من باب تعب، كما ذكره فى المصباح[١].

فَمَا صحَّ خُلفُ الحِرزِ فيه تركتهُ وأذكرُ خُلفًا لم يصحَّ مُعَلِّلا

فى القاموس[٢]: الخلف فى المستقبل؛ كالكذب فى الماضى، أو أن تعد وعدًا ولا تنجزه» اهـ.

وليس مرادًا هنا، بل المراد بالخلف هنا: الخلاف، والخلاف: أن يذهب الشخص إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر اهـ.

أى: فما ذكر صاحب الحرز فيه خلافًا وصحَّ عنه، بأن لم يرده النقلة بل وافقوه فيه، لم أذكره فى هذا النظم اختصارًا، وذكرت فيه خلافًا لم يصح عند النقلة، وإن صححه صاحب الحرز، لأنه على عدم صحته عندهم حسب ما نقلته عن أستاذى عن مشايخه.

وقولى (معللاً) بكسر اللام الأولى حالٌ من الضمير أذكر، أى اذكره حال كونى معللاً له، أى: ناقلاً علة عدم صحته، أى: سببه.

* وقيدتُ بعضَ المطلقات بقيدِه *

التقييد: قيل القيد فى الرّجل، ومنه: تقييد الألفاظ لما يمنع الاختلاط والالتباس كما قاله فى المصباح[٣]، وفيه أطلقت القول إذا أرسلته بلا قيد ولا شرط، أى: وذكرت فى النظم بعض أقوال ذكرها صاحب الحرز مطلقة عن قيدها وشرطها، وقيدتها بهما، وعينت محلها.

* وزدتُ شروطًا ..... *

(١) المصباح (ص/ ٢٠٥).
(٢) القاموس (ص/ ١٠٤٢).
(٣) المصباح (ص/ ١٥٠).

أى وذكرت شروطًا زائدة على ما فى الحرز كقولى: (وإن يلتق المثلان... إلخ) بعد قول الحرز فى باب الإدغام الكبير: «إذا لم يكن تام خبر» البيت.

* ..... ثمَّ فَصَّلتُ مُجْمَلا *

فى المصباح[1]: وفصلت الشىء تفصيلاً أى: جعلته فصولاً متمايزة، وفى القاموس[2]: التفصيل: التبيين. اهـ.

وكلٌّ مراد هنا أى: ميزت وبينت المجمل منه، أى: المجتمع مع بعضه فى حكم، فالمجمل نحو قول الحرز: ألا بل وهل... البيت، وتفصيله ذكرته بقولى: فبعدهما تاء ونون... البيت.

ورَتْبُتُه كالحرزِ معْ ذِكر لفظ ما تيسر لى لفظًا وإلا فَأُبْدِلا

الترتيب لغة: جعل كل شىء فى مرتبته أى: مكانه، واصطلاحًا: جعل شيئين فصاعدًا بحيث يطلق عليهما اسم الواحد، ويكون البعض نسبة إلى البعض بالتقديم والتأخير بحيث يصح أن يقال: هذا متقدم، وذلك متأخر، أى: ورتبت هذا النظم كترتيب أبواب الحرز، وجعل كل حكم فى بابه لتسهيل مراجعته، ثمَّ ما تيسر لى وسهل ذكره من كلام الحرز بلفظه من غير تغيير له ذكرته كذلك، وذكرت حكمه بعد ذلك، (وإلا فأبدلا) بضم الهمزة وسكون الباء وتخفيف الدال، وبنائه على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا فى الوقف، أى: وإن لا يتيسر لى ذكر لفظ الحرز فأبدلته بلفظ آخر، كقولى فى باب المد والقصر: «ومد يؤاخذكم وتوسيطه منع، إلى آخره... بدل قوله»

(١) المصباح (ص/ ١٨١).

(٢) القاموس (ص/ ١٣٤٧).

وبعضهم يؤاخذكم الآن... إلى آخره، فإن يؤاخذكم مذكور فى ضمن غيره لفظًا وحكمًا، والخلاف فيه وحده؛ فأفردته بلفظ وحده لتتميز أحكامه عن غيره لسهولة ذلك، وسيأتى معنى الحرز فى البيت بعده.

تنبيه: «مع»: يقرأ فى النظم على اللغة القليلة لأجل الوزن.

وسميتُه كنزَ المعانى مُحَرِّرًا لـ ـحرزِ الأَمَانى يا إلهى تقبلا

سميت هنا يتعدى لمفعولين، وهما: الضمير الراجع إلى النظم، وكنز المعانى، لأنه بمعنى وضع الاسم، والكنز المعروف: المال المدفون، تسمية بالمصدر، والذهب والفضة وما يحرز به المال، وكل شيء غمرته فى وعاء، أو أرض فقد كنزته، واكتنز الشيء اكتنازًا: اجتمع وامتلأ ـ ذكره فى «القاموس»[١] و«المصباح»[٢]، وفى «المصباح»: كنزتُ المال كنزًا من باب ضرب: جمعته وادخرته انتهى.

والمعانى: جمع معنى وهو اصطلاحًا يطلق على ما يقصد بالفعل من اللفظ، وعلى ما غلب أن يقصد من اللفظ، وقيل: المقصود[٣]. انتهى.

وهذا النظم لما كان جامعًا لما يقصد من التحرير والتهذيب وصار كنزًا وحرزًا له سُمِّى بما ذكر، كما سُمِّى المكان الذى يحرز به المال كنزًا لذلك، وقولى: محررًا، بكسر الراء الأولى حال من التاء فى سميت، أو من كنز على نسبة التحرير إليه مجازًا، ويصح فتح رائه وجعله حالاً من كنز على نسبة التحرير إليه حقيقة، يعنى محررًا به، ويصح جعله مفعولاً من أجله على الضبطين المذكورين فى الراء.

---

(١) القاموس (ص/ ٦٧٢).

(٢) المصباح (ص/ ٢٠٧).

(٣) أى المقصود الوصول إليه من اللفظ هو المراد من المعنى.

والتحرير: معناه التنقيح والتهذيب، والحرز ما يودع فيه الأشياء، والأمانى: جمع أمنية وهما فى الأصل مشددان، ويجوز تخفيفهما لاستثقال التضعيف فى حرف العلة، والأمنية: ما يتمنى ويطلب، ويسمى التيمن من اليمن بمعنى التبرك، وقد أودع الشاطبى هذا النظم ما يتمناه طالب هذا العلم، وهذا أحد اسمين للكتاب المنظوم، والآخر وجه التهانى، كما قال:

وسمَّيتُها حرزَ الأمانى تَيَمُّنًا ووجه التهـانى فاهنِه مُتقبِّلا

أو من قولك: وجه القوم لمقدمهم وشريفهم، والتهانى: جمع تهنئة بوزن تفعلة جعلها شريفة ما يهنا به طالب هذا العلم، قال بعض الشراح: يقول: سميت تلك القصيدة «حرز الأمانى ووجه التهانى»[1] تيمنًا بذلك الاسم وتفاؤلاً، كى يندرج فيه أمانى طلبة هذا العلم، وإثبات تهانيهم وتقابلهم بوجه مرضى لهم، ومهنئ بمقصودهم، ولا يخفى ما فى كنز وحرز من الاستعارة.

ولما كان هذا الصنيع من جملة العبادة، لأنه مراد به نفع الطالب والتوجه به إلى الله تعالى أردت قبول ذلك فقلت: (يا إلهى تقبلا): بنون التوكيد المنقلبة ألفًا للوقف، والقبول: ترتيب الغرض المطلوب للداعى على دعائه لترتيب الثواب على الطاعة والإسعاف بالمطلوب، وفى «المصباح»: وقبل الله دعاءنا أو عبادتنا وتقبله انتهى. أى: جازانا عليه.

قاعدة عظيمة النفع: تنحصر بها أقسام الخلاف من القراءات والروايات والطرق، وبها يتوصل إلى الجمع بين أقوال المصنفين، ويعلم بها منشأ الخلاف ونوعه.

(١) أى سمى الكتاب بحرز الأمانى لأنه جمع كل ما يتمناه طالب علم القراءات.

اعلم أن أرباب هذا الفن اصطلحوا على أن يسموا القراءة للإمام، والرواية للآخذ عنه مطلقًا، والطريق للآخذ عن الراوى كذلك، فيقال مثلاً: قراءة نافع، رواية قالون، طريق أبى نشيط، وكما أن لكل إمام رواة؛ فلكل راوٍ طُرُقًا، نقل الناظم - رحمه الله تعالى منها لكلِّ راوٍ طريقًا واحدًا، ولنوضحها بهذا الجدول[1].

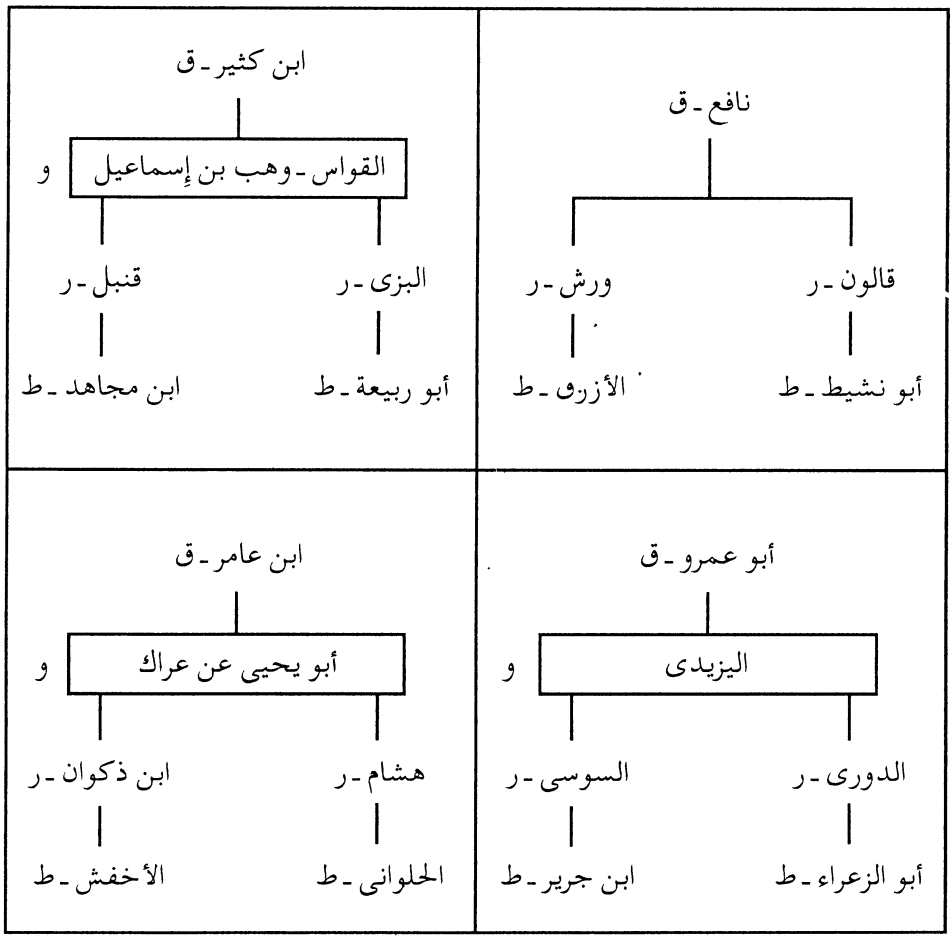

(١) جعل المؤلف رمز - ق - للقارئ - ورمز - ر - للراوى، ورمز - ط - للطريق، والواو للواسطة بينهما لأن الراوى قد يروى من القارئ مباشرة - من غير واسطة - كنافع وعاصم والكسائى؛ ورواتهم الذين رووا عنهم بلا واسطة، وأما باقى السبعة فقد دون عنهم رواتهم بواسطة.

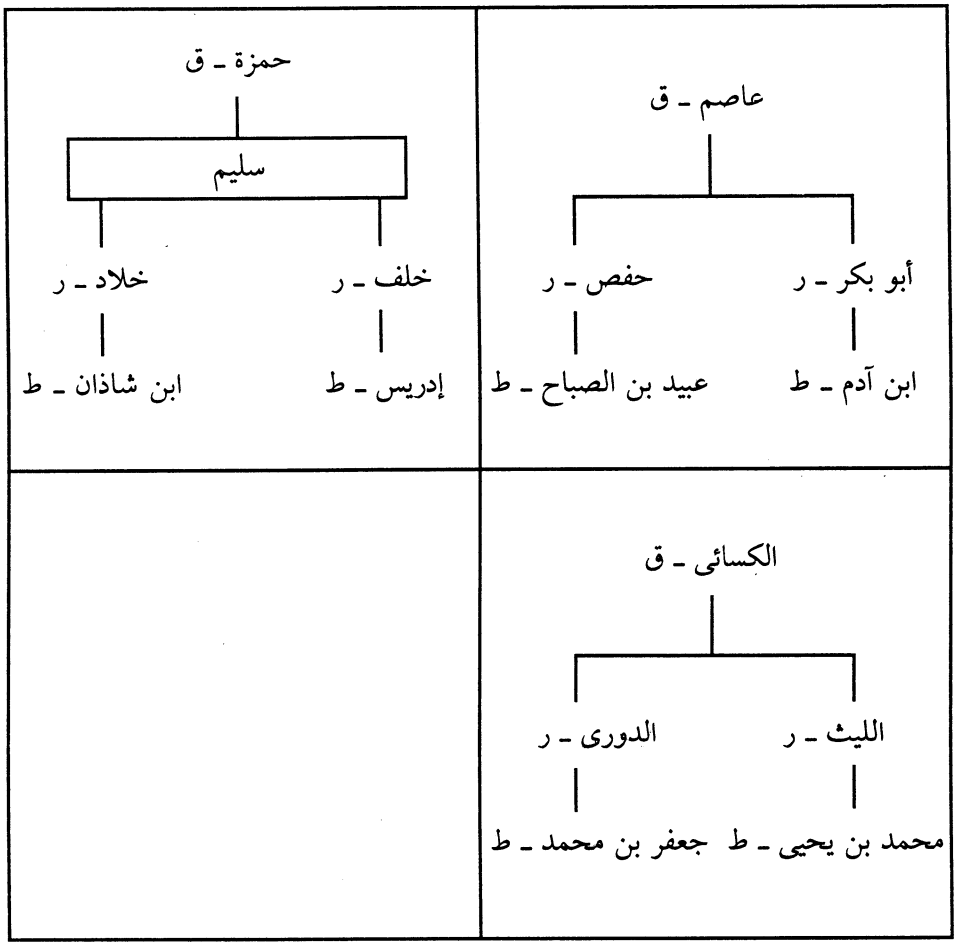

نقلتها من شرح الجعبرى[١] ببعض تصرف[٢].

وقد نظم ذلك بعضهم بقوله[٣]:

(١) هو الإمام إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الربعى الشافعى الجعبرى، ولد سنة ٦٤٠ هـ وتوفى فى ١٣ من رمضان، ٧٣٢ هـ، والجعبرى نسبة إلى قلعة جعبر وانظر الغاية (١/ ٢١).

(٢) يقصد أنه تصرف فى نقله عن شرح الجعبرى وبالعودة إليه فقد نقلها بتصرف بسيط، وقمت أيضًا ببعض التصرف لإخراج الجدول بهذا الشكل، ولكنه تصرف غير مخل.

(٣) فلنتكلم عن المعنى الإجمالى لهذه الأبيات بشىء من الاختصار غير المخل، فنقول ـ وبالله التوفيق ـ: يخبر الناظم عن طرق القراء السبعة فى الحرز ـ أى متن الشاطبية ـ ونحن نعلم أن لكل إمام راويان فى الحرز كما هو شرط الشاطبى إذ يقول: =

وها طُرقُ الراوينَ فى الحْرزِ فعِها

لِتامَنَ فى النَّقلِ التداخلَ فاعقِلا

= وسوفَ تَراهُم واحِداً بعَد واحدٍ مع اثنينِ منْ أصحابه مُتَمَثلا

أى: يقصد أنه سوف ينظم كل قارئ مع طريقيه - وقد وفى بذلك رحمه اﷲ - وسوف نذكر ملخصًا لذلك فنقول:

الإمام الأول: نافع بن عبد الرحمن الليثى المدنى، وقد روى عنه اثنان بلا واسطة وهما:

١ - أبو موسى عيسى بن ميناء المدنى الملقب (بقالون).

٢ - عثمان بن سعيد المصرى (ورش).

الإمام الثانى: عبد اﷲ بن كثير المكى، وقد روى عنه اثنان أيضًا ولكن بواسطة - وإليك بيان واسطتهما -:

١ - الإمام البزى: أبو الحسن أحمد بن محمد بن أبى بزة، قرأ على جماعة منهم: عكرمة بن سليمان أو قرأ عكرمة على شبل والقسط، وقرأ على ابن كثير.

٢ - الإمام قنبل: أبو عمرو بن عبد الرحمن بن محمد بن جرجة، وقرأ على أبى الحسن القواس وابن مليح، وقرأ على أصحاب القسط، على القسط، على ابن كثير، وروى أن قنبلاً قرأ أيضًا على البزى وهو فى طبقة شيخيه المذكورين.

الإمام الثالث: أبو عمرو بن العلاء البصرى المازنى وقد روى عنه اثنان أيضًا بواسطة وهما:

١ - أبو عمر الدورى: وقد أخذها عن الإمام أبى محمد يحيى بن المبارك العدوى التميمى اليزيدى - وعرف بذلك؛ لأنه كان منقطعًا إلى يزيد ابن منصور خال المهدى ويؤدب ولده فنسب إليه.

٢ - أبو شعيب السوسى: وقد قرأ أيضًا على الإمام اليزيدى.

الإمام الرابع: عبد اﷲ بن عامر الدمشقى، وقد روى عنه اثنان أيضًا بواسطة - وهما:

١ - هشام بن عمار السلمى - خطيب دمشق -: قرأ على أيوب بن تميم التميمى، وعراك بن خالد المرى، وقرأ على يحيى بن الحارث النمارى وقرأ يحيى على ابن عامر.

٢ - عبد اﷲ بن أحمد بن ذكوان القرشى: وقرأ على أيوب بن تميم أيضًا بإسناده السابق.

الإمام الخامس: أبو بكر عاصم بن أبى النجود، وقد روى عنه اثنان بلا واسطة وهما:

١ - أبو بكر شعبة بن عياش.

٢ - حفص بن سليم البزاز - بزايين.

الإمام السادس: أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات، وقد روى عنه اثنان بواسطة - وهما:

١ - أبو محمد خلف بن هشام البزار - بالراء فى آخره - وقد قرأ على سليم بن عيسى على حمزة. =

فالازْرقُ عن ورْشٍ وقالونَ قُلْ أبو
نَشيطٍ أبو رَبيعــةَ البزىُّ أَعْمِـلا
وقُلْ قنبلٌ قَـدْ خَصَّهُ ابنُ مُجَاهِــدٍ
ودورٍ أبو الذرعـا جريرٌ به تلا
لسُوسٍ وحلوانُ هشامٍ وأخفش ابـ
ـنِ ذَكوانِ شعبـةُ ابن آدم نُوِّلا
لحفصٍ عبيدٌ ثم إدريسُ عن خلفْ
وخـلاَّدُهُم عن ابن شـاذان نُزِّلا
وجعفرُ دورٍ وابن يحيى لليثهمْ
فَذِى طُرُقُ السبعِ افْهَمَنْهـا مُحصّلا

= ٢ ـ أبو عيسى خلاد بن خالد الأحول الصيرفى الكوفى، وقد قرأ أيضًا على سليم بن عيسى على حمزة.

الإمام السابع: أبو الحسن على بن حمزة الكسائى النحوى المعروف وقد روى عنه اثنان بلا واسطة وهما:

١ـ أبو الحارث الليث بن خالد.

٢ ـ الدورى الراوى عن أبى عمرو.

وانظر إبراز المعانى (ص/ ٢٦)، إرشاد المريد (ص/ ١١).

حكم ما فى باب الاستعاذة

ومعناها: طلب الإعاذة من الله، وهى عصمته، يقال: عُذت بفلان، واستعذت به: لجأت إليه، ولها أحكام اقتصرت على واحدٍ منها، وهو جواز الوقف عليها لخفائه، فقلت: اعلم أن لها من حيث الوقف عليها ووصلها بما بعدها أربعة أوجه، ذكرها أستاذنا النور الميهى بقوله:

ووقفٌ عليه ثُمَّ وَصْل كِلاهُما
مَعَ الوقْفِ أو وصلٍ البسملة انجلا
فذى أربعٌ لا يقبلُ العقلُ غيرها
أشارَ إِليها قولٌ باللهِ مُسْجَلا

يعنى: أنه يجوز الوقف على التعوذ ووصله بالبسملة، ثم إنه إذا وقف التعوذ ففى البسملة وجهان:

الأول: وصلها بأول السورة.

الثانى: الوقف عليها.

وإذا وصلت البسملة بالتعوذ ففى البسملة هذان الوجهان، فهذه أربع كيفيات أشار إليها مُسْجَلا من قول صاحب الحرز:

إِذَا مَا أردَتَّ الدهرَ تقرأُ فاستعِذ جِهارًا من الشيطانِ باللهِ مُسْجَلا

أى: مطلقًا فى جميع القرآن، ولجميع القراء - يعنى وبأى كيفية من هذه الكيفيات -، وقوله: انجلا: أى انكشف واتضح جواز كل من هذه الأربع كيفيات، وانظر أيها أفضل، وظاهر كلام الدانى أن الأولى:

وصلها بالبسملة فى نفسٍ واحد وهو أتمُّ، كما قاله فى الإقناع[١]، لأجل كمال الافتتاح، وتحت هذا وجهان وصل البسملة أيضًا بما بعدها، وعدم وصلها، ويعلم أيهما أفضل من بابها، قال فى «الإقناع»[٢]: «ولك أن تسكت عليه ولا تصله بالبسملة، وذلك (أشبه)[٣] بمذهب أهل الترتيل» انتهى.

وتحته الوجهان المتقدمان، فأما من لم يُسمِّ فالأشبه: الوقف على الاستعاذة، ويجوز الوصل كما استحسنه فى النشر، وعليه لو التقى مع الميم مثلها نحو: «الرجيم ما ننسخ» أدغم مَنْ مذهبه الإدغام»[٤].

كما يجب حذف همزة الوصل فى نحو «الرجيم ـ اعملوا» وبقية أحكام الاستعاذة مذكورة فى الحرز وغيره[٥].

---

(١) كذا فى الأصل، ولكن الذى فى النشر (الاكتفاء) وهو الصواب وانظر النشر (١/٢٥٧).

(٢) الإقناع لابن الباذش (١/١٥٤).

(٣) الذى فى المخطوط كلمة (أثبت) ولكن الذى أثبته من نص الإقناع لابن الباذش وانظر الإقناع (١/١٥٤)، والنشر (١/٢٥٧).

(٤) يقصد أن مذهبه إدغام المتماثلين سواء كانا محركين أم لا وهو ـ والسوسى راوى عمرو ـ يجوز له الإدغام حينئذٍ، وكذلك القول فى البسملة، إذا وصلتها بجزء من السورة عند من يبسمل فى أجزاء السور كما سيأتى التعليق عليه فى باب البسملة، ولكن لابدَّ من توجيه سؤال هام هنا؛ وهو: هل هذا الإدغام حينئذٍ رواية أم لغة؟! والظاهر أن هذا الإدغام لغة ولكنه على قياس الرواية فيكون موافقًا لها، والله أعلم.

(٥) فلنتناول بشىء من الإيجاز بقية أحكام الاستعاذة:

أولاً: لفظها: لفظ الاستعاذة هو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وأجاز البعض زيادة (السميع العليم) وقد أشار إلى ذلك الشاطبى بقوله:

إذا ما أردتَ الدهرَ تقرأُ فاستعذْ ... جهارًا من الشَّيْطان بالله مُجللا

عَلى ما أتى فى النَّحلِ بُسْرًا وإنْ تَزِدْ ... لربكَ تَنْزيهًا فلستَ مُجَهَّلا

وأما قوله:

* وقدْ ذكروا لفظ الرسول فَلمْ يَزِدْ *

أى لم يزد عن (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإن هذا يستدلون له بحديثين: =

حكم ما فى باب البسملة

وهى مصدر بسمل إذا قال: بسم الله، ويعبر عن البسملة بالتسمية أيضًا، وهى مصدر ميمى إذا ذكر الاسم، لأن القائل: بسم الله مُسَمٍّ لله بأسمائه الحسنى، وذاكرًا لها فى لفظه، والكلام على البسملة فى مباحث[1] اقتصرت منها على حكمها بين السورتين، فقالون وابن كثير

الأول: حديث ابن مسعود وهو أنه قرأ على النبى > فقال: أعوذ بالله السميع العليم فقال: «قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» فهو حديث لا أصل له.

وأما الحديث الثانى وهو ما يروى عن جبير بن مطعم وهو أن رسول الله > كان يقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» فإنه موجود فى سنن أبى داود بغير هذا اللفظ بل لفظ يثبت صحة المذهب الآخر وهو: «أعوذ بالله من الشيطان من نفخه ونفثه وهمزه» ثم هما معارضان بما هو أصح منهما، وهو ما أخرجه أبو داود والترمذى من حديث أبى سعيد الخدرى قال: كان رسول الله > إذا قام من الليل يقول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه».

قال الترمذى: هو أشهر حديث فى هذا الباب، ولذلك أشار الشاطبى بعد ذلك بقوله:

* ولو صحَّ هَذا النَّقْلُ لَمْ يُبقِ مُجْمَلا *

وهو يشير بذلك إلى عدم صحة شىء قاطع فى ذلك - أى: فى قصر قول الاستعاذة على «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

ثانيًا: أحوالها: والخلاصة أنه يستحب أن يجهر بها الإنسان إذا كان يقرأ على أحد أو بحضرة من يسمع قراءته، وأما خاليًا أو فى الصلاة فالإخفاء له أولى إلا فى إحدى الروايتين عن الشافعى فى استحباب الجهر بالاستعاذة مع البسملة.

ثالثًا: حكمها: الاستحباب على الراجح.

رابعًا: وقتها: قبل القراءة إذا أراد الشروع فيها ومن قال بعدها فهو قول شاذ لا يلتفت إليه.

وانظر إبراز المعانى: (ص/ ٦١)، إرشاد المريد (ص/ ٢٤)، التبيان (ص/ ٦٤ - ٦٥).

(١) أقول مباحث البسملة اقتصر منها المؤلف على مبحث كما قال؛ وسبب ذلك إثبات دخول أبى عمرو وابن عامر فى الخلاف فى البسملة مع ورش فى قول الشاطبى:

ولا نصَّ كَلاَّ حُبَّ وجهٍ ذَكَرتُه وفِيهَا خِلافٌ جيدهُ واضحُ الطِّلا

فقد اختلفوا هل الكاف والحاء والجيم رموز فى البيت أم لا؟

والراجح كونهم رموز كما سنرى فى هذا المبحث الرائع الذى سطره الشيخ رحمه الله تعالى =

وعاصم والكسائى بالفصل بينهما بالبسملة، وإلى ذلك الإشارة يقول الحرز:

وبَسملَ بينَ السُّورَتين بُسنَّةٍ رجالٌ نَمَوْها دِريةً وتَحمَّلا

وعلم بذلك أن الباقين لا يبسملون بين السورتين لأن هذا من قبيل الإثبات والحذف ـ يعنى لأن بسمل من قبيل الإثبات الدال على حذف الباقين، ثم إن غير المبسملين منهم من يصل بين السورتين فقط ـ وهو حمزة، ومنهم من يصل أو يسكت ـ وهو أبو عمرو وابن عامر وورش، وإلى ذلك الإشارة بقول الحرز:

ووصلك بين السورتين... ..... البيت

ثم ذكر أن لورش وحده فيها خلافًا، وقد أحببت التنبيه عليه لأذكر الخلاف الذى لأبى عمرو وابن عامر، فقلت قال:

* وفِيهَا خِلافٌ جِيدُهُ واضِحُ الطّلا *

أى: وفى البسملة خلاف عن المشار إليه بالجيم من قوله «جيده» وهو ورش، وذلك أنَّ أبا غانم[1] كان يأخذ له بالبسملة بين السورتين فى جميع القرآن، وأن المصريين أخذوا له بتركها بينهما، هذا وربما علم الخلاف فيها أيضًا لأبى عمرو وابن عامر من الاختلاف فى شرح هذا البيت، وهو قوله:

ولا نَصّ كلا حُبَّ وجْه ذكرتُه .....إلى آخره

= وأما باقى أحكام البسملة فهى معلومة لقارئ التحريرات، وهى مسطورة فى شروح الشاطبية فراجعها إن شئت، وانظر إرشاد المريد (ص/٢٧)، إبراز المعانى (ص/٦٤)، شرح ابن القاصح (ص/٢٨).

(١) هو المظفر بن أحمد بن حمدان، مقرئ مصرى نحوى، توفى سنة ٣٣٣هـ، وله كتاب فى اختلاف القراء السبعة وراجع الأعلام (٧/٢٥٥).

قال العلامة ابن القاصح[١]: اختلف الشراح، هل فى هذا البيت رمز أم لا؟ فأكثرهم على أن الكاف والحاء من كلا حب رمز وكذا «الجيم» من جيده انتهى.

قال العلامة الفاسىُّ: «أخبر أنه لم يأت نص فى الفصل بالبسملة عن من أشار إليه بالكاف والحاء فى «كلا حب»، وأن الذى ذكره لهما يعنى فى البيت قبله ـ من ترك الفصل بها أو الوصل أو السكت، إنما هو استحباب من المشايخ.. انتهى[٢].

وعبارة ابن القاصح «أى لا رواية منصوصة عن ابن عامر وأبى عمرو بالفصل بالبسملة ولا تركه، بل إن البسملة لهما اختيار من أهل الأداء، فعلى هذا التفسير لا بسملة لابن عامر وأبى عمرو فى رواية الشاطبى وهو مطابق لنقل التيسير» انتهى[٣].

فَعُلِمَ من قول الفاسى أن ترك الفصل بالبسملة استحباب من المشايخ، ومن قول ابن القاصح بل البسملة لهما اختيار من أهل الأداء أن تركهما البسملة والأخذ بها لكل منها استحباب من المشايخ لم يرد به نصٌّ ولا رواية، فتحصل من كلاهما مع قول المتن: «وصل واسكتن... إلخ»، أن لهما كورش ثلاثة أوجه كما يأتى عن ابن القاصح، ووجَّه بعضهم النفى إلى التخيير لهما، ولا نص أى لم يرد نص عن ابن عامر وأبى عمرو بوصل ولا سكون، وإنما التخيير لهما استحباب من الشيوخ أى ثبت عن الاثنين ترك البسملة، ولا نصَّ لهما فى السكت ليمتنع الوصل، ولا فى الوصل ليمتنع السكت، فأخذ النقلة لهما بالتخيير،

(١) سراج القارى/ ٢٨.
(٢) سراج القارى/ ٢٩.
(٣) سراج القارى/ ٢٩.

لكن قال الفاسى قلت: لو كانت أى هذه الجملة وهى قوله: «ولا نصَّ كلا حب... إلخ» إشارة إلى التخيير لهما فى الوصل والسكت لذكر ورش معهما، إذا لا فرق بينهما فى ذلك، ثم قال: «وباقى البيت يدل على ما ذكرته أيضًا وهو قوله: «وفيها خلاف» أعاد الضمير على البسملة» اهـ.

وقيل لا رمز فى هذا البيت لأحد ـ كما ذكره ابن القاصح، وفيها خلاف عنهم أى وفى البسملة خلافٌ عن أبى عمرو وابن عامر وورش، فعلى هذا التفسير: البسملة للثلاثة من زيادات القصيد، فحصل من مجموع ما ذكر ـ يعنى من قوله «وصِلْ واسكتُن» ومن قوله «وفيها خلاف عنهم» أن لكل واحد من الثلاثة أعنى أبا عمرو، وابن عامر وورشًا ثلاثة أوجه:

أحدها: صلة السورة بالسورة.

الثانى: السكت بينهما.

الثالث: الفصل بينهما بالبسملة. انتهى.

فدخل مع ورش أبو عمرو وابن عامر فى الخلاف، ولذا قلت: «وذا الخُلفُ للشامىِّ مع ولَدِ العَلا» أى: والخلاف فى البسملة المذكور فى قوله «وفيها خلاف جيده واضح الطلا» كما ثبت لورش ثبت أيضًا للشامى ـ وهو ابن عامر ـ ولولد العلا ـ وهو أبو عمرو.

وقال فى الإتحاف[1]: «اختُلف عن ورش من طريق الأزرق وأبى عمرو وابن عامر فى الوصل والسكت والبسملة بينهما جمعًا بين الدليلين ـ يعنى دليلى الإثبات والحذف ـ فالبسملة لورش فى التبصرة ـ وهو أحد

(١) الإتحاف/ ١٢٠.

الثلاثة فى الشاطبية إلى آخر ما قاله». انتهى.

تنبيه: الجيد: العنق، والطُّلا: بضم الطاء جمع طلاة: أى طلية وهى صفحة العنق، وله طليتان أى صفحتان، وإثباته بالجمع فى موضع التثنية لعدم الالتباس، وأنهما جمع فى المعنى كقولهم: عريض الحواجب، أو أن أقل الجمع اثنان شبَّهه بذى عنق واضح الصفحتين، ويصح كون الطلا نَفِس[1] الأعناق فيكون جيده واضحًا من بين الأعناق ـ يعنى أن جيد هذا الخلاف مشهور عند العلماء لما مر من أن بعضهم أخذ له بالفصل بالبسملة وبعضهم بعدمه.

تنبيه آخر: يصح قراءة معْ[2] فى النظم بسكون العين على اللغة القليلة، وبفتحها على اللغة الجادة؛ لكن على سكونها يتعين قراءة (وَلَد) بفتح الواو واللام، وعلى فتحها يتعين ضم الواو وسكون اللام، وبهما قرئ فى السبع، قوله تعالى ﴿**مالاً وولداً**﴾ [مريم:٧٧]، ﴿**وقالوا اتخذ الرحمن ولداً**﴾ [مريم:٨٨]، ﴿**أن دعوا للرحمن ولداً**﴾ [مريم:٩١]، ﴿**أن يتخذ ولداً**﴾ [مريم:٩٢]، قوله: (وبعضهم فى الأربع الزهر بسملا) الضمير فيه عائد على أهل الأداء، وإن لم يجر لهم ذكر، أما بقول الفقيه والنحوى: ذهب بعضهم إلى كذا، أى: بعض الفقهاء، وبعض النحاة، قال ابن القاصح: أى وبعض أهل الأداء من المقرئين الذين استحبوا التخيير بين الوصل والسكت.

---

(١) أى نفيس.

(٢) وإنما تقرأ بسكون العين مع قراءة (وَلَد) بفتحتين وذلك لضرورة الوزن، ويمكن أن تقرأ (مَعَ) بالفتح، مع قراءة (وُلْد) وذلك لضرورة المحافظة على الوزن، بالإضافة إلى كون (وَلَد)، و(وُلْد) قراءتان متواترتان؛ فقد قرأ بالأولى: نافع وابن عامر وعاصم فى جميع القرآن ومعهم: ابن كثير وأبو عمرو إلا فى حرفى نوح فإنهما يقرآن كحمزة والكسائى (وُلْد) بضم الواو وسكون اللام، وأما حمزة والكسائى فإنهما يقرآن (وُلْد) فى جميع القرآن.

وقال ابن عبد الحق: «أى وبعض أهل الأداء الذين تركوا البسملة لهؤلاء الثلاثة استحبابًا للأولين[١]، وجوازًا للثالث مع الوصل والسكت، ولحمزة وجوبًا مع الوصل - خصص ذلك بغير الأربع الزهر -، وبسمل فى الأربع الزهر لهم، أى لهؤلاء الثلاثة أى فصل لهم بالبسملة بين كل سورة من الأربع الزهر، وبين السورة التى قبلها، والزُّهر: بضم الزاى جمع الزهراء تأنيث الأزهر - وهو المنير المفىء - وهى: القيامة، والمطففين، والبلد، والهمزة، ولم يعينها لشهرتها.

ومن ثمَّ سميت الغر أيضًا، قال فى روضة الأبصار: سميت الغر لثبوت البسملة فيها فى حالة الوصل فى إحدى الروايتين عن من ذكر، وذلك أنه لما كان عدم ثبوت البسملة فى سورة براءة كالغرة لها فسميت الغر لذلك؛ فكان ثبوت البسملة فى هذه الأربع سور على إحدى الروايتين كالغرة لهن، وهذا من باب حَمْل الشىء على نقيضه انتهى وكذا يقال فى حكمة تسميتها بالزُّهر، وقوله (دون نص) فى موضع الحال من ضمير بسمل - أى: من غير نص فى ذلك، بل هو استحباب من ذلك البعض -، لنقل: أى لكونهم نقلوه عن الملا - أى: عن المشايخ أشراف الناس، إذ الملأ أشراف القوم - ومن عدا من أشار إليه من أهل الأداء لا يفرقون بين الأربع الزهر وغيرهن، ويجرون كل واحد من الأربعة على عادته فى غيرهن واستحسنوه كما يأتى، وفى ابن عبد الحق» هذا أو بعض أهل الأداء أخذ لابن عامر، وأبى عمرو بالبسملة، وتركها مع الوصل، أو السكت كما لورش فيكون لكل منهم ثلاثة أوجه مطلقًا - يعنى: فى الزهر وغيرها -، ولحمزة وجه واحد فى غير الأربع الزهر وهو ترك البسملة مع الوصل، ووجهان فيها وهما تركها مع الوصل أو

(١) المقصود بالأولين: أبو عمرو وابن عامر، والثالث: ورش.

السكت، وللباقين واحد وهو الإتيان بها.

ثمَّ قال: تنبيه: المفهوم من النشر صريحًا أن من ترك التسمية مع الوصل لأبى عمرو وابن عامر وورش فى غير الأربع سكت فيهن لهم، ومن تركها مع السكت لهم فى غيرهن؛ بسمل لهم فيهن، قال: وليس لأحد يرى البسملة فيهن لأصحاب الوصل مع غيرهن كما توهمه بعضهم فافهم، فقد أحسن الجعبرى فى فهمه وأجاد الصواب انتهى، وهو معنى قول الطيبة:

واختِيرَ للسَّاكِتِ فى ويْلَ ولا بَسْمَلَةَ والسَّكْت عَن مَن وَصَلا

ولذا قلت:

وللواصلينَ اختِيرَ فى الزُّهرِ سَكْتُهُمْ

ومَا بَسْملوا فيها وذو السكتِ بَسْمَلا

قوله: (اختير) مبنى للمفعول، ولام للواصلين متعلق (باختير)، (وفى متعلق به أيضًا)، وسكت نائب عن الفاعل، أى: واختير فى الزهر سكتهم - أى: الواصلين، وقولى (وما بسملوا) أى: أهل الأداء عن أصحاب الوصل، (فيها) أى فى الزهر، وقولى (وذو السكت) أى: صاحب السكت فى غير الزهر بسمل فى الزهر، أى اختار لهم البسملة فيها انتهى.

قال العلامة الفاسى: «وكان الإمام أبو محمد مكى - رحمه الله - يشير إلى تقوية الفصل بالبسملة وبالسكت، قال - رحمه الله - فى كتاب الكشف وعلة الاختيار: بالفصل بالتسمية لمن عادته الفصل بالسكت خاصة، وبالسكت لمن عادته الوصل بين السور المشهورة بما ذكرته، بما

فى وصل أواخر ما قبلهن بأوائلهن من قبح اللفظ » انتهى[١].

أى للإتيان بلا بعد المغفرة وجنتى وبويل بعد اسم الله تعالى والصبر والكراهة فى التلاصق، وأيضاً من فصل بالسكت لمن مذهبه الوصل، قال: لأنه أبعد من اللبس الذى يراعى إذ كان اتصال البسملة بأول سورة القيامة يقع فيه من اللبس مثل الذى يقع فى وصل السورة بأول الأخرى.

قال العلامة الفاسى: والذى أراه أن بشاعة اللفظ تلتقى مع وجود البسملة فى أول القيامة وغيرها؛ لأن النفى فى أول القيامة والبلد مع عدم البسملة يقع بعد الإخبار بأن الله تعالى هو أهل التقوى وأهل المغفرة، وبما يقول للنفس المطمئنة وبعد البسملة يقع إخبار القارئ بابتدائه البسملة فهو فى الأول على صورة الكفر لو اعتمد وبكونه على تلك الصورة استبشع مع عدم الاعتقاد وهو فى الثانى إلا على صورة تفى الابتداء بالتسمية، لأن قول القائل « أبدأ بسم الله الرحمن الرحيم » لا يصح نفيه لأنه إخبار بالفعل حال وجوده ولا على صورة نفى وصفه بالرحمة إلى آخر ما قال.

وقال العلامة النويرى: « وفيما عدل إليه القراء نظر، لأنهم فروا من قبيح إلى أقبح لأن من وجوه البسملة الوصل، فيلتصق معهم الرحيم بويل، وأيضاً قد وقع فى القرآن كثير من هذا نحو ﴿ وكان الله شاكراً عليماً ﴾ [النساء:١٤٧]، و﴿ إنا كذلك نجزى المحسنين ﴾ [المرسلات:٤٤].

وينبنى على ما اختير أنك إذا قرأت من غير الزهر، وانتهيت إلى الزهر، كأن قرأت من آخر المزمل إلى أول القيامة، فإنك تأتى بأوجه البسملة الثلاثة بين المدثر والقيامة كما تأتى بها بين المزمل والمدثر بأن

(١) الكشف (١/١٧، ١٨).

تأتى بالوجه بين الزهر على الوجه بين غيرها، كما مر فى نظائرهن، وهذه الثلاثة عند من بسمل باتفاق أو على الخلاف ثم تسكت فيما قبل الزهر، وتأتى بأوجه البسملة الثلاثة، وبالسكت فى الزهر، فهذه سبعة أوجه عند من يبسمل فى الزهر للساكت فى غيرهن، ثم توصل ما قبل الزهر، وعليه فى الزهر مثله، والسكت عند الساكت فيهن لمن وصل فى غيرهن، فالجملة تسعة أوجه، وإذا ابتدأت من الزهر، وانتهيت إلى غيرها كأن ابتدأت من آخر المدثر حتى وصلت إلى ﴿ هل أتى ﴾ فإنك تأتى فى الأول بثلاثة البسملة، وعليه فى الثانى كما مر، ويزاد فى الثانى السكت على كل وجه فهذه ستة لمن اختار الأول ثم تأتى للواصل فى غيرهن بالسكت فى الأول، وعليه الوصل والسكت فى الثانى، ثم توصل الجميع، فالجملة تسعة أيضًا، وهذا معنى قولى[1]:

فإنْ تبتدئ مِمَّا تَليه كآخرٍ
لمُزَّمِلٍ حتَّى انتهيتَ للفظِ لا
فَبَسْمِل ثلاثًا أولَ الزُّهرِ كالذى
تَليه على الترتيبِ أولَ أوَّلا
وفيما تَليه اسكُتْ وللزُّهْرِ بَسمِلَن
ثلاثًا وزِدْ سكتًا وذا المذهبَ انجلا

(١) خلاصة القول فى ذلك ما قاله العلامة الضباع فى إرشاد المريد: والأكثرون على عدم التفرقة بين هذه الأربع وغيرها ـ بل قال أكثر المحققين، إنه الصحيح المختار... إلى أن قال: «والذى عليه عملنا الآن: الأخذ بعدم التفرقة، ولا مانع من الأخذ بالمذهبين الآخرين» (ص/٢٧).
وقال العلامة أبو شامة فى إبراز المعانى: «وإنى أقول: لا حاجة إلى تكلف التسمية لأجل المعنى المذكور؛ بل السكون كاف للجميع كما يكتفى بالهمزة، وكما يكتفى به بين الآيات الموهم اتصالها أكثر مما فى هذه الأربعة أو مثلها... إلخ» (ص/٦٧).

وصِلْ مَا تَلِيهِ ثُمَّ صِلْهَا وزِد لَهَا
سُكُوتًا لدى وصلٍ فـذِى تسعـةٌ عَلا
وإنْ تبتدئ منهـا كَأَنْ كـان آخِرًا
لِمُدَّثِّرٍ حتى للإِنســـانِ أو صــلا
ففى الكُلِّ ثلـثٌ ثُمَّ زِد فى الذىَ تلا
على كل وجــهٍ سكتةً ستًا انقُلا
وفى الكلِّ فاسكُت ثُمَّ زِد وصِل غيرها
وللكُلِّ أو صِل تسعةً أيضًا أكمِلا[1]

قوله فى النظم (فإن تبتدئ) مفرع على مقدر أى: فإذا جريت على ما اختير، وأردت أن تجمع بين الزهر وغيرها، فإن تبتدئ إلى آخره، وقوله (مما تليه) أى الزهر أى: مما تأتى بعده فى التلاوة على ترتيب المصحف كآخر المزمل ودخل تحت الكاف آخر الانفطار، وآخر الفجر، وآخر العصر، قوله: (حتى انتهيت للفظ لا) أى من ﴿**لا أقسم بيوم القيامة**﴾ [القيامة:١] ففيه اكتفاء على حد قوله:

جَارِيةٌ أوعَدتْنِىَ أن تا تَدْهنَ رَأسى وتُفَلِّى أَوْ تَا

أراد بالأول أن تأتى، وبالثانى أو تغتسل أو تمسح وكذا ﴿**لا أقسم بهذا البلد**﴾ [البلد:١]، إن ابتدأت بآخر الفجر، فإن ابتدأت بآخر الانفطار، وآخر والعصر فحين تنتهى لأول ﴿**ويل للمطففين**﴾ [المطففين:١]، على الأول و﴿**ويل لكل همزة**﴾ [الهمزة:١] على الثانى.

(١) تصرفت فى ضبط أبيات النظر فى بعض الألفاظ لأجل استقامة الوزن والمعنى دون المساس بألفاظه بالإزالة أو التغيير.

وقوله: (على الترتيب أول أولا) أى سابقًا السابق، أى الوجه الأولى للوجه الأول، وهكذا، وأصله أولاً لأول؛ فحذف الجار وركب الاسمان، وبنيا على الفتح كبناء «خمسة عشر وبابه»، أما الأول منهما فلأنه صار بالتركيب كبعض الاسم، فهو كصدر الكلمة من عجزها، وأما الثانى: فلتضمنه معنى الحرف فصار الاسمان فى تقدير اسم واحد منصوب على الحال، كأنه قيل مرتبة انتهى.

وقوله (وزد سكتًا) أى مرة واحدة، فالجملة سبعة أوجه كما مر قوله: (وذا المذهب) أى مذهب من بسمل فى الزهر للساكت فى غيرهن، قوله (انجلا) أى: انكشف واتضح، قوله (وصل إلى آخره) شروع فى مذهب من سكت فى الزهر للواصل فى غيرهن، وقوله (وإن تبتدئ منها) أى من الزهر، وقوله: (حتى للإنسان) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو اللام الثانية.

وقوله: (أوصلا) بضم الهمزة وكسر الصاد ببنائه للمفعول أى حتى تبتدئ بأول سورة ﴿هل أتى على الإنسان﴾ [الإنسان: ١]، قوله: (ففى الكل ثَلِّث) أى ففى الزهر والذى بعدها ثلث، أى ائت بأوجه البسملة الثلاثة كما مر، وقوله: (فى الذى تلا) أى تبع الزهر فى التلاوة كما مر، وقوله: (على كل وجه) أى من أوجه البسملة الثلاثة، فالجملة ستة أوجه، وقوله: (سنا) مفعول لا نقل مقدم عليه، وهذا على مذهب من بسمل فيهن للساكت فى غيرهن.

قوله: (وفى الكل) أى فى الزهر وما بعدها، وكذا قوله وللكل إلى آخره، وقوله: (ثم زد وصل غيرها) أى الزهر وهو شروع فى مذهب من سكت فيهن للواصل فى غيرهن، أى زد الوصل فى غير الزهر على

السكت فى ذلك الغير، وقوله (أيضًا) أى كما أن الجملة الأولى تسعة، وتقدم معنى أيضًا، وقوله: (اكملا) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو التنوين فى أيضًا.

تنبيه: كل ما ذكر من الخلاف بين السورتين هو عام بين كل سورتين؛ سواء كانتا مرتبتين أم لا[1]، فلو وصل آخر الفاتحة بالأنعام مثلاً جازت البسملة وعدمها على ما تقدم، وأما لو وصلت السورة بأولها كأن كررت سورة الإخلاص؛ فقال محرر الفن الشمس ابن الجزرى: لم أجد فيها نصًا، والذى يظهر البسملة قطعًا[2]، فإن السورة والحالة هذه مبتدأة كما لو وصلت آخر الناس بالفاتحة اهـ ـ ذكره فى الإتحاف ـ وقوله: (كما لو وصلت آخر الناس بالفاتحة)[3] أى فإنه لا بد من البسملة قطعًا لئلا يصير القرآن كالحلقة، وقد نظم ذلك العلامة الطيبى بقوله:

وبينَ سورتينِ لَمْ تُرتَّبا ما بين ما رُتبتا قَدْ أُوجبا

(١) هذا الكلام فيه عموم لا يصح؛ لأن سورتى الأنفال وبراءة بينهما ثلاثة أوجه معروفة لعامة القراء وهى:

١ ـ القطع: وهو الوقف مع التنفس والابتداء ببراءة.

٢ ـ السكت: وهو منع النفس مع نية القراءة مع الابتداء ببراءة.

٣ ـ الوصل: أى وصل الأنفال ببراءة دون بسملة.

وهذا الكلام ليس خاصًا بالأنفال والتوبة فقط، بل إن أى سورة إذا وصلتها مع براءة ـ إذا كانت قبلها فى الترتيب ـ وجب عليك وجه من الثلاثة، وأما إذا كانت بعدها فى الترتيب، أو وصل سورة براءة آخرها بأولها فليس له إلا وجه واحد ـ وهو القطع ـ ويمتنع السكت والوصل.

(٢) تجب البسملة قطعًا فى هذه الحالة والعلة فى ذلك أن السورة مبتدأة من جديد.

(٣) وعلة ذلك: أنك إذا حذفت البسملة بين آخر الناس والفاتحة أول القرآن بآخره وقراءته على غير مراد الله عز وجل؛ لأن هذا الترتيب ـ المبارك ـ توقيفى من عند الله تعالى كما هو معلوم، ثم وجدت كلامًا مشابهًا للعلامة الضباع مشابهًا لهذا ـ فلله الحمد والمنة.

وإن تَصِلْ آخرَها بالأوَّلِ لهَا فللجميعِ قـالَ بسملِ

أى: أثبت بين السورتين غير المرتبتين؛ ما أثبته للمرتبتين - يعنى: من الفصل بالبسملة أو عدمه -، وقوله: (وإن تصل آخرها) أى السورة بالأول لها أى لتلك السورة، والمراد بالمرتب: ما كان على ترتيب المصحف وبلا فاصل؛ كآخر الفاتحة مع أول البقرة، وبغير المرتب ما كان كذلك لكن مع فاصل؛ كما يشير إليه تمثيل الإتحاف بوصل آخر الفاتحة بالأنعام مثلاً؛ إذ رتبة الأنعام بعد رتبة الفاتحة لكن مع الفاصل، أما لو لم يكن على ترتيب المصحف بأن كان منكسًا[1] - ولو بلا فاصل - كوصل آخر الأنعام بأول المائدة أو بأول النساء فلا بد من البسملة قطعًا، لأنه حينئذٍ كالمبتدى بختمة أخرى من أول النساء أو المائدة غير التى ختمها بالأنعام، ومن المعلوم أنه لا بد فى الابتداء من البسملة قولاً واحدًا.

فائدة: قال فى الإتحاف[2]: يعلم مما تقدم من التغيير فى الابتداء بالأجزاء مع ثبوت البسملة بين السور أنه لا يجوز وصل البسملة بجزء[3]

(١) التنكيس الذى يعنى قراءة السورة من آخرها إلى أولها هو محرم قطعًا بالإجماع - وهو من أفعال السحرة - وفاعله لو تعمده فإنه يكفر قطعًا - كما صرح بذلك أئمة هذا الفن، وأما التنكيس بمعنى وصل آخر سورة الأنعام مثلاً بأول المائدة فلا شىء فيه - مع مراعاة وجوب الإتيان بالبسملة بينهما فى هذه الحالة - والدليل على جواز ذلك فعل رسول الله ﷺ من قراءته سورة النساء قبل آل عمرن - كما فى صحيح البخارى - وإن كان الأولى هو المحافظة على الترتيب؛ لأن فعل رسول الله ﷺ لبيان الجواز فحسب، فالأولى المحافظة على الترتيب وسنن رسول الله ﷺ الدائمة.

(٢) الإتحاف (ص/ ١٢٢).

(٣) فى الهامش: وذلك كأن يقرأ جزءًا من القرآن ويأتى بعده بالبسملة متصلة به، ومن ذلك ما يفعله - أولاد المكتب - حيث يختمون ألواحهم قراءة، ويصلون ألواحهم بها إشارة إلى ختمها.

قلت: وهو بذلك يفسر المراد بعدم جواز إلحاق جزء من السورة مع الوقف أو مع الوصل بما بعده، والمعنى المراد أنه لا يجوز أن يكون قارئًا مثلاً فى سورة الأنعام فى وسطها، وفجأة =

من أجزاء السورة لا مع الوقف، ولا مع وصله بما بعده إذ القراءة سنة متبعة وليس أجزاء السورة محلاً للبسملة عند أحد، والمنع من ذلك أولى من منع وصلها بآخر السورة، والوقف عليها إذ ذاك محل لها فى الجملة، وقد مُنعت لكون البسملة للأوائل لا للأواخر ـ قاله شيخنا رحمه الله تعالى[1].

= يصل بها البسملة ـ فى وسط السورة قبل انتهائها ـ ثم يصلها بسورة أخرى ـ وهذا يوهم أن ما يقرأه سورة واحدة، ويؤدى إلى تحريف القرآن فوجب الانتباه إلى ذلك ـ مراعاة لقدسية كتاب الله.

وأما التسمية فى وسط أجزاء السورة إذا كان سيبدأ القارئ فى سورة من جزء من أجزائها فهو مخير بين الإتيان بالبسملة وبين تركها وفى هذا يقول الشاطبى:

* وفى الأجزاءِ خيرٌ مَنْ تلا *

مع مراعاة أنك إذا كنت فى وسط سورة وأردت أن تنتقل منها إلى سورة أخرى ـ وجب عليك القطع ـ ثم استئناف السورة الجديدة بعد القطع.

(١) تمام العبارة فى الإتحاف: قال شيخنا رحمه الله تعالى: «هذا آخر ما تيسر من الكلام على البسملة» وانظر الإتحاف (ص/ ١٢٢) ولإتمام الفائدة فقد ترك الشيخ الجمزورى بيتًا من نظمه وسوف نشرحه بشىء من الإيجاز لتمام الفائدة وهو قوله:

وصِلْ ضمير ميمِ الجمعِ قبلَ مُحرَّكٍ على الأصلِ يَعْنى صِلْه بالواوِ مُوصَلا

يقصد فى هذا البيت أن يشرح صفة الوصل وهو ما فسره بأن تصلها بالواو وهو إن كان المعنى واضحًا فى كلام الشاطبى ـ ولكنه أراد رفع أى إبهام أو إشكال أو توهم، ولعل سببه أن البيت معروف المعنى هو السبب فى ترك شرح هذا البيت، والسبب فى وصل ميم الجمع بالواو أن الأصل فيها هكذا، ومن المعلوم أن كل ضمير فى اللغة العربية له أصل قد يبقى عليه وقد يغير فى الاستعمال.

حكم ما فى باب الإدغام الكبير

اعلم أن له شروطًا وأسبابًا وموانع مذكورة فى المطولات وقد ذكرت بعض ذلك؛ فقلت: إن موانعه قسمان: متفق عليه، ومختلف فيه، فالمتفق عليه أربعة وهى التى ذكرها صاحب الحرز بقوله:

إذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبَرٍ أو مُخَاطَبٍ
أوِ المُكتَسَى تَنْوِينُهُ أو مُثَقَّلا

فأخبر أن المثلين فى قوله: (ومَا كان مِنْ مِثْلَين فى كلمتيهما) الممثل لهما بقوله: بعد (كيعلم ما) إلى آخره؛ لا بد من إدغام الأول منهما فى الثانى عنده إذا لم يكن الأول تا مخبر عن نفسه وهو المتكلم أو تا مخاطب، أو المكتسى تنوينه أى: المنون أو حرفًا مثقلاً: أى مشددًا، فإن كان آخر هذه الألفاظ الأربعة وجب إظهاره عنده بلا خلاف وأتى بأمثلة الجميع مرتبة فى قوله كـ ﴿**كنت ترابًا**﴾ إلى آخره، والمختلف فيه ما يذكره بقوله: (وعندهم الوجهان) البيتين، وهذان المانعان[1] ـ ذكرهما ابن عبد الحق ـ على سبيل الشرطية، الأول لوجوب الإدغام عنده، والثانى لجواز الوجهين، ثم أشار الناظم بشرط آخر لوجوب الإدغام وهو أن لا يكون كافًا قبلها نون ساكنة بقوله (وقد أظهروا فى الكاف يحزنك كفره) إلى آخره.

وفى الإتحاف[2]: فشرطه فى المدغم أن يلتقى الحرفان خطًا؛ سواء التقيا لفظًا أم لا؛ فدخل (إنه هو) فلا تمنع الصلة التقاء الحرفين، لأنها

(١) يعنى الموانع المتفق عليها والموانع المختلف فيها.
(٢) الإتحاف (ص/ ٢١).

مفتقرة لعدم القوة التى تمنع من ذلك، وخرج (أنا نذير) اهـ[1]، فلا يدغم مراعاة للرسم والوقف لأن الألف فارقة بين النونين فيهما ومثله (أنا لكم) محافظة على حركة النون ولهذا تعمد بألف فى الوقف فيقال (أنا) وسواء كان الحرفان متماثلين كما تقدم فى أمثلة الحرز، أو متقاربين نحو ﴿**ولم يؤت سعة**﴾، أو متجانسين نحو ﴿**ولتأت طائفة**﴾ كما قلت:

وإنْ يَلْتَقِى المِثلان والمتجانِسَا ... نِ والمتقاربان خطًا فمثِّلا

وتقدمت أمثلة الجميع، وسيذكر الناظم فى الباب بعده زيادة شروط

---

(١) وخلاصة القول أن الموانع المتفق عليها أربعة هى:

١ ـ تنوين الأول.

٢ ـ تشديد الأول.

٣ ـ كونه تاء ضمير غير مكسورة مع مراعاة خلاف ﴿لقد جئت شيئًا﴾.

٤ ـ الإخفاء قبل الحرف الأول وذلك فى قوله تعالى ﴿فلا يحزنك كفره﴾.

وأما الموانع المختلف فيها فخمسة ـ مع الانتباه إلى أن هذه الموانع منها ما يدغم باتفاق من طريق الشاطبية، وإنما ذكرها الشاطبى ليرد بها على المخالف أو يعنى أن بها وجهين صحيحين فى القراءة وهى:

١ ـ حذف الحرف الفاصل بالجزم أو ما ينوب عنه وهو ما قال عنه الشاطبى:

وعندهمُ الوجهانِ فى كلِّ مَوْضِعٍ ... تسمَّى لأجل الحذفِ فيه معللا

ثم شرح يبين الكلمات التى فيها الخلاف تحديدًا فقال:

كيبتغ مجزومًا وإنْ يكُ كاذبًا ... ويخلُ لكمْ عن عالمٍ طيبِ الخَلا

ومعنى ذلك أن هذا الموضع فيه الوجهان صحيحان مقروء بهما، وهذه هى المواضع التى وردت فيها هذه الحالة، وأما موضع ﴿ولم يؤت سعة﴾ فلا يدغم بالإجماع.

٢ ـ توالى الإعلال، ومنه قوله تعالى ﴿واللائى يئسن﴾ وهذ النوع ليس فيه إلا الإدغام من طريق الشاطبية، وذكره الشاطبى حكاية لمذهب الغير.

٣ ـ خفة الفتحة مع عدم التكرار فى مثل ﴿الزكاة ثم﴾.

٤ ـ كون المدغم فيه حرف مد بإسكانه مثل ﴿هو ومن يأمر بالعدل﴾ النحل وليس فيه إلا الإدغام من طريق الشاطبية.

٥ ـ كسر تاء الضمير وهو فى موضع ﴿لقد جئت شيئًا فريًا﴾ مريم وفيها وجهان صحيحان مقروء بهما. والله أعلم.

فى المتقاربين، وشرطه فى المدغم فيه كما قال فى الإتحاف[١]: كونه على أكثر من حرف إن كان الإدغام من كلمة ليدخل نحو (خلقكم) ويخرج نحو (نرزقك وخلقك) كما يأتى فى الباب بعده أيضًا.

وأسبابه كما قال فى الإتحاف أيضًا[٢]:

التماثل: وهو أن يتحدا مخرجا وصفة كالباء فى الباء والكاف فى الكاف.

والتجانس: وهو أن يتفقا مخرجًا ويختلفا صفة كالدال فى التاء والتاء فى الطاء، والثاء فى الذال.

والتقارب: وهو أن يتقاربا مخرجًا أو صفة، أو مخرجًا وصفة اهـ.

وفى البيت المذكور تلميح لهذه الأسباب، وقولى (يلتقى) منصوب بفتح مقدر منع من ظهوره السكون العارض للوزن، أو مرفوع بضم مقدر على الياء المحذوفة لفظًا ووصلاً لالتقاء الساكنين على أن «إن» مهملة لا محل لها، وقولى (فمثلاً) فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف اهـ[٣]. قال:

وقَبْلَ بِئْسَ الياءُ فى اللائى عارِضًا
سُكُونًا أو اصْلاً فَهْو يُظْهَرُ مسهلا

قال ابن القاصح[٤]: أخبر أن أبا عمرو أظهر الياء من اللائى الواقع قبل يئسن بسورة الطلاق، وإنما قيده بيئسن احترازًا من غيره، لأن هذا

(١) الإتحاف ص/ ٢١.
(٢) الإتحاف ص/ ٢٢.
(٣) أى: الشاطبى.
(٤) سراج القارى (ص/ ٣٧).

هو الذى اجتمع فيه مثلان لأنه يقرأ بياء ساكنة فى إحدى الروايتين عنه كما يأتى بالأحزاب؛ فقد اجتمع عنده مثلان فى هذه الرواية فأظهره بلا خلاف ولم يدغمه فى حال كونه راكبًا للطريق الأسهل، يقال: أسهل إذا ركب الطريق الأسهل.

(وسكونًا أو أصلاً) تمييز والرواية بنقل حركة همزة أصلاً إلى الواو، وعلَّل ذلك بعلتين إحداهما: كون سكون الياء عارضًا إذ الأصل فيه الكسر كما يذكره، والثانية: أنها عارضة أصلاً أى ذاتًا لأن أصل اللائى بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة، فحذفت الياء تخفيفًا لتطرفها وانكسار ما قبلها على حد حذفها فى الدامِ والغازِ، ثم أبدل من الهمزة ياء مكسورة على غير قياس، لأن القياس فيها التسهيل بين بين، ثم أسكنت الياء استثقالاً للحركة عليها، وجاز الجمع بين الساكنين للمد فلم يدغم لما تقدم ـ يعنى عن الناظم ـ من أن سكون الياء عارض أو أنها فى نفسها عارضة اهـ ببعض زيادة[1].

وعلل فى الإتحاف بقوله لأنه حصل فى الكلمة إعلالان[2]، ولو أدغمت لحصل فيها ثلاث إعلالات فامتنع إدغامها لذلك انتهى[3].

وقد رُوى عن أبى عمرو أيضًا أنه قرأ بهمزة مكسورة ملينة على القياس، ورد بعضهم الرواية الأولى إلى هذه، وزعم أن الناقل للأولى عبَّر بها عن هذه ـ ذكره الفاسى ـ، وفى ابن عبد الحق: وهذا يعنى الإظهار أحد وجهين ثانيهما إدغامه إدغامًا صغيرًا بناءً على الاعتداد

(١) انظر النشر ١/ ٢٨٥.

(٢) أى حذف وإبدال فلا تعل مرة ثالثة بالإدغام.

(٣) الإتحاف ص/ ٢٢.

بالعارض، وكلاهما ظاهرٌ مأخوذٌ به، خلافًا لمن رد الأول كأبى شامة[١] ـ نبه عليه فى النشر ـ اهـ[٢].

وهو معنى قولى:

وصَحَّ له الإدغـامُ أيضًا مُعللاً له بِسُكُونِ اليا وفى النَّشرِ عُلِّلا

أى: وصح عن أبى عمرو إدغام الياء من (اللائى) فى ياى (يئسن) على وجه إبدال الهمزة ياءً ساكنة، وقولى (مُعَللاً) بفتح اللام، أى: علله الرواة بكون الهمزة من (اللائى) قلبت ياءً ساكنة، وإن كان سكونها عارضًا، ولا يخفى حينئذٍ أنها من قبيل الإدغام الصغير، وإنما ذكرها الدانى فى الكبير لكونها قلبت عن متحرك كما مرَّ.

قال فى النشر[٣]: «قلت: وكل من وجهى الإدغام والإظهار ظاهر مأخوذٌ به، وبهما قرأت على أصحاب أبى حيان عن قراءاتهم بذلك عليه، وليسا مختصين بأبى عمرو بل يجربان لكل من أبدل ـ وهما البزىُّ واليزيدىُّ اهـ. نقله فى الإتحاف[٤]، ولذلك قلت:

(١) إبراز المعانى لأبى شاة (ص/ ٨٧) وهو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسى الدمشقى الشافعى، توفى فى رمضان ٦٦٥ هـ وانظر الغاية (١/ ٣٦٥)، قلت: ونص عبارته:
«على أنى أقول سبب الإظهار عدم التقاء المثلين بسبب أن أبا عمرو رحمه الله ـ كان يقرأ هذه الكلمة بتليين الهمزة بين بين، وعبروا عنه بياء مختلسة الكسرة، والهمزة المهملة كالمحققة، قال أبو بكر بن مهران: ولا تدغم ﴿واللائى يئسن﴾ لأنها ليست بياء خالصة فيدغمها فى مثلها؛ إنما هى همزة ملينة؛ ولو كانت ياء خالصة لأدغم قلت: أى أبو شامة ـ ومن عبر من الرواة عن قراءة أبى عمرو بإسكان الياء خفى عنه أمر التسهيل فلم يضبطه، والله أعلم».
قال الشيخ الضباع معلقًا فى الحاشية: «فيه نظر، لأن كلام الناظم مفرع على وجه إبدال الهمزة ياء ساكنة ليدخل فى المثلين بالأعلى وجه تسهيلها بين بين، وحينئذٍ فلا حاجة إلى تغيير البيت بما قاله اهـ وانظر إبراز المعانى (ص/ ٨٧).

(٢) انظر النشر ١/ ٨٤.

(٣) النشر ١/ ٢٨٥.

(٤) الإتحاف ص/ ٢٢.

كَذلكَ بِالوَجْهَينِ بَزِّيُهُمْ قَرَا إِذِ الهَمْزُ عن كلِّ بياءٍ تُبَدَّلا

أى قرأ الإمام البزى بالوجهين: الإظهار لما مد، والإدغام كذلك ـ أى: كما قرأ بهما أبو عمرو ـ؛ إذ الهمزة بدل عن الياء عندهما كما يقول المتن فى الأحزاب (وبياءٍ ساكنٍ حَجَّ هملا) وتقدم ما فيه.

والبزىُّ: اسمه أحمد بن عبد الله، وأضافته إليهم يعنى القراء على تقدير سلب عَلَميته بإدخاله فى جماعة فسمى بهذا الاسم وكلما ورد فى القصيدة وغيرها من هذا النوع فهذا وجه ذكره الفاسى عند قول الحرز ثم (عثمانُ ورْشُهُم)، هذا ـ وما نُقِلَ عن البزىِّ من قراءته بالوجهين هو ما أخذناه عن أستاذنا من طريق الحرز، والذى ذكره المنصورى فى تحريراته على الطيبة أن الوجهين له من طريق الطيبة، والإظهار له فقط من طريق الحرز، ونص عبارته:

فى اللائى يَئِسْنَ بالإظهـــارِ والضـدُّ للبصرى وبزٍّ جـارى

للجــزرى قيـاسٌ بزّى عـلا بصرى وللحرز بالإظهار تلا

ولم يتعرض له فى الإتحاف، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ[1].

(١) أقول ما ذكره المنصورى فى تحريراته على الطيبة من أن الوجهين للبزى من طريق الطيبة فقط، وأما الحرز فليس له إلا الإظهار ليس صوابًا لأن عمل القراء وأهل الأداء وما تلقيناه عن شيخونا هو الأخذ بالوجهين ـ الإظهار والإدغام ـ من طريق الحرز لكل من البزى وأبى عمرو، وقد رجح الشارح ذلك أيضًا، ورجحه الشيخ الضباع حيث قال: «العمل لأن على الأخذ بهما للبزى وأبى عمرو البصرى» إرشاد المريد/ ٣٨، وعلى هذا فلا يعتبر بقول من منع الإدغام والله أعلم.

حكم ما فى باب الحرفين المتقاربين فى كلمة وفى كلمتين

قال ابن القاصح[١]: هذا الباب مقصور على إدغام حرف فى حرف يقاربه فى المخرج، ويحتاج فيه مع تسكينه إلى قلبه إلى لفظ الحرف المدغم فيه فترفع لسانك بلفظ الثانى مشدداً، ولا تبقى للأول أثراً إلا أن يكون حرف إطباق أو ذا غنة فيبقى الإطباق والغنة » اهـ.

وقد ذكر إدغام الحرفين المتقاربين فى كلمة بقوله: (وإن كلمة حرفان فيها تقاربا) البيت ثم ذكر شرطين فى البيت بعده، ثمَّ مثَّل لذلك بما نبهت عليه فقال: (كـ يرْزُقكُّم واتَّقكُّمُ وخَلَقكُّمُ)، فمثل إدغام القاف فى الكاف ﴿ يرزقكم من السماء ﴾ [يونس:٣١]، ﴿ الذى واثقكم به ﴾ [المائدة:٧]، و﴿ خلقكم من طين ﴾ [الأنعام:٢]، وهذه الأمثلة اجتمع فيها الشرطان لأن قبل القاف متحرك وبعد الكاف ميم جمع، وأتى بكاف التشبيه ليدل على أن المراد كل ما جاء مثل هذا، ثم قال: واعلم أن يرزقكم يمكن أن يقرأ فى النظم مدغماً أو غير مدغم وواثقكم وخلقكم لا يتزن البيت إلا بقراءتهما مدغمين، ويلزم الإدغام فى الألفاظ الثلاثة صلة ميم الجميع بواو، (فإن قلت لم يقرأ أحد بالإدغام والصلة، قلت: قد قرأت بهما لابن محيصن[٢] من طريق الأهوازى، وأجمعوا على إدغام ﴿ ألم نخلقكم ﴾ [المرسلات:٢٠] اهـ.

تنبيه: إدغام القاف فى الكاف فى هذا الباب إدغامٌ محضٌ من غير إبقاء لصفة القاف ـ وهى الاستعلاء معه بلا خلاف ـ وإن اختلف فى

---

(١) سراج القارى ص/ ٣٨.

(٢) هذه قراءة شاذة؛ لأن قراءة ابن محيصن من القراءات الشواذ.

ذلك فى الإدغام الصغير نحو ﴿ ألم نخلقكم ﴾ [المرسلات: ٢٠] فذهب مكى وغيره إلى إبقائها معه فى ذلك، والدانى وغيره إلى عدم إبقائهما فيه ـ وهو الأصح قياساً ـ ذكره ابن عبد الحق وهو معنى قولى:

..... ونَخْلُقْكُم والخُلْف فيه لَهُم عَلا

فبعضٌ أبانَ القافَ غيرَ مُقَلْقَلٍ وبعضٌ بلفظِ الكافِ خالصةٌ تَلا

أى: ونخلقكم يدغم أيضاً إلا أن الخلف فيه لهم ـ أى: للقراء ـ (علا) أى: ارتفع ـ وهو كناية عن شهرته، وقد فصلت الخلاف بقولى (فبعضٌ) أى: فبعض القراء[1] أبان القاف، أى أظهر صفته حالة كون القاف غير مقلقل؛ لأن قلقلته تنافى إدغامه، وبعضهم قرأه بالكاف خالصة من غير إبقاء صفة القاف معها ـ وهو الأصح ـ[2]، قال فى الإتحاف: «أما ﴿ ألم نخلقكم ﴾ بالمرسلات فأجمعوا على إدغامها، ثم قال: إلا أنهم اختلفوا فى إبقاء صفة الاستعلاء فى القاف، فبالإدغام التام أخذ الدانى وبإبقاء صفة الاستعلاء أخذ مكى، والأول أصح رواية، وأوجه قياساً ـ أما فى النشر ـ قال فيه: بل ينبغى أن لا يجوز البتة غيره فى قراءة أبى عمرو[3] فى وجه الإدغام الكبير، لأنه يدغم لمتحرك من ذلك إدغاماً محضاً، فالساكن أولى وأحرى» انتهى[4].

(١) قوله (للقراء) ليس على إطلاقه لأن السوسى راوى أبى عمرو ليس له فى هذه الكلمة إلا وجه واحد، وهو الإدغام المحض أى النطق بها كافًا مشددة؛ بعكس باقى القراء الذين لهم الوجهان وهما الإدغام الناقص بإبقاء صفة الكاف مع عدم القلقة لكونها مدغمة؛ لا يصح الإدغام مع القلقلة حينئذٍ، ولهم الإدغام المحض السوسى راوى أبى عمرو.

(٢) قال العلامة الضباع فى إرشاد المريد: وذهب الدانى وغيره إلى عدم بقائها فيه، وهو الذى ينبغى الأخذ به لصحته قياساً، ولكون الأولى ليس من طريقنا اهـ (ص/٣٨).

(٣) ينبغى أن يقيد ذلك بالسوسى راوى أبى عمرو فقط؛ لأن الدورى كباقى القراء له الوجهان ـ على الخلاف الذى سبق تفصيله.

(٤) الإتحاف (ص/٣١).

ثم قال: وما وقع فى عبارة بعضهم من إظهار القاف فى ﴿ألم نخلقكم﴾ فذلك خطأ محض إلا أن يحمل على إظهار صفة استعلائها لا على إظهار الحرف ذاته اهـ، ولذا قلت غير مقلقل، أى غير محرك، أقول بقاء صفة الاستعلاء هنا مع الكاف بإشرابها استعلاء القاف أى: بإعطاء الكاف صفة الاستعلاء كإعطاء غنة الياء فى من يؤمن.

فالملفوظ فى ﴿ألم نخلقكم﴾ عند بقاء صفة الاستعلاء، كاف مستعلية مفخمة مشددة تشديداً ناقصاً؛ كما أن الملفوظ فى من يؤمن ياء ذات غنة مشددة تشديداً ناقصاً ـ ذكرته ملخصا من المرعشى[1] ـ ولا ينافى أولوية الإدغام المحض تقديم غيره عليه فى النظم، ثم ذكر إدغام الحرفين المتقاربين فى كلمتين فقال: (ومهما يكونا كلمتين فمدغم إلى آخره).

ثم مثل بالبيت بعده وهو ستة عشر حرفًا، ثم شرط إدغام الحروف الستة عشر: أن تكون سالمة من إحدى الموانع المذكورة فى قوله:

إِذَا لَمْ يُنَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تا مُخاطَبٍ ومَا ليسَ مَجْزومًا ولا مُتثقِّلا

يعنى أن كل حرف من الحروف المذكورة يدغمه فى مقاربه إذا لم يكن الحرف الأول منونًا، أو تاء مخاطب، أو آخر فعل مجزوم، أو مثقَّلا: أى مُشددًا، فإن كان مُنوَّنًا نحو: ﴿إن هو إلا نذير لكم﴾ [سبأ:٤٦]، أو تا مخاطب نحو: ﴿كنت ثاويًا﴾ [القصص: ٤٥]، أو حرفًا مجزومًا مفتوحًا نحو:

﴿ولم يؤت سعة من المال﴾ [البقرة:٢٤٧] وليس فى القرآن غيره، وغير ﴿ولتأت طائفة﴾ [النساء:١٠٢] الآتى، أو مثقلاً أى مشددًا نحو ﴿وهم بها﴾ [يوسف:٢٤] لم تدغمه فيه عن السوسى، وإن كان لك الوجهان فى الحرف

(١) هو أحمد بن محمد الشامى المعروف بالمرعشى مقرئ خوزستان قرأ على سلامة أبى نصر الموصلى، وقرأ عليه أبو الفضل وعن عبد الرحمن الرازى وانظر الغاية (١/ ١٣٥).

المجزوم مع مثله فى كلمة أخرى كما مر؛ لأن التقاء المثلين أثقل من التقاء المتقاربين، وقد جمع بعضهم هذه الأمثلة على ترتيب ما ذكره فى الحرز بقوله:

نذيرٌ لكمُ مثِّل بهِ كُنتَ ثاويًا

ولَمَ يُوتَ قبلَ السِّينِ همَّ بها انجلا

أى مثِّل للمنون بقوله تعالى ﴿**إن هو إلا نذير لكم**﴾ [سبأ:٤٦]، وهكذا كما مر قوله: (لم يؤت قبل السين) أى الكائن قبل السين من سعة، وقوله: (انجلا) بمعنى انكشف واتضح.

تكملة: فإن قيل لِمَ لَمْ يشترط أن لا يكون تا مخبر كما اشترط فى أول المثلين من كلمتين؟ أجِيبَ: بأنه لم يقع تاء المخبر أول المتقاربين فى القرآن فلم يشترطه.

حكم ما فى باب هاء الكناية

سميت هاء الكناية لأنها يكن بها عن الاسم الذى هو الغائب، نحو: به وعليه وله، وتسمى هاء الضمير أيضًا، قال العلامة الفاسى: والغرض منها: الإيجاز والاختصار، وأصلها الضم؛ لأنها لما كانت خفية تشبه الألف فى الخفاء أعطيت أقوى الحركات وهى الضمة، والاسم الهاء وحدها، وما لحقها من الصلة زوائد اهـ.

قال فى الإتحاف[1]: ولها أحوال أربعة:

الأول: أن تقع بين متحركين نحو ﴿**إنه هو**﴾ [القصص: ١٦]، ﴿**له صاحبه**﴾ [الكهف: ٣٧]، ولا خلاف فى صلتها حينئذٍ بعد الضم بواو، وبعد الكسر بياء؛ لأنها حرف خفى إلا ما يأتى إن شاء الله تعالى.

الثانى: أن تقع بين ساكنين نحو ﴿**فيه القرءان**﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿**ءاتيناه الإنجيل**﴾ [الحديد: ٢٧].

الثالث: أن تقع بين متحرك فساكن نحو: ﴿**له الملك**﴾ [فاطر: ١٣]، ﴿**على عبده الكتاب**﴾ [الكهف: ١].

وهنا لا خلاف فى عدم صلتهما لئلا يجتمع الساكنان على غير حدهما.

الرابع: أن تقع بين ساكن فمتحرك نحو: ﴿**عقلوه وهم**﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿**فيه هدى**﴾ [البقرة: ٢]، وهذا مختلف فيه. انتهى.

وكلها فى الحرز فى البيتين الأولين، ثم استغنى من هذا الرابع قوله:

(١) الإتحاف (ص/ ٣٤).

(وسكِّنْ يؤدِّه) إلى آخره، ثم ذكر أن قالون وهشامًا بخلف عنه لهما قصر الهاء فى الجميع، وهو الذى اقتصرت على التنبيه عليه فقال:

* وفى الكُلِّ قصرُ الهاءِ بَانَ لسانُه بِخُلفٍ *

قال ابن القاصح: «يعنى بالكل، جميع الألفاظ المتقدمة من قوله: (وسكِّنْ يؤَدِّه) إلى قوله: (ويأتِه لدى طَهَ) وهى سبع كلمات، وأراد بقصر الهاء اختلاسها، وأخبر أن قالون وهو المشار إليه بالباء من قوله (بان) قرأها كلها باختلاس كسرة الهاء بلا خلاف، وأنَّ هشامًا ـ وهو المشار إليه باللام من (لسانه) قرأها جميعها بوجهين: أحدهما: اختلاس الهاء كقالون، والثانى: الصلة كباقى القراء، ولا يجوز أن يكون الإسكان، لأنه قد ذكر الإسكان عن الذين قرءوا به، ولم يذكر هشامًا معهم، وقوله (بخلف) عائد على هشام لأنه الذى يليه» انتهى.

ومعنى (بان لسانه) ظهرت لغته وانتشرت، هذا كلام الحرز، يعنى من أن لهشام الخلاف بين الصلة والاختلاس حتى فى حرف (يأته) ودرج على ذلك شراحه ـ فيما وقفنا عليه ـ، والذى فى الطيبة كما فى النشر وتقريبه وغيرها: أن ابن عامر من أصحاب الصلة فى هذا الحرف ـ أعنى: ﴿**يأته**﴾ [طه: ٧٥] ـ قولاً واحدًا، ولم أر من تنبه لذلك غير الإمام الحافظ الكبير أبى شامة[1] ـ رحمه الله تعالى ـ فقال ـ بعد أن قرر كلامه على ظاهره ما نصه ـ: «وليس لهشام فى حرف طه: إلا الصلة لا غير،

(١) هذا المعنى قول الإمام أبى شامة وإليك نص قوله: «وأما حرف طه فوصله هشام كسائر القراء غير السوسى» إبراز المعانى ص/١٠٩، وقد تنبه لذلك من المتأخرين العلامة الضباع فقال: ﴿ومن يأته مؤمنًا﴾ رواه بإسكان الهاء السوسى أو بكسرها مع الصلة وعدمها قالون، ومع الصلة فقط «الباقون» فأدخل هشامًا مع الباقين واعتبر له وجه الصلة فقط وانظر إرشاد المريد (ص/٤٤).

وعبارته صالحة أن يؤخذ له بالوجهين لقوله: أولاً (وفى الكلِّ) لكن لم يذكر أحد له القصر فحمل كلامه على ما يوافق كلام الناس أولى اهـ. بحروفه، ولم ينبه عليه فى النشر وهو عجيب ـ ذكره فى الإتحاف[1] ـ ولذا استثنيته بقولى: (سوى يأتِهِ مؤمِنًا) فإنك لا تختلس هاءه لهشام (فأوصِلْهُ) أى: فاقرأه له بصلة كسرة الهاء فقط عنه (تَوصَّلا): أنت لمقصودك وبقية أحكام الهاء مذكورة فى الحرز[2].

(١) الإتحاف (ص/ ٣٥).

(٢) تنبيه: ذكر الشيخ عبد الفتاح القاضى فى البدور الزاهرة الاختصار على وجه الضم مع الصلة فى قوله تعالى ﴿يرضه لكم﴾، وهذا ليس صوابًا لأن وجه القصر ثابت وبه قرأنا، ولم ينبه على ذلك واحدٌ من المحققين من أمثال صاحب الكنز والعلامة المتولى والضباع وغيرهم فلا ينبغى الالتفات إلى ذلك.

حكم ما فى باب المد والقصر

قوله:

..... وبعضُهُم يُؤاخِذكُمُ الآنَ مستفهمًا تلا

وَعَادًا الأولى ....

يعنى: وبعض أهل الأداء الناقلين قراءةَ ورشٍ استثنوا له من حروف المد واللين الواقع بعد همز مغير مواضع أُخر لم يجروا له فيها الأوجه الثلاثة المتقدمة فى قول الحرز:

وَمَا بعدَ هَمْزٍ ثَابتٍ أو مُغَيَّر فَقصرٌ

وقــدْ يُرْوى لـوَرْشٍ مُطـوّلا

وَوَسَّطَهُ قومٌ .....

بل قصروا له فيها:

الموضع الأول: لفظ (يؤاخذ) حيث وقع وكيف ما تصرف نحو ﴿لا تؤاخذنا﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿لا يؤاخذكم الله﴾ [البقرة:٢٢٥]، ﴿ولو يؤاخذ الله﴾ [النحل:٦١].

الموضع الثانى: (الآن) المستفهم بها وهى فى موضعين بيونس ﴿ءالآن وقد كنتم﴾ [يونس:٥١]، ﴿ءالآن وقد عصيت﴾ [يونس:٩١].

الموضع الثالث: ﴿عادًا الأولى﴾ [النجم:٥٠]، أى: بعضهم تلا (يؤاخذ) وءالان وعادًا الأولى بالقصر لا غير، فتعين أن البعض الآخر لم يستثن هذه المواضع بل قرأها بالأوجه الثلاثة كغيرها ـ وهو متعقب ـ، ولهذا نبهت عليه فيما يأتى، قال ابن عبد الحق: وهذا مسلم فى غير يؤاخذ؛

ممنوع فى يؤاخذ، فقد أجمعوا على القصر فيه ـ كما حققه فى النشر[١] ـ اهـ. أى على قصر الألف الواقع بعد الهمز المبدل منه الواو، ولذا قلت:

ومَدُّ يُؤاخِذُكُمْ وتوسيطُه مُنع
لورْشٍ وفى نَشْرٍ على القصرِ عَوَّلا

قال فى الإتحاف[٢]: «وقول الشاطبى: (وبعضهم يؤاخذكم) متعقب بأن رواة المد كلهم مجمعون على استثنائه، فلا خلاف فى قصره، واعتذر فى النشر عنه بعد ذكره فى التيسير» اهـ.

ومعنى قولى عَوَّله اعتمد، وهذا الموضع مما أبدل فيه لفظ الحرز بغيره[٣].

---

(١) وذكر العلامة ابن الجزرى فى النشر الإجماع على قصر (يؤاخذ) وذكر أن سبب عدم ذكر الدانى لذلك هو الاعتماد على ما ذكره فى باقى كتبه وانظر النشر (١/ ٣٤٠).
وقال العلامة الصفاقسى: «فإن قلت لم لم يستثنه الدانى فى التيسير فيما استثناه» فهو داخل فى جملة الممدود لورش وهذا معتمد الشاطبى قلت: عدم استثنائه فى التيسير إما لكونه يرى أن ورشًا لما قرأه بالواو فهو عنده من لغة وَاخذَ، وقد صرح بذلك فى الإيجاز كما تقدم؛ فلا دخل له فى باب المهموز، فلم يحتج إلى استثنائه؛ أو لأنه ملازم للبدل كلزوم النقل فى (يرى) أصلها يرأى؛ فلا حاجة إلى استثنائه أيضًا، أو لأنه اعتمد على نصوصه فى غير التيسير فإنها مريحة فى استثنائه والله أعلم، غيث النفع (ص/ ١٦٢، ١٦٣).

(٢) الإتحاف (ص/ ٣٩).

(٣) ترك الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ ثلاثة أبيات من نظمه تتعلق بالسكون العارض، ولعل ذلك لوضوحها، وإليك شرحها لتمام الفائدة:
قال:

وعند سكون الوقف وجهان أصلا وزد معهما قصرًا وإن لم يؤصلا

والمعنى: أنه إذا كان السكون الذى يأتى بعد حرف المد سكونًا عارضًا للوقف مثل «الدين» ففيه وجهان (أصلاً) أى مختاران معروفان مؤصلان لا خلاف فيهما وهما:
١ ـ الإشباع: فيكون مثل اللازم وذلك لاجتماع الساكنين اعتدادًا بالعارض.
٢ ـ التوسط: وذلك مراعاة لاجتماع الساكنين مع كونه عارضًا فينحط عن الأصل.
وأما الوجه الثالث الذى أمر صاحب الكنز بزيادته فهو: القصر، وإن لم يكن مذكورًا فى =

قوله:

* وفى عَينٍ الوجهانِ والطولُ فُضِّلا *

يعنى وفى عين من حروف الفواتح وذلك فى ﴿كهيعص﴾ [مريم:١]، و﴿حم عسق﴾ [الشورى:١] الوجهان المذكوران المد المشبع، والمد غير المشبع، وهما المراد بالطول والتوسط ولم يصرح بهما الناظم لشهرتهما ثم قال: (والطول فُضِّلا)، يعنى الإشباع أفضل من التوسط لأجل الساكنين، ومن ذهب إلى التوسط كصاحب العنوان، وابن غلبون قال: لفتح ما قبل الحرف، فحصل الفرق بين ما وليته حركته المجانسة له، وما لم تَلِه بجعل المزية للأول، لأنه قياس مذهبهم فى الفصل بين الساكنين لما فيه من المجانسة لما جاوره من المدود؛ وهذان الوجهان مختاران لجميع المصريين والمغاربة ومن تبعهم، وفيه وجه ثالث اختاره متأخرو العراقيين وهو القصر[1]، لكن قال فى النشر: قلت: القصر فى عَينٍ عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح وهو مما ينافى أصوله؛ إلا عند من لا يرى مد

= الحرز وذلك لعروض السكون، فإن قيل: إن ذلك يلزم منه اجتماع الساكنين وهو ممنوع قلت: ذلك غير ممنوع فى الوقف، كما أن هذه الأوجه الثلاثة تجوز أيضًا إذا كان السكون عارضًا للإدغام - كما فى رواية السوسى قال:

ومُدَّ لَهُ عندَ الفواع مُشبعًا وإن طَرأ التحريكُ فاقْصِر وطَوِّلا

لكلٍّ وذَا فى آلِ عمرانَ قَدْ أَتَى وورشٌ فقطْ فى العنكبوتِ لَهُ كلا

والمعنى: مد لكل القراء عند فواتح السور - أى - حروف الهجاء المقطعة - وذلك لأجل الساكن اللازم، ولكن إذا عرض لهذا الساكن ما اقتضى تحركه، كما فى ﴿الم الله﴾ أول آل عمران، وأول العنكبوت - على رواية ورش - فيجوز المد نظرًا للأصل ويجوز القصر نظرًا إلى الحركة العارضة - وهى انفتاح اللام بسبب النقل إليها، ومثلها ﴿ءالآن﴾ فى موضعى يونس عن نافع، وعند حمزة عند الوقف على وجه النقل.

(١) القصر إنما هو من طريق النشر فقط وليس من طرق الحرز فى شىء ولذلك قال فى النشر «قلت: القصر فى عين عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح وهو مما ينافى أصوله - إلا عند من لا يرى مد اللين قبل الهمز» وانظر النشر ١ / ٣٤٩.

من لا يرى مد اللِّين قبل الهمز»[١] اهـ، ثمَّ إن هذا الحكم لا يختص بالسكون اللازم المخفف بعد حرف اللين المذكور، بل يجرى فى السكون اللازم المشدد كذلك، ولذلك نبهت عليه، وذلك فى حرفين ﴿**هاتين**﴾ [القصص:٢٧] بالقصص، ﴿**اللذين**﴾ [فصلت:٢٩] بفصلت فى قراءة ابن كثير بالتشديد يعنى ففيه لابن كثير الوجهان فى عين كما قلت:

* وللمكِّ هاتِينِ كذا اجْعَلا *

أى واجعل هاتين واللذين عند الإمام عبد الله بن كثير المكى يعنى بتشديدهما له (كذا) أى كعين فى جواز الوجهين المتقدمين، وهذا هو المقروء به من طريق الحرز، وفى النشر جواز ثلاثة: الوقف فى هاتين واللذين قال: والقصر مذهب الجمهور، وقال فى طيبته: ونحو عين فالثلاثة لهم[٢]. اهـ، قوله:

* وفى واوِ سوءاتٍ خلافٌ لورْشِهِم *

أُبَىٌّ اختلف عن ورش فى مد الواو من سوءاتهما وسوءاتكم وقصرها، وقد بينت هذا الخلاف فقلت:

* فبعضٌ لها بالقصر مستثنيًا تلا *

أى فبعض أهل الأداء قرأها بالقصر مستثنيًا لها من مد اللين، قال العلامة الفاسى: «ومن استثناه اعتل بأن أصله واو الحركة»، لأنه جمع سَوْءَة، وسَوءَة اسم غير صفة، وفَعْلة إذا كانت اسمًا غير صفة جمع على فعلات بفتح العين كثمرات، وإذا كانت صفة جمع على فعلان بسكون العين كخذلان، فرْقًا بين الاسم والصفة، فإن كان عين الكلمة

(١) النشر ١/ ٣٤٩.

(٢) النشر (١/ ٣٤٩).

حرف لين جمع على فعلان بسكون العين كبيضات وجولات لأن تحريكه يؤدى إلى إعلاله، وهُذيل تجمعه كالصحيح، ولا تُعِلُّه اهـ.

وبعضهم مدها فلم يستثنها معاملة للفظ فلم يفرق فى قراءة ورش بينه وبين سوءة، ثم إن من مد فله وجهان كما قال ابن القاصح[1]: المد الطويل المشبع، والمد المتوسط على أصله فى مد الواو إذا سكنت ولقيت الهمزة وانفتح ما قبلها كما هنا فتحصل فى الواو ثلاثة أوجه على خلاف أصله السابق كما يأتى، وظاهر ما مد فى قول الحرز:

ومـــا بَعْـــدَ هَمْزٍ ثابتٍ أو مغيرٍ
فقصرٌ وقدْ يُرْوى لوَرشٍ مُطوَّلا
ووسَّطَهُ قَوْمٌ .....

أن له فى الألف التى بعد الهمز ثلاثة أوجه، فيكون له حينئذٍ فى سوءات تسعة أوجه حاصلة من ضرب ثلاثة فى ثلاثة كما قلت:

وثَلَّثَهَـا بعضٌ على غَيْرِ أَصْلِهِ
كسوءة والتثليث فى الهمزِ أسْجَلا
وضـربُ ثلاثـةٌ فى ثلاثٍ بتسعَـةٍ

أى دخلت بعض أهل الأداء الواو لورش على غير أصله، فإن أصله فيما إذا وقع بعد حرف اللين همزة متصلة بكلمة واحدة المد المشبع والمد المتوسط، وصلاً ووقفًا وذلك كشىء ـ كيف وقع ـ، وكهيئة، وسوءة أخيه، والسَّوْء، كما أشار إلى ذلك فى الحرز بقوله:

(١) سراج القارى (ص/ ٦٢).

وإِنْ تَسْكُنِ اليـاءُ بينَ فتـحٍ وهَمْزَةٍ
بِكلْمـــةٍ أو واوٍ فوجهـانِ جملا
بِطُولٍ وقصرٍ وصـلُ ورشٍ ووقفـةٌ

ومراده بالقصر التوسط، وقولى: (كسوءة): أى: كما يثلث هذا البعض واو سوءة أخيه ـ يعنى من طريق الطيبة ـ، وقولى: «والتثليث فى الهمز» أى فى همزة سوءات (أُسجلا) بضم الهمزة أى أطلق، يعنى سواء ثلث الواو أم لا، وقولى (وضربٌ ثلاثةٍ إلى آخره) قال ابن الهائم[1]: الضرب تضعيف أحد العددين بقدر عدة آحاد الآخر، فإذا قيل اضرب ثلاثة فى أربعة فالمعنى: حَصِّل أربع ثلاثات أو ثلاث أربعات، فالجواب اثنا عشر اهـ، ويقاس على ما هنا.

تنبيه: قال ابن القاصح[2]: «وقد قطع فى التيسير بتمكين سوءات أى عد فوجه القصر من الزيادات» اهـ.

هذا، وما أفهمه كلام الناظم من أن لورش فى سوءات تسعة أوجه جرى عليه جمعٌ، كما قال ابن عبد الحق: قال: «ورده فى النشر، فقال: وينبغى أن يكون أن الخلاف هو المد المتوسط والقصر، فإنى لا أعلم أحدًا روى الإشباع فى هذا الباب ـ يعنى: إشباع اللِّين ـ إلا هو يستثنى سوءات ـ وأيضًا من وسطها مذهبه فى الهمز المتقدم التوسط ـ، فعلى هذا لا يأتى لورش فيها سوى: أربعة أوجه، وهى قصر الواو مع الثلاثة فى الهمزة[3]، والتوسط فيهما اهـ، وتسقط خمسة ولذا قلت:

(١) هو أحمد بن محمد بن عماد الدين بن على المعروف بابن الهائم وهو من كبار علماء الحساب والفرائض وله مؤلفات فيها وفى التفسير ولد ٧٥٣ هـ وتوفى ٨١٥ هـ وانظر الأعلام ١/ ٢٢٦.
(٢) سراج القارى (ص/ ٦٢).
(٣) النشر (١/ ٣٤٧).

..... ولكنَّ مدَّ الواوِ فى النشرِ أُهمِلا

وأُهْمِلَ أيضًا مدُّ همز وقصره بتوسيط واوِ هذه الخمسُ أُبطِلا

فيبقى له فيها من التسع أربعٌ .....

وقدْ نظمها ابن الجزرى فى بيت فقال:

وسوءات قصر الواو والهمز ثلثا ووسطهما فالكل أربعة غادرِ

ولكنه على غير ترتيب ما نقلناه عن أستاذنا عن أهل الأداء من أشياخه.

* ورَتَّبْتُها مِثلَ الأداءِ لتَسْهُلا *

أى ورتبت الأربعة الصحيحة الباقية فى النظم كترتيب أداء القرآن حسب ما نقلته عن أستاذى لتتيسر من تلك الحيثية فقلت:

لك زرقٍ فى سوءاتِ قصرٍ لواوِه

معَ القصر والتوسيط فى الهمزِ فانقلا

وتوسيط كلٍّ خُذْ وقصرٌ لواوه

مَعَ المدِّ فى همز فذى أربعٌ فلا

وحاصل البيتين أنك تقصر الواو أولاً ثم تقصر الهمز وتوسطه، هذان وجهان، والثالث: توسطهما، والرابع: تقصر الواو أيضًا ثم تمد الهمز. اهـ.

تنبيه: الباء فى قَوْلى بتوسيط واو بمعنى مع، وقولى: (وتوسيطَ كلٍّ) بالنسب مفعول مقدم على خذ، وقصر معطوف عليه، وأصل الأخذ تناول الشىء باليد اللازم له التلبيس به المراد هنا فهو مجاز مرسل علاقته

اللزومية، وقولى (للأزرق) يُقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها - وهو اللام - والأزرق طريق ورش كما مر[١].

---

(١) انظر (ص/ ١٢).

والخلاصة فى ذلك قول الصفاقسى فى غيث النفع:

(سوآتهما) الثلاثة و(سوآتكم) لا خلاف بينهم فى أن همزه يجرى فيه لورش والثلاثة على أصله، واختلفوا فى حذف اللين منه - وهو الواو - فمنهم من قرأه بالقصر كموئلا، والموءودة، وهذا مذهب الجمهور كالمهدوى وابن شريح مكى، ومنهم من قرأه بالتمكين كالدانى ففهم بعضهم منه أن المد الطويل والتوسط على الأصل فى الواو إذا سكنت وانفتح ما قبلها؛ وألقيت الهمزة نحو سوأة فجعل فى الواو ثلاثة الهمزة وقال: إذا ضربت ثلاثة الواو فى ثلاثة الهمزة صارت تسعة أوجه - وهو ظاهر كلام الشاطبى - وجرى عليه جمع من شراحة الجعبرى، والصواب أنه لا يجوز منها إلا أربعة أوجه فقط وهى: قصر الواو مع الثلاثة فى الهمز، والرابع التوسط فيها؛ لأن كل من له فى حرف اللين الإشباع يستثنى سوآت، وكل من وسطى مذهبه فى باب ﴿آمنوا﴾ التوسط، وقد نظمها المحقق فقال:

وسوآتِ قفر الهمز والواوِ ثَلِّثَنَ ووسِّطْها فالكلُّ أربعةٌ فادْرِ

وأتى بسوآت بلا بضمير ليشمل ما أضيف إلى المثنى كالثلاثة، والمجموع كسوآتكم، ولا وقف على سوآتهما الثانى، ولا على سوآتكم، والوقف على سوآتهما الأول كافٍ، وقيل: لا يوقف عليه، وعلى الثالث كافٍ، فإن وقف عليها ففيها لحمزة وجهان:

الأول: النقل على القياس.

الثانى: الإدغام كما ذهب إليه بعضهم إجراء للأصلى مجرى الزائد، وزاد الحافظ أبو العلاء وغيره وجهًا ثالثًا - وهو التسهيل - وهو ضعيف لم يقرأ به. غيث النفع (٢٢١، ٢٢٢).

وقال العلامة الشيخ عبد الفتاح القاضى فى البدور الزاهرة كلامًا مقاربًا لهذا فراجعه إن شئت (ص/ ١١٥).

حكم ما فى باب الهمزتين من كلمة

قال:

وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أهلِ مِصْرَ تَبدَّلَتْ لِوَرْشٍ.....

يعنى أن أصحاب ورش اختلفوا عنه فى كيفية تغيير الهمزة الثانية ذات الفتح المتقدمة فى قوله:

* وبذات الفتحِ خلفٌ لِتَجْمُلا *

فمنهم من أبدلها ألفًا خالصة ـ وهم المصريون ـ، ومنهم من سهلها بين بين ـ وهم البغداديون ـ كما قال:

* وفى بغدادَ يُرْوَى مُسَهَّلا *

ثم لا يخفى أن من أبدل يمد مدًا مشبعًا إن وجد سبب المد بأن التقى ساكنان نحو ﴿ءأنذرتهم﴾ [البقرة:٦]، وإلا فغير مشبع نحو ﴿ءألد﴾ [هود:٧٢]، هذا أو يستثنى من عموم كلامه كلمتان ليس فيهما إلا التسهيل، وليس فيهما إبدال، الكلمة الأولى ذكرتها بقولى: سوى (أأمنتم) فإنه ليس مبدلاً ألفًا لورش وذاك أى لفظ (أأمنتم ثلاث) أى مذكور فى ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: ﴿قال فرعون ءامنتم به﴾ [الأعراف:١٢٣].

الثانى والثالث: ﴿قال ءامنتم له﴾ [طه:٧١]، [الشعراء:٤٩].

فيقرؤها ورش من طريق الأزرق بهمزة محققة وأخرى مسهلة ثم ألف بعدها كما يأتى، قال الفاسى: وأصل هذه الكلمة ﴿أأمنتم﴾ بثلاث همزات: الأولى: همزة الاستفهام الداخلة بمعنى الإنكار، والثانية: همزة

القطع الداخلة فى الفعل الرباعى، والثالثة: همزة الأصل لأنها فاء الكلمة» اهـ.

وقد ذكر المتن حكمها بقوله فيما يأتى (وطه وفى الأعراف والشعراء بها أأمنتم) إلى آخر الثلاثة أبيات. قال فى الإتحاف[1]: ولم يبدل الثانية أحد ألفًا عن الأزرق كما فى أألهتنا، وفى الفاسى: «ويضعف الإبدال فى هذه الكلمة فى قراءة ورش لما يؤدى إليه من حذف إحدى الألفين والتباس الاستفهام بالخبر، وإن جرى فيه على قاعدته اعتمد فى فهم المعنى على النقل إذ لم ينقل فيه عن نافع إلا الاستفهام» اهـ.

وأما قول الجعبرى: «ومن أبدل لورش الهمزة الثانية فى نحو (أأنذرتهم) ألفًا أبدلها أيضًا هنا ألفًا، ثم حذفها لأجل الألف التى بعدها فتبقى قراءة ورش على هذا بوزن قراءة حفص بإسقاط الهمزة الأولى، فلفظهما متحد، ومأخذهما مختلف، فتعقبه فى النشر[2] ـ كما ذكره فى

---

(١) الإتحاف (ص/٤٧).

(٢) قال العلامة الصفاقسى: «وفيه لورش المد والتوسط والقصر، لأن تغيير الهمزة بالتسهيل لا يمنع منها، وليس له فيها بدل؛ لأن كل من روى الإبدال فى نحو ﴿أأنذرتهم﴾ ألفًا أبدلها أيضًا هنا ـ يعنى: أن آمنتم ألفًا ثم حذفها لأجل الألف التى بعدها؛ فتبقى قراءة ورش على هذا بوزن قراءة حفص بإسقاط الهمزة الأولى؛ فلفظهما متحد ومأخذهما مختلف، ولا تصير قراءة ورش بوزن قراءة حفص إلا إذا قصر ورش؛ أما إذا قرأ بالتوسط أو بالمد فيخالفه انتهى، ممدود بالنص والنظر، أما النص فقول المحقق وغيره «اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها - بين بين -.

قال ابن الباذش فى الإقناع: «ومن أخذ لورش فى أنذرتهم بالبدل لم يأخذها إلا بين بين، ولذا لم يذكر كثير من المحققين كابن سفيان والمهدوى وابن شريح ومكى وابن الفحام فيما سوى - بين بين - وقال فى موضع آخر: ولعل ذلك وهم من بعضهم، حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرءونه بالخبر فظن أن ذلك على وجه البدل ثم حذفت إحدى الألفين وليس كذلك؛ بل هى رواية الأصبهانى عن أصحابه عن ورش، ورواية أحمد بن صالح ويونس بن عبد الأعلى وأبى الأزهر كلهم عن ورش يقرءونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص، فمن كان من هؤلاء =

الإتحاف ـ»[1] اهـ.

ولم يدخل أحد بين الهمزتين فى هذه الكلمة ألفًا كما يذكره فى الحرز بقوله:

ولا مدَّ بينَ الهمزتينِ هُنا ولا بحيــثُ ثلاثٌ يتَّفِقْنَ تنزُّلا

وهذا مما اتفق فيه ثلاث همزات ويأتى علة ذلك، ثم ذكرت الكلمة الثانية بقولى (مع أألهة) من قوله تعالى: ﴿**وقالوا ءالهتنا خير أم هو**﴾ [الزخرف:٥٨]، (فلا تبدله أيضًا) أى فلا تبدل همزته الثانية ألفًا كما لم تبدل همزة ءامنتم ألفًا (بل له الكل سهلاً) أى بل سهل الهمزة الثانية فى الكل أى فى أأمنتم فى المواضع الثلاثة وفى أألهتنا له أى لورش لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لو أبدلت باجتماع ألفين وحذف إحداهما كما مر، قال العلامة الفاسى: «ولا مد يعنى لأحد فى هذا النوع، وهو ما إذا اتفق

= يروى المد لما بعد الهمز يمد ذلك فيكون مثل آمنوا إلا أنه بالاستفهام وأبدل وحذف» انتهى بتصرف، وأما النظر فحسبك أن فيه تغيير اللفظ والمعنى، أما تغيير اللفظ فظاهر وهو مصرح به فى كلام القائل بجواز البدل حيث قال: فتبقى قراءة ورش إلى آخره، وأما المعنى فإن الاستفهام يرجع خبرًا ولو باحتمال، فإن قلت: يجاب عن هذا بما قاله الأدفوى: يشبع المد ليدل بذلك على أن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر، قلت: وإن تعجب فاعجب من صدور هذه المقالة من عالم ـ لا سيما ممن برع فى علوم القراءات ـ وكان من أعلم أهل عصره بمصر وهو الإمام أبو بكر محمد بن على الأدفوى؛ إذ يلزم عليه أن جميع ما نقرؤه بالمد من باب آمنوا نحو ﴿آمن الرسول﴾ خرج من باب الخبر إلى الاستفهام وهو ظاهر الفساد، وقوله: «ولا تصير قراءة ورش مثل قراء حفص إلى آخره» فيه نظر مع قول المحقق «فمن كان من هؤلاء يروى المد إلى آخره» بل هو على إطلاقه، وهذه الكلمة من مزاحمى أقدام العلماء، ولا يقوم بواجب حقها إلا العلماء المطلعون على المذاهب المتصفون بالفهم الفائق والدراية الكاملة، وقد كشفت لك عنها الغطا، وميزت لك الصواب من الخطأ، والفضل والمنة لله العلى العظيم» انتهى بحروفه من غيث النفع (ص/٢٢٧، ٢٢٨).

(١) الإتحاف (ص/٤٧) وخلاصة ذلك أن ورشًا ليس له فى ءامنتم إلا التسهيل مع ثلاثة البدل المغير، وكذلك (أألهتنا) بالزخرف.

ثلاث همزات، لأن الهمزة الثانية فيه مسهلة بينها وبين الألف، فهى قريبة من الألف لذلك، وبعدها ألف فلو أدخل قبلها ألف لكان كاجتماع ثلاث ألفات وذلك مستكره » اهـ.

وفى الإتحاف: « واتفقوا على عدم الفصل بينهما أى الهمزة الأولى والثانية من أألهتنا بألف كراهة توالى أربع متشابهات، همزة الاستفهام، وألف الفصل، وهمزة القطع والمبدلة من الهمزة الساكنة، وبيان ذلك أن (ءالهة) جمع إله كعماد وأعمدة فالأصل أألهة بهمزتين الأولى زائدة والثانية فاء الكلمة وقعت ساكنة بعد مفتوحة، وقلبت ألفاً كـ« آدم » ثم دخلت همزة الاستفهام على الكلمة فالتقى همزتان فى اللفظ: الأولى للاستفهام، والثانية: همزة أفْعِلَةَ، فعاصم ومن معه أبقوها على حالهما - على قاعدتهم فى الهمزتين -، وغيرهم خفف الثانية بالتسهيل بين بين - أى: بين الهمزة والألف كما مر - فلو أدخل قبلها ألف لصارت رابعة وهم يكرهون توالى أربع متشابهات كما تقدم - وسيذكره الناظم أيضاً - ولم يقرأ أحد هذا الحرف بهمزة واحدة على لفظ الخبر فيما وصل إلينا، وأما ما جاء عن ورش من رواية الأدفوى[1] من إبدالها فضعيف قياساً، ورواية مصادم لأصوله كما فى النشر فلا يعول عليه » اهـ بأدنى زيادة[2].

قال العلامة الفاسى: « وبامتناعهم من المد فى هذا النوع لأجل هذه العلة استدل بعضهم على أن طول المد لا يوصل به إلى هذا الحد، بل

---

(١) هو محمد بن على بن أحمد الأدفوى المقرئ المصرى النحوى المفسر، وأدفو قرية من أعمال محافظة أسوان بصعيد مصر، توفى فى ٧ من ربيع الأول سنة ٣٨٨، وانظر غاية النهاية ٢/١٩٨، ويجدر التنبيه إلى أن الاسم فى الأصل مصحف هكذا (الأزرق فوذى) وما ذكرته هو الصواب كما فى كتب التراجم والقراءات.

(٢) النشر (١/٣٦٥).

الوجه أن يكون بقدر ألفين أو واوين أو يائين، وينبغى للقارئ أن يفرق فى قراءته إذا سهل بين أأمنتم وأألهتنا وبين أأنذرتهم وبابه، فقد رأيت كثيراً من القراء لا يفرقون بينهما، وإنما يلفظون بهمزة محققة بعدها مَدَّةٌ طويلة، والوجه: أن يفرق بينهما فتلفظ فى «أأمنتم وأألهتنا» بهمزة محققة على أثرها همزة مسهلة بعدها ألف، وتلفظ فى «أأنذرتهم» وبابه بهمزة محققة على أثرها بعدها مسهلة» اهـ بحروفه[1].

تنبيه: يقرأ أمنتم فى النظم بصلة الميم ضمة، ويقرأ (معْ) بسكون العين على اللغة القليلة، ويقرأ فلا تبدله بضم التاء المثناة فوق، وفتح الموحدة وتشديد الدال ليتزن البيت، قوله:

وفى آلِ عِمْرانٍ رَوَوا لِهِشَامِهِمْ

كَحَفْصٍ وفى الباقى كقالونَ واعتلا

أخبر أن هشامًا قرأ أؤنبكم بآل عمران كقراءة حفص، وقد علم أن مذهب حفص تحقيق الهمزتين من غير مدٍّ بينهما؛ لأن مراده بحفص: حفص عاصم.

---

(١) ترك المؤلف بيتًا من نظمه يتعلق بكلمة (ائمة) وإليك البيت وشرحه.

قال:

وسهلٌ سَمَا وصفا وفى النحوِ أُبْدِلا وليسَ سَما فى الحرز بالياءِ مُبْدلا

يعنى: أن التسهيل فى هذه الكلمة لأهل سما وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو، وأما الباقون بالتحقيق، وأشار إلى أن إبدالها بالياء إنما هو مذهب نحوى.

قال العلامة الصفاقسى: «وأما إبدالهما ياء مخففة فهو وإن كان صحيحًا متواترًا فلا يقرأ به من طريق الشاطبى لأنه نسبة للنحويين - يعنى: معظمهم - ولم أقرأ به من طريق على شيخنا رحمه الله ولا عبرة بقول الزمخشرى فى كشاف حاله؛ فأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن يكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرف... اهـ غيث النفع (ص/٢٣٧).

والإبدال إنما هو من طريق الطيبة، وليس من طريق الحرز والتيسير فتنبه.

وعَيَّنَ حفصًا دون غيره ممن قرأ بذلك لاستقامة الوزن به، وقوله (وفى الباقى) أى: وفى باقى الثلاثة مواضع التى اجتمع فيها همزتان مفتوحة بعدها مضمومة وهو ﴿ أءنزل ﴾ [ص:٨] ﴿ أءلقى ﴾ [القمر:٢٥]، ولم يأت فى القرآن من ذلك غير هذه الثلاثة، أى ورووا فى الباقى له كرواية قالون، وقد علم أن مذهب قالون المد بين الهمزتين مع تسهيل الثانية منهما، وعين قالون لقراءته بالوجه المذكور دون وجه آخر؛ بخلاف أبى عمرو فإنه قرأ به وبغيره، وقوله (واعتلا) مستأنف.

أى على هذا الوجه الثالث، وهو الذى كقراءة قالون واعتلاؤه لما فيه من الجمع بين اللغتين حيث وقع فيه الفصل بين الهمزتين لاستثقال اجتماعهما، كما أشار إليه قبل بقوله (وجاء ليفصلا) ثم اعلم كما قال ابن القاصح أن الرواة اختلفوا عن هشام، فمنهم من نقل عنه المد فى المواضع الثلاثة بغير خلاف مع تحقيق الهمزتين، ومنهم من نقل عنه فى المواضع الثلاثة ترك المد بغير خلاف مع تحقيق الهمزتين، وهذا الوجه من الزيادات ـ لأن صاحب التيسير لم يذكر له إلا التحقيق مع المد فى المواضع الثلاثة فاتفق الناقلون على تحقيق الهمزتين لكن ما وقع الخلاف عنهما إلا فى المد كما ذكره فى البيت قبله وهو (ومَدُّكَ قبل الضمِّ لبَّى حبيبته بخلفهما).

وأما الناقل الثالث الذى ذكره الناظم فى قوله (وفى آل عمران.. إلخ) فإنه نقل عن هشام التفصيل فى المواضع الثلاثة كما تقدم ـ يعنى من قراءته بالتحقيق فى آل عمران، وبالتسهيل فى ص، والقمر ـ فحصل لهشام فى آل عمران قراءتان، تحقيق الهمزتين مع المد وتركه وله فى ص والقمر، ثلاث قراءات: تحقيق الهمزتين مع المد، وتركه أيضًا من الناقلين الأولين المذكورين فى البيت من قبل.

وتحقيق الأولى وتسهيل الثانية والمد بينهما من هذا الناقل الثالث المفصل ـ وهو الذى فى هذا البيت ـ انتهى مع زيادة[١]. ولذا قلت:

ففى غير عمرانٍ ثلاثةُ أوجُهٍ ووجهان فيها عن هِشامٍ تحصَّلا

أى: وإذا أردت معرفة هذا التفصيل فتحصل عن هشام فى غير آل عمران ـ وهو ص والقمر ـ ثلاثة أوجه ـ أى قراءات ـ وتحصل له فيها وجهان أى قراءتان ـ كما مر[٢].

(١) سراج القارى ص/٦٩ بتصرف.

(٢) فى الهامش: أبيات من نظم الشيخ على الميهى فى ﴿قل أؤنبكم﴾ قال: ولأستاذنا الميهى:

بعمرانَ ص ثُمَّ باقتربتْ أتىَ بكلمةِ الهمزِ الأخير تَضُمُّونا
فمدَّ وقصرٌ فى الثلاثِ مُسَهِّلا لولد العَلا وامدُدْ ووسِّط لقَالونَا
وحقَّق مع مدٍ وقصرٍ هشامُهُم بعمرانَ وازدَدْ فى سِواها لقالُونا
ففى غيرِها عنه ثلاثةُ أوجهٍ ووجهانِ فيها كُنْ ذكيًا ومَامُونا
وقصرٌ معَ التسهيلِ لابنِ كثيرهم وورشٌ بالتحقيق والقصر باقُونا
مذاهبُ خمسٍ فى الثلاثِ لسبعةٍ علىٌّ هو الميهىُّ أنشدَ مَحْزُونَا

وبالنسبة لوقف حمزة عليها فقد ذكرته فى بابه.

حكم ما فى باب الهمزتين من كلمتين

قال[١]:

* وتسهيلُ الأُخرى فى اختلافِهِما سَما *

(١) ترك المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ ثمانية أبيات من النظم تتعلق بالهمزتين من كلمتين حال اتفاقهما فى الشكل فلعل ذلك لوضوحها وإليك الأبيات والمراد منها باختصار:

قال:

وأسقطَ الأولى فى اتفاقهما معًا ... إذا كانتا مِنْ كلْمَتين فَتى العَلا
وقيل بل الأخرَى فالأَولُ اقترن ... كمُنفصلٍ وامْدُدْ على الثانِ مُوصَلا
والأُخرى كمد عند ورشٍ وقنبلٍ ... وقدْ قِيلَ محضُ المدِّ عنهما تَبَدَّلا
فإنْ وقَعَتْ قبل المحرَّكِ فاقترن ... وإن وقعتْ قبل المُسكنِ طوِّلا
وإن طرأ التحريكُ للساكن اقترن ... ومُدَّ لورشٍ كالبغا إنْ انقُلا
ووسَّط بعضٌ جاءَ آل على البدل ... وَرقم بالتسهيلِ تثليثُهُ جَلا
ففى جاءَ آلُ الحجر واقتربتْ فَجِئْ ... بخمس كما فى النشرِ عنهُ مُفصلا
فمُدَّ على التسهيلِ واقصر ووسِّطَن ... ومُدَّ على الإبدالِ واقصر فقطْ وَلا

أقول: تحدث الناظم عن ثلاث مسائل وهى:

الأولى: رأى العلماء فى الهمزة الساقطة لأبى عمرو ومن معه. فذهب بعضهم إلى أنها الأولى ـ وهو اختيار الشاطبى، ومذهب الجمهور، وذهب البعض إلى أنها الثانية ـ وهو اختيار المؤلف ـ وفائدة الخلاف فى المد والقصر، فإن قلت بالأولى كان المد منفصلاً، وإن قلت بالثانية كان المد متصلاً.

الثانية: إذا أبدلت الهمزة الثانية حرف مد خالصًا لورش وقنبل فإن لذلك حالين:

١ ـ إن وقع بعده ساكن صحيح زيد فى حرف المد لالتقاء الساكنين نحو: ﴿هؤلاء إن﴾.

٢ ـ وإن وقع بعده متحرك نحو: جاء أحدهم، لم يزد على مقدار حرف المد.

وأما إذا تحرك الساكن بسبب النقل جاز القصر والمد لتغيير السبب، وذلك فى قوله تعالى ﴿البغاء إن﴾ إلى الدنيا، ففيها أربعة أوجه وهى: التسهيل والإبدال مع القصر والمد والإبدال ياء مكسورة، ويأتى على كل منها فتح الدنيا وتقليلها؛ فتكون ثمانية، وكلها صحيحة، ومثل ﴿البغاء إن﴾ ﴿النساء إن اتقيتن﴾ ﴿للنبى إن أراد﴾ بالأحزاب.

الثالثة: وهى الكلام على قوله تعالى ﴿جاء ءال لوط﴾ فى الحجر والهمز، وفيها ثلاثة أقوال بالنسبة لورش وقنبل: =

أخبر أنه المشار إليهم بقوله سما وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو يسهلون الهمزة الأخيرة من الهمزتين من كلمتين إذا اختلفتا فى الحركة، وأراد بالتسهيل مطلق التغيير، ولم يرد التسهيل الذى هو جعل الهمزة بينها وبين الحرف الذى يجانس حركتها فإن فى أنواع المتحركتين ما غُيِّر بذلك، وفيها ما غُيِّر بالبدل، وفيها ما غُيِّر بهما، وبشىء آخر ـ كما يذكر ذلك الناظم بقوله: (فنوعان قل كما لياء . . . إلخ).

واعلم كما قال ابن القاصح[1] أن الهمزة الأولى محققة لكل القراء، والثانية مختلف فيها، وإذا تعين لنافع وابن كثير وأبى عمرو وفيهما التغيير تعين لغيرهم التحقيق، واختلافهما على خمسة أنواع، والقسمة العقلية تقتضى ستة إلا أن النوع السادس لا يوجد فى القرآن فلهذا لم يذكره.

أما الخمسة الموجودة فى القرآن فهى:

أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة أو مكسورة.

= ١ ـ ذهب البعض إلى تسهيل الثانية بالقصر، وقال لا تبدل لأن بعدها ألفًا فيجتمع ألفان، واجتماعهما متعذر فوجب التسهيل لا غير، لأن المهملة على وزن المتحركة.

٢ ـ وذهب البعض إلى أن الهمزة الثانية فيها تبدل كسائر الباب ثم فيهما بعد الإبدال وجهان:

أ ـ أن تحذف للساكنين فيتعين القصر.

ب ـ ألا تحذف ويزاد فى المد بألف ثالثة للفصل بين الساكنين ففيها الإشباع.

٣ ـ وذهب البعض إلى جواز التوسط على البدل وهذا الوجه ممنوع.

ثم أخبر أن فى ﴿جاء ءال﴾ فى الحجر والقمر خمسة أوجه: وجه لورش وهى: تسهيل الثانية مع القصر والتوسط والمد، لأنها من قبيل البدل المغير، وإبدالها ألفًا مع القصر والمد الطويل، وقنبل مثله إلا أنه ليس له مع التسهيل إلا القصر، فله ثلاثة أوجه فقط، وإذا اجتمع معها بدل قبلها أو بعدها كان لورش فيها تسعة أوجه: القصر والتوسط والمدنى ﴿إلا ءال لوط﴾ وعلى كل من الأوجه الثلاثة القصر والمد مع إبدال الهمزة الثانية من (جاء ءال) والتسهيل ـ بين بين ـ ويراعى فى حال التسهيل تسوية البدلين المحقق والمغير.

(١) سراج القارى (ص/ ٧٣).

أو أن تكون الثانية مفتوحة والأولى مضمومة أو مكسورة، فهذه أربعة أنواع، وسيأتى النوع الخامس فى قوله:

* يشاء إلى كما لياء أقيس معدلا *

والنوع السادس الساقط هو أن تكون الأولى مكسورة والثانية مضمومة نحو: «على الماء أمة». اهـ.

وقد نبهت على عدم ذكر هذا السادس بقولى:

* ومَا ذَاتُ ضَمٍّ بَعْدَ كسرٍ تنزَّلا *

أى وما نزل فى القرآن همزة ذات ضم، بعد همزة ذات كسر مع أن كلام الناظم شاملٌ له فيسهل أيضًا، ولذا قلت:

ولَكِـن لو جَـا عَلَى المـاء أُمَّـةً بسورة قَصٍّ كان عنهم مُسْهَلا

أى: وإن لم يكن هذا السادس نزل فى القرآن لو فرض أنه نزل فيه فى سورة القصص (وجد على الماء أمة) مكان قوله: ﴿**وجد عليه أمة**﴾ [القصص: ٢٣].

كان ما ذكر مُسَهَّلاً عنهم ـ أى عن أهل سما ـ، هذا ما قرره أستاذنا لكنه لم يعلم من كلامه كيفية التسهيل فيه اهـ.

وفى الفاسى: «ومثاله فى الكلام مررت بأبناء أمة، ومقتضى التحقيق فيه أن يجعلها فيه بين الهمزة والواو، وعند من أبدلها فى يشاءُ إلى، واوًا أن يبدلها فيه ياء، وعند من يجعلها فى يشاءُ إلى بين الهمزة والواو أن يجعلها فيه بين الهمزة والياء اهـ.

وهذا الوجه الأخير فى يشاء إلى ضعيف ـ كما نقله ابن عبد الحق ـ عن النشر قال: لعدم صحته نقلاً، وعدم إمكانه لفظًا انتهى، وانظر هل

يكون ما هنا مثله أو لا؟

تنبيه: يقرأ جاء فى النظم بالقصر إجراء للوصل مجرى الوقف فليس قصره ضرورة، وإن كان متعينًا للوزن، وقولى «بسورة قَصٍّ» بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة مع الكسر مصدر قص؛ قال فى القاموس[١]: قصَّ أثره قصًا وقصصًا تتبعه اهـ، والله أعلم.

وفى المصباح[٢]: وقصصت الخبر قصًا من باب قتل حدثه على وجهه، والاسم القصص بفتحتين، وقصصتُ الأثر تتبعته اهـ، فَعُلِمَ أن السورة كما تسمى سورة «القصص» تسمى سورة «القصِّ» على لغةٍ ـ كما ذكره الفراء.

(١) القاموس (ص/٨٠٩).
(٢) المصباح (ص/١٩٣).

حكم ما فى باب الهمز المفرد

وبارِئِكُمْ بالهمْزِ حَالَ سُكونِهِ وقال ابنُ غلبون بياءٍ تبدَّلا

أخبر[١] أن «بارئكم» فى موضعى البقرة قرئ للسوسى بالهمز الساكن على الأصل السابق محافظة على ذات حرف الإعراب كما سيأتى فى قوله: (وإسكانُ بارِئكُم) وقوله: (حالَ سكونِهِ) يعنى: الهمز، تنبيه على قراءته إياه بالسكون وذلك داخل فى هذا الباب، فكأنه قال: استثن له بارئكم فى حال كونه ساكنًا فى قراءته.

قال العلامة الفاسى: «والعلة فى استثنائه أن أصل همزته الحركة، وإنما سكنت للتخفيف فأجريت فى التحقيق على ما هو أصلها، وأيضًا فإنها غيرت إلى السكون، فكُرِه تغييرها مرة أخرى إلى البدل فحُقِّقَت كما حقق المجزوم والمبنى لذلك اهـ.

وكان أبو الحسن طاهر بن غلبون[٢] لا يستثنيه وهو المراد بقوله:

* وقال ابن غلبون بياءٍ تبدَّلا *

وعلته فى ذلك كما قال الفاسى: «أنه لما صار ساكنًا أجراه مجرى ما أصله السكون ليكون الجميع على قياس واحد، ولم يفعل ذلك فى المجزوم لأن سكونه أقوى حيث كان لعامل ولا فى المبنى حمْلاً على

(١) ترك الناظم بيتًا فى أول الباب وهو:

وهيئْ وأنبِئْهُم ونبئْ بأربَعٍ كنَبئْ ونبِّئْنَا ونبِّأهَمْ كِلا

والمعنى: تفسير مراد الشاطبى بكلمة «بأربع» وهى: ﴿نبئ عبادى﴾ الحجر، و﴿نبئنا بتأويله﴾ فى سورة يوسف، و﴿نبئهم﴾ بالحجر والقمر.

(٢) هو طاهر بن عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبى المقرئ، مصنف التذكرة فى القراءات وأحد جهابذة هذا الفن، توفى بمصر فى ١٠ من شوال سنة ٣٩٩ هـ، وانظر الغاية ١/ ٣٣٩.

المجزوم حيث كان لفظه كلفظه بخلاف السكون فى باريكم فإنه لمجرد التحقيق. اهـ.

قال ابن عبد الحق: قال فى النشر هو يعنى الإبدال غير مرضى لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفًا يعتد به، ولذا قلت:

ولكنَّهُ فى النشرِ لم يكُ مُبْدَلا لهُ إذْ سُكُونُ الهمزِ لنْ يتأصلا

قال: وإذا كان السكون اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به، فهذا أولى فعلى العمل بما قاله ابن غلبون يكون للسوسى فيه وجهان تسكين همزة مع تحقيقه كالدورى، وهو زائد على التيسير[1] وإبداله ياء ساكنة وللدورى وجهان آخران يأتيان فى سورة البقرة.

تنبيه: رواية الناظم بإسكان الهمزة، وضم الميم، وبكسر الهمزة وإسكان الميم ـ قاله ابن القاصح[2].

(١) قوله: وهو زائد على التيسير وهم حيث إن الدانى ذكره فى التيسير (ص/ ٧٣).
(٢) سراج القارى (ص/ ٧٨).

حكم ما فى باب نقل حركة الهمز إلى الساكن قبله

وحَرِّكْ لورشٍ كلَّ ساكنٍ آخرٍ
صحيحٍ بشكْلِ الهمزِ واحذِفْهُ مُسهلا

أمر بأن يحرك لورش كلُّ حرف ساكن آخر بشكل الهمز أى بحركة الهمز الواقع بعده؛ بأن ينقلها إليه، وأن يحذف الهمز عند بقائه ساكنًا، وذلك نحو ﴿ قد أفلح ﴾ [المؤمنون:١]، ﴿ قل أوحى ﴾ [الجن:١]، ﴿ قل إى وربى ﴾ [يونس]، ﴿ لمن أذن له ﴾ [سبأ]، وعلة ورش فى ذلك طلب التخفيف وذلك أن الهمز حرف ثقيل بعيد المخرج، وحين أمكنه التخفيف بأن يلقى حركته على ما قبله فيقوم مقامه، وتذهب صعوبة اللفظ به فعل ذلك، مع روايته عن أئمته واستعمال فصحاء العرب له، ومن شرط ما تنقل الحركة إليه أن يكون ساكنًا لقبوله الحركة، ولذلك اشترطه ورش بخلاف المتحرك نحو ﴿ فيه ءايات ﴾ فإنه غير قابل لحركة غيره، إلا بعد سلب حركته، وذلك غير سهل[1]، ومن شرطه أن يكون صحيحًا لصحة قبوله الحركة أيضًا، والمراد بالصحيح: ما ليس بحرف مد ولين، فأما حرف المد واللين نحو ﴿ ألا إنهم ﴾، ﴿ قالوا ءامنا ﴾ [البقرة:١٤]، ﴿ وفى أنفسكم ﴾ [الذاريات:٢١]، فلا تنقل الحركة إلى شىء منه، أما الألف فلأنه لا يمكن تحريكها، ولو أريد ذلك لانقلبت همزة، فيُوقَع فيها وقع الفرار منه، وأما الواو والياء فلأن فيهما مدًا يقوم مقام الحركة، والحركة لا تنقل إلى متحرك، وأما حرفا اللين وهما الواو والياء الساكنان المفتوح ما قبلهما؛

(١) أى لا بد إذا أردنا أن ننقل حركة الهمز إلى متحرك قبله أن نحذف حركة الهمزة حينئذٍ ثم ننقل حركة الهمزة إلى بعد سكونه، ولا يخفى ما فيه من تعسف وتكلف، بل ومخالفة لأصول القرآن، وتحريف لإعرابه.

فإنهما أجريا مجرى الحروف الصحيحة فى صحة نقل الحركة إليهما لما ذكر، وإن كان فيهما اعتلال ومد يسير لكن ذلك المقدر اليسير من المد لم يُعبأ به لضعفه فيُقرأ لورش ﴿ خلوا إلى شياطينهم ﴾ [البقرة:١٤]، و﴿ ولو أنهم ﴾ [البقرة:١٠٣]، ﴿ ابنى آدم ﴾ [المائدة:٢٧]، وما أشبه ذلك بالنقل، وهما داخلان فى هذا الباب فى الصحيح، حيث أجريا مجراه فى صحة نقل حركة الهمزة إليهما، ومن شرط نقل الحركة عند ورش أن يكون الساكن آخراً(١) ويعنى به أن يكون آخر كلمة، والهمز أول الكلمة التى بعدها لثقل اجتماع كلمتين، والهمز، والعرب تستعمله فى كلمة ، وفى كلمتين ـ فخرج به نحو قرآن ـ اهـ.

ودخل فى الضابط أنه ينقل حركة الهمزة من ﴿ أحسب الناس ﴾ [العنكبوت:٢] إلى الميم من ﴿ الم ﴾ فاتحة العنكبوت، وينتقل إلى لام التعريف نحو: الأرض، والآخرة، لأنها منفصلة مما بعدها، فهى وهمزتها كلمة مستقلة ـ يعنى: فتكون آخر كلمة، والهمز بعدها أول أخرى، وينقل إلى تاء التأنيث نحو ﴿ قالت أولاهم ﴾ [الأعراف:٣٩]، ﴿ قالت إحداهما ﴾ [القصص:٢٦] وينقل إلى التنوين نحو ﴿ خاشعة أبصارهم ﴾ [المعارج:٤٤]، ﴿ طعام إلا ﴾ [الغاشية:٦]، لأنه حرف من الحروف(٢)؛ غير أنه لم ترسم له صورة لئلا يشبه النون الأصلية ـ وهو ساكن آخر صحيح ـ، وقوله (لورش) و(بشكل الهمز) متعلقان بحرك، (وكل ساكن) أصله كل حرف ساكن؛ فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، وقوله (واحذفه) يعنى

(١) أى يجب أن يكون الحرف الساكن فى كلمة منفصلة عن الهمز الذى ستنقل حركته إليه فلا يصح فى كلمة واحدة مثل (قرءان)، وذلك لانتفاء علة الثقل الموجودة فى اجتماع كلمتين والهمز.

(٢) وذلك لأن التنوين نون ساكنة تلحق آخر الحرف لفظًا لا خطًا فبهذا الاعتبار هى حرف ولا تردد فى ذلك.

الهمز بعد نقل حركته، وقوله (مسهلا) حال من فاعل حذفه أى حال كونه راكبًا الطريق السهل ـ وهو التخفيف ـ، والرواية بنقل حركة همزة آخر إلى التنوين قبلها، (وعن حمزة فى الوقفِ خُلْفٌ) أخبر أن حمزة رحمه الله تعالى اختلف عنه فى الوقف على الكلمة التى نُقِلَ همزها لورش فروى عنه النقل كقراءة ورش وروى عنه ترك النقل كقراءة الجماعة، والمذهبان صحيحان عنه فى القياس ـ كما فى النشر ـ قال فى الإتحاف: ولا يجوز عنه غيرهما، وما حكاه ابن سوار وغيره فى حرف اللين خاصة من قلب الهمزة فيه من جنس ما قبله، ثم إدغامه فيه فضعيف لا يقرأ به اهـ[1].

وعلته فى تخفيف الهمزة المذكورة؛ الفرار من ثقلها وعلة تخصيصه إياها بالنقل سوغه فيها دون غيره، وعلة تخصيصه ذلك بالوقف، تأكد الثقل فيه حال التعب، وكلال النفس، وتعذر الإتيان بالهمز على وجهه، وعلة الاختلاف فيما كان من ذلك فى كلمتين؛ أن مذهبه تخفيف الهمز إذا كان أولاً، والهمز فى هذا النوع أول حقيقة، وهو كالمتوسط باعتبار أن الكلمة التى هو فيها لما تعلق معناها بالكلمة التى قبلها صارتا كالكلمة الواحدة.

ولا خلاف عنه فى النقل فى الكلمة الواحدة، وخرج بالوقف الوصل فليس له فيه إلا التحقيق[2]، هذا ويستثنى من ذلك ميم الجمع نحو ﴿**ذلكم إصرى**﴾ [آل عمران: ٨١]، ﴿**عليكم أنفسكم**﴾ [المائدة: ١٠٥]، فلا خلاف فى منع النقل إليها ـ كما قاله السخاوى ـ لأن أصلها الضم؛ فلو تحركت بالنقل لتغيرت عن حركتها ـ قاله ابن عبد الحق ـ، ولذا قلت:

(١) الإتحاف (ص/٦٦).

(٢) أتى التحقيق بدون سكت لحمزة، ومع السكت لخلف.

* ولم يكُنْ تحركُ ميمِ الجمع بالنَّقلِ عَنْ كِلا *

أى ولم تكن ميم الجمع محركة عن كلا ـ أى: عن ورش وحمزة بالنقل إليها لما مر ـ قال فى النشر: وهو الصحيح الذى قرأنا به وعليه العمل، وإن ذكر ابن مهران فيه النقل، وذكر فيه ثلاثة مذاهب» انتهى[١]. نقله فى الإتحاف[٢].

قال ابن القاصح:

أحدها ـ أى الثلاثة ـ وهو الأحسن نقل حركة الهمزة إلى الميم مطلقًا؛ فتضم تارة، وتفتح تارة، وتكسر تارة نحو ﴿**ومنهم أميون**﴾ [البقرة: ٧٨]، ﴿**عليهم أستغفرت لهم أم لم**﴾ [المنافقين: ٦]، ﴿**ذلكم إصرى**﴾ [آل عمران: ٨١].

والثانى: أنها تُضَمُّ مطلقًا إن كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة حذرًا من تحريك الميم بغير حركتها الأصلية.

والثالث: «أنها تنقل فى الضمِّ والكسر دون الفتح لئلا يشبه لفظ التثنية»[٣] اهـ.

قال ابن عبد الحق: بعد ذكر نحو هذا، «وقد يقال إن عبارة الناظم على الوجه الذى قررتها به، فلا يصدق بميم الجمع، ولا حاجة لاستثنائهما منه» اهـ.

وأقرَّ الجعبرى كلام ابن مهران حيث قال: «وأسكنها حمزة على أصله فدخلت فى ضابط النقل؛ لأنها ساكن صحيح آخر لفظًا، وقد نصَّ ابن

(١) النشر ١/ ٤٤١.
(٢) الإتحاف (ص/ ٦٦).
(٣) سراج القارى (ص/ ٧٩).

مهران على نقله فلا وجه حينئذٍ لمنع بعض الشراح النقل»[١] اهـ كلامه، وقد علمت رده.

وفى الفاسى: فإن قيل: ما حكم ميم الجمع فى البابين[٢]؟

قيل: «الخروج من باب النقل والدخول فى باب السكت - يعنى أن حمزة يسكت عليها، ولا ينقل إليها، وورش يصلها بواو فيمد للهمزة التى بعدها لتعود إلى أصلها، فلا تغير بغير حركتها؛ فلم تقع الهمزة إلا بعد حرف الصلة» انتهى.

---

(١) الإتحاف (ص/ ٨٠).

(٢) المراد باب النقل وباب السكت.

حكم ما فى باب وقف حمزة وهشام على الهمز

قال:

* ورئيا على إظهاره وإدغَامه *

يريد ﴿ أحسن أثاثًا ورءيًا ﴾ [مريم:٧٤] فأخبر أنه إذا فعل فيه ما تقدم من إبدال الهمزة ياء ساكنة لسكونها بعد الكسرة وبقى اللفظ (رييًا) بياءين ففيه إذ ذاك وجهان الإظهار والإدغام، وعلة الإظهار: النظر إلى أصل الياء المدغمة وهو الهمز؛ لأن البدل عارض وأيضًا لئلا يلتبس بالرى كما قال (وريّا بترك الهمز يشبه ألا مِتلا)، وعلة الإدغام: مراعاة اللفظ والرسم أما اللفظ فلأنه اجتمع فيه مثلان أولهما ساكن، وأما الرسم فإنه بياءٍ واحدة فحذفوا صورة الهمزة لأنها لو صورت لكانت ياء، هذا وأهمل الناظم لفظ ﴿ الرؤيا ﴾ [يوسف:٤٣]، وهو مثل رئيا، قال العلامة الدميلى[١] فى شرحه لهذا الباب: لفظ (الرؤيا) كيف وقع فيه وجهان أحدهما: الإدغام لأنها بعد البدل يجتمع ياء وواو أولهما ساكن، والثانى: الإظهار لعروض الإبدال كما سبق فى رييا.

قال أبو العلاء[٢]: « أنت فيها مخبر، وضعف ابن شريح[٣] الإدغام لكثرة التغيير » اهـ.

قال فى النشر: « وهو يعنى الإدغام، وإن كان موافقًا للرسم فإن

---

(١) هو العلامة على بن محسن الصعيدى الوفائى الدميلى، من فضلاء المالكية من أشهر مؤلفاته فى القراءات نيل المرام فى وقف حمزة وهشام الأعلام ٤ / ٣٢٣.

(٢) هو أبو العلاء الحسن بن أحمد بن محمد الهمدانى العطاء الحافظ المقرئ، صنف فى القراءات العشرة والوقف والابتداء وتراجم القراء، وبرع فى الحديث أيضًا، ولد سنة ٤٨٨ هـ وتوفى عام ٥٦٩ فى ١٩ من جمادى الأولى المعرفة ٢ / ٥٤٤.

(٣) هو محمد بن شريح بن أحمد الرعينى الإشبيلى، العلامة المحقق له مؤلفات عظيمة النفع فى القراءات منها الكافى والتذكرة توفى سنة ٤٧٦ هـ، معرفة القراء ١ / ٤٣٤، الغاية ١ / ١٥٣.

الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء»[١] اهـ.

وأهمل أيضًا تؤوى وتؤويه وحكمهما حكم رئيًا أيضًا فى جواز الإظهار والإدغام بعد الإبدال، وقد ذكرهما فى التيسير مع رئيا، وكأن الناظم استغنى بذكر رئيًا عنهما؛ لأن المأخذ واحد، ولو قال: وأظهرا رئيًا ثم تؤوى وأدغما لكان أبين - ذكره الفاسى، أو يقول ورئيًا وتؤوى أظهرا أدغما معًا، ولذا قلت:

* ورؤيا وتؤوى مثله متنقلا *

أى: ولفظ الرؤيا كيف وقع، ولفظ تؤوى كذلك مثل رئيًا فى جواز الإظهار والإدغام، ومثله فى الإتحاف وعبارته «ومن المتوسط المضموم ما قبله ﴿تؤوى إليك﴾ [الأحزاب:٥١]، و﴿التى تؤويه﴾ [المعارج:١٣] كتبوهما بواوٍ واحدة خوف اجتماع المثلين كما فعلوه فى نحو داوود فتبدل الهمزة واوًا مع الإظهار والإدغام[٢]. اهـ.

وفهم الجعبرى من عدم ذكر الناظم كالتيسير لفظ الرؤيا أن مذهبهما الإظهار، وفى الرميلى: «قال الجعبرى: ولم يذكرها - يعنى الرؤيا - صاحب التيسير ولا الناظم فمذهبهما الإظهار، ولو قال: (ورؤيا ورئيًا تؤوى أظهر وأدغم وضم كأنبئهم على الكسر فُضِّلا) لأجاد، وليس كذلك لأن إدغام الرؤيا ليس مذهب الناظم فكيف يذكره، وقد ذكر هو نفسه - يعنى الجعبرى - أن مذهبهما الإظهار[٣]. اهـ.

ثم إن قول الناظم: ورئيًا: مبتدأ وعلى إظهاره خبر أى: كائن على

(١) النشر ١/ ٤٧٢.

(٢) الإتحاف ص/ ٦٩.

(٣) وإنما مذهب الناظم - أى: الشاطبى - تبرعًا لصاحب التيسير هو الوجهان - الإظهار والإدغام - وذلك بالنسبة للفظ (رئيًا) أما لفظ الرؤيا فطريق الشاطبية هو الإظهار قولاً واحداً.

إظهاره وإدغامه ويكون التقدير على إظهاره جماعة وعلى إدغامه جماعة، والإدغام يعنى بتشديد الدال افتعال من ادَّغم - يعنى أدغم - وقولى (متنقلا) بفتح المثناة فوق، والنون وتشديد القاف مع الكسر أو الفتح - وهو حال من الضمير فى مثله.

قوله: (كماها ويا واللا والبا) لما قدم فى قوله (وما فيه يُلغى واسطًا بزوائد) أن ما يوجد من الهمز متوسطًا بما دخل عليه من الزوائد فيه عند الوقف لحمزة وجهان معمول بهما: التحقيق والتخفيف، أتى بأمثلة من الزوائد فقال كماها بزيادة ما فى كما أى والحروف الزوائد مثل ها ويا إلى آخره[1]، أما ها والمراد بها حرف التنبيه فتدخل على أسماء الإشارة نحو: هؤلاء، وعلى المضمرات نحو: ها أنتم، ففى هؤلاء التحقيق والتسهيل بالإتيان به بين الهمزة والواو لتحركه بعد الألف وهى متوسطة؛ لأن همزته رسمت واوًا حذفت ألفها على إرادة الاتصال فهى همزة التخفيف، أو بإبداله واوًا على إرادة الرسم، وإن ضعفه بعضهم، وفى ها أنتم التحقيق والتخفيف أيضًا، وقياس تخفيفه أن تجعل بين الهمزة والألف، فإن الألف فيها صورة الهمزة، وألفها محذوفة؛ ما حذفت فى هؤلاء، وأما على الرسم فتبدل ألفًا؛ إن جعلت الألف صورتها، وتحذف إن جعلت الألف صورة ألف الفصل؛ ولكن يضعفه بأن الهاء ليست فى قراءته بدلاً عن همزة الاستفهام، لأنه لا يفصل بين الهمزتين المخففتين بالألف فكيف يفصل بعد إبدال الهمزة هاء.

تنبيه: قوله تعالى: ﴿**هاؤم اقرءوا**﴾ [الحاقة:١٩] بالحاقة ليس له حكم ها

(١) والمعنى الذى يقصده بقوله: (كما هاويا واللام والباء ونحوها) هو الحروف العشرة الزائدة المعروفة وهى المجموعة فى كلمة سألتمونيه، والمعنى الذى يقصده بزيادة (ما) هو زيادة ما للتأكيد وليست داخلة تبعًا لحروف الزوائد.

أنتم لأن همزة هاؤم متوسطة حقيقة لأنها من تتمة كلمة هاء بمعنى خذ ثم اتصل بها ضمير الجماعة المتصل، والمد فيها متصل كما ذكره فى التيسير ـ ها أنتم الهاء فيه للتنبيه دخل على أنتم فتسهل همزة هاؤم بلا خلاف على القياس بين الهمزة والواو، ويوقف على الميم على الرسم[١] ـ وإن منع مكى الوقف عليه[٢] ـ وعلى هاؤمو على الأصول؛ لأن الواو حذفت فى الوصل للساكن بعدها[٣]. اهـ.

وأما الياء فالمراد بها حرف النداء نحو (يا أيها) يا آدم، يا إبراهيم، فألف يا المحذوفة فى ذلك كله على مراد الاتصال، والألف المرسومة هى الهمزة، وأما اللام فالمراد بها غير المعرفة لئلا يلزم التكرار، فإنه ذكرها بعد فى قوله (ولاماتُ تعريفٍ) وهى تشمل لام الجر نحو لأبيه، ولام

(١) قال ابن أبى شامة: وقوله تعالى: ﴿هاؤم﴾ فى الحاقة ليس له حكم ها أنتم؛ لأن همزة هاؤم متوسطة؛ لأنها من تتمة كلمة ها ـ بمعنى خذ، ثم اتصل بها ضمير الجماعة المتصل، وها أنتم: الهاء فيه للتنبيه دخل على أنتم، وتسهل همزة هاؤه بلا خوف ـ بين بين ـ ويوقف هاؤم، ومنع مكى من الوقف عليها ظنًا منه أن الأصل هاؤمو بواو، وإنما كتبت على لفظ الوصل فحذفت، فقال: لا يحسن الوقف عليها، لأنك إذا وقفت على الأصل بالواو خالفت الخط، وإن وقفت بغير (واو) خالفت الأصل، وذكر الشيخ معنى ذلك وشرحه، وهو سهو، فإن الميم فى هاؤم مثل الميم فى أنتم؛ الأصل فيها الصلة بالواو؛ على ما سبق فى بيان قراءة ابن كثير، ورسم المصحف الكريم فى جميع هذا الباب بحذف الواو فيما ليس بعده ساكن، فما الظن بما بعده ساكن، فالوقف على الميم لجميع القراء، وإذا كان ابن كثير الذى يصل ميم الجمع بواو فى الوصل لا يقف بالواو على الأصل؛ فما الظن بغيره، فإن قلت: هلا جرى الوجهان فى نحو: (دعاؤكم وهاؤم) لأن الهمز فيها متوسط بزائد دخل عليه بعده؛ كما لو كان الزائد قبله، قلت: لأن الهمز هنا دائر بين أن يكون متوسطًا أو متطرفًا، وأيا ما كان فحمزة يسهله، بخلاف ما إذا كان الزائد متقدمًا، فإن الهمز يصير مبتدأ، والمبتدأ فيه الخلاف كما سبق، ولم تكن له حاجة إلى ذكر لام التعريف؛ لأنه قد فهم له الخلاف فيه مما سبق فى مذهب ورش، ولكنه أراد إعلام أنه من هذا النوع، والنقل فيه أولى من غيره، والله أعلم اهـ (إبراز المعانى ص/ ٧٨ ـ ١٧٩).

(٢) أى على الميم، وذلك لمخالفة الأصل، وراجع الكشف (١/ ١٠١).

(٣) الكشف: ١/ ١٠١.

القسم نحو: ﴿**لإلى الله تحشرون**﴾ [آل عمران:١٥٨]، ولام التوطئة نحو ﴿**لئن متم**﴾ [آل عمران:١٥٨]، ولام الابتداء نحو: ﴿**لأنتم أشد**﴾ [الحشر:١٣]، وأما الباء فالمراد بها باء الجر نحو: بأنهم، وبآخرين، وبألسنتهم، ثم أحال على باقى الزوائد فقال: ونحوها ـ يعنى: نحو هذه الأحرف ـ وهى خمسة ـ كما نقلته عن أستاذنا، وقد بينتها مجموعة بقولى (من الهمز سين كاف فا واو) وقولى (أكملا) تكملة أى: وذلك النحو هو الهمزة التى للاستفهام نحو (ءأنذرتهم) (ءألد) (ءألقى)، والسين نحو (سأوريكم) (سأصرف) والكاف نحو (كأنهم)، وكأنما، وكأنها، والفاء نحو (فآمنوا) (فآتوهن) والواو نحو وأنت، وإنك، فجميع هذه الأمثلة فيها وجهان: التحقيق باعتبار أن الهمز أول الكلمة، وما كان من الهمز أول الكلمة فإنه لا يخفف، والتخفيف بحسب ما تقتضيه حركة الهمزة وحركة ما قبلها باعتبار أن الزائد لما دخل على الكلمة التى أولها الهمزة واتصل بها وتعلق معناها بها؛ صار الجميع كالكلمة الواحدة، وصارت الهمزة كالمتوسطة حقيقة بهذا الاعتبار.

تنبيه: حيث كانت ما زائدة فى قوله (كما) فليست من الأمثلة، فليس فى نحو ﴿**بما أنزل**﴾ [البقرة:٤] إلا التحقيق. أى من طريق الناظم.

فإن قيل فما الفرق بين ما وهاويا، فالجواب أن (ما) لم يقصد اتصالها بما قاله المرادى[١]، والضابط الجامع للهمز المتوسط بغيره الذى فيه الكلام أن يقال: (اعلم كما قال العلامة النويرى[٢] أن الهمز الواقع أول الكلمة

(١) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادى المصرى، المعروف بابن أم قاسم، مفسر أديب فقيه، شرح الشاطبية وألف شرحًا فى التسهيل والألفين وله تفسير القرآن، وإعراب القرآن، توفى سنة ٧٤٩ هـ وانظر الغاية ١/ ٢٢٧، والأعلام ٢/ ٢١١.

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد، محب الدين أبو القاسم النويرى، فقيه مالكى، عالم =

وهو المتوسط بغيره ـ لا يمكن أن يكون ساكنًا فلا بد أن يكون متحركًا وهو قسمان:

تارة يكون ما قبله ساكنًا، وتارة متحركًا، وكلامه شامل لمتصل النوعين؛ فالأول وهو الساكن ما قبله؛ إن اتصل رسمًا فلا يخلو الساكن إما أن يكون ألفًا أو غيرها؛ فالأول يكون فى موضعين: ياء النداء، وها التنبيه، وغير ألف لام التعريف خاصة نحو: الأرض والآخرة؛ فيسهل مع الألف ـ بين بين ـ ومع لام التعريف ـ بالنقل، وفيه التحقيق أيضًا.

وأما الثانى وهو المحرك ما قبله إن اتصل رسمًا بأن يدخل عليه حرف من حروف المعانى كحروف العطف والجر ولام الابتداء وهمزة الاستفهام. وغيرها كالسين فإن الهمزة تأتى فيه مثلثة، والذى قبلها لا يكون إلا مفتوحًا أو مكسورًا فيصير ست صور(١)، وكيفية تسهيله كالمتوسط بنفسه

= بالقراءات، له تصانيف عديدة منها: شرح الطيبة وهو مطبوع، ومنظومة فى القراءات الثلاث تسمى الغياث وراجع الأعلام ٧ / ٤٧.

(١) قوله: فيصير ست صور: يحتاج إلى معرفة هذه الصور وهى:

١ ـ المفتوحة بعد كسر نحو: لأعدل، وحكم هذه الهمزة: الإبدال ياء، والتحقيق ـ كما ذكرها الشارح ـ. ٢ ـ المفتوحة بعد فتح نحو ءأنتم.

٣ ـ والمكسورة بعد كسر نحو بإذنى. ٤ ـ والمكسورة بعد فتح نحو أئنا.

٥ ـ والمضمومة بعد فتح نحو لأقطعن. ٦ ـ والمضمومة بعد كسر نحو ولأحُل.

والصور الخمسة الأخيرة فيها التسهيل بين بين، والتحقيق إلا المضمومة بعد كسر ففيها ثلاثة أوجه: ١ ـ الإبدال ياء على مذهب الأخفش. ٢ ـ التسهيل بين بين. ٣ ـ التحقيق. وقد أشار إلى ذلك العلامة المتولى بقوله فى إتحاف الأنام:

ووجهان فيما كانَ وسْطًا بزائدٍ فحقِّقْ ويا أبدِلْ همزَ نحو لأَعْدلا
كذا لأبيه معْ لآدمَ لأهْلِه بأيْدى بآياتٍ بإيمانهم عَلا
وحقِّقْ وسهِّلْ فى لأنْتُم ءأنْتُم سَواء فأنْتمَ معْ وأنْتُم وأُنزِلا
كأنْ كأينْ معْ كالفٍ لأُمِّه بإذْنِى أإفْكًا معْ أإنَّا أو انْزِلا =

فتبدل المفتوحة بعد الكسر ياء، ويسهل فى الباقى، وفيه التحقيق أيضًا، وتقدمت أمثلة الجميع.

تنبيه: حيث اشترط النويرى فى الهمز المتوسط بغيره المذكور أن يكون محركًا فلا يصح تمثيل ابن القاصح[١] كالفاسى فيه بقوله فى مثال الفاء الزائدة نحو: فأووا، وفى مثال الواو الزائدة نحو: وأمر؛ لأن الهمز فيهما ساكنة فلا يجرى فيهما الوجهان؛ بل التخفيف فقط، وعبارة النشر تقول[٢]: «والمتوسط بغيره على قسمين: متوسط بحرف، ومتوسط بكلمة، فالمتوسط بحرف قبله فتح نحو: فأووا وأتوا، ولم يقع قبله ضم ولا كسر، والمتوسط بكلمة يكون قبله ضم نحو ﴿**قالوا ائتنا**﴾ [العنكبوت: ٢٩]، ﴿**الملك ائتونى**﴾ [يوسف: ٥٠]، وكسر نحو: ﴿**الذى اؤتمن**﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿**وللأرض ائتيا**﴾ [فصلت: ١١]، وفتح نحو: ﴿**الهدى ائتنا**﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿**وقال ائتونى**﴾ [يوسف ٥٩] فهذه أنواع الهمز للساكن، وتخفيفه أن يبدل حرفًا من جنس حركة ما قبله، فإن كان قبله كسر أبدل ياء وإن كان قبله فتح أبدل ألفًا، وإن كان قبله ضم أبدل واوًا، وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه فى ذلك؛ إلا ما شذَّ فيه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة كالمهدوى[٣] وابن شريح وابن الباذش[٤] من تحقيق المتوسط بكلمة لانفصاله

= وحقِّقْ وسهِّلْ ثمَّ أبدلْ بيائه ... بنحوِ لأولاهُم لأُخْرَاهُم تلاَ
وفى نحوِها أنتُم وفى نحو يا أُولَى ... فَمُدَّ وحقِّقْ مُدَّ واقصِر مُسهِلا
وفى اللامِ للتعريفِ فانقُل كذا اسكُتَنْ ... لذِى ساكتٍ فيها وعن غيرِهِ انقلا

(١) سراج القارى ص/ ٩٠.

(٢) النشر ١/ ٤٣٠ ـ ٤٣١.

(٣) هو أحمد بن عمار، أبو العباس المهدوى، كان رأسًا فى القراءات والعربية، من أشهر كتبه: الهداية فى القراءات السبع معرفة القراء ١/ ٣٩٩.

(٤) هو أحمد بن على بن أحمد، أبو جعفر بن الباذش الأنصارى الغرناطى، مقرئ، محدث، =

وإجراء الوجهين فى المتوسط بحرف لاتصاله؛ كأنهم أجروه مجرى المبتدأ، وهذا وهم منهم وخروج عن الصواب، وذلك أن هذه الهمزات وإن كن أوائل الكلمات؛ فإنهن غير مبتدآت لأن الغرض سكونهن، ولا يتصور سكونهن إلا باتصالهن بما قبلهن، ولهذا حكم لهن بكونهن متوسطات، ألا ترى أن الهمزة فى ﴿فأووا﴾ ﴿وأمر﴾ ﴿وقال ائتونى﴾ كالدال فى ﴿فادع﴾، والسين فى ﴿فاستقم﴾، والراء فى ﴿فارجع﴾ فكما أنه لا يقال إن الدال والسين والراء فى ذلك مبتدآت ولا جاريات مجرى المبتدآت فكذلك هذه الهمزات، ومما يوضح ذلك أن من كان مذهبه تخفيف الهمز الساكن المتوسط غير حمزة كأبى عمرو، وأبى جعفر وورش خفف ذلك كله من غير خلاف عن أحد منهم» انتهى[1].

والحاصل أن الهمز الساكن المتوسط بغيره حكمه عند الوقف لحمزة الإبدال من غير خلاف، وأن الوجهين فى المحرك فقط من ذلك والله أعلم، وبه تعلم رد ما ذكره ابن القاصح والفاسى، وتوجيههما ما ذكراه بأن الهمزة فيهما ـ يعنى فى ﴿فأووا﴾، ﴿وأمر﴾ مبتدأ باعتبار الأصل، ومتوسط باعتبار الزائد الذى اتصل به، وصار كأنه منه بدليل أنه لا يصح الوقف عليه إلى آخر ما قالاه اهـ. مردود أيضًا، ثم إن من قولى فى النظم من الهمز للبيان كما قدرته، وسين وما بعده معطوف على الهمز بعاطف مقدر، ويقرأ كاف بدون تنوين، وفا بالتنوين وعدمه مع القصر، ويقرأ (قولى أكملا) بنقل حركة الهمز إلى التنوين فى واوٍ إن نونتها، وإلا فبقطعها ـ وهو خبر مبتدأ محذوف، أى: وهذا العدد أكملا.

= رأس فى القراءات، له كتاب الإقناع فى القراءات السبع وهو كتاب شهير توفى سنة ٥٤٥ هـ. الغاية ١/٨٣.

(١) النشر ١/٤٣١.

حكم ما فى باب تاء التأنيث

قال: (وفى وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا) يعنى الراوى الثانى عن ابن عامر وهو ابن ذكوان قرأ ﴿ وجبت جنوبها ﴾ [الحج:٣٦] بالإظهار والإدغام(١) وحجة الإظهار أنه الأصل، ولتباعد المخرجين وحجة الإدغام إرادة التخفيف واتباع الأثر والجمع بين اللغتين، والتنبيه على صحة إدغام التاء فى الجيم لغة لمشاركة الجيم التاء فى الانفتاح والاستفال والشدة، وفيها مع ذلك جهر ليس فى التاء فكانت أقوى منها فحسن الإدغام، ومعنى يفتلا يختبر: من فليت الشعر إذا تدبرته وإنما قال ذلك لأن الإظهار هو المشهور عن ابن ذكوان ولم يذكر فى التيسير غيره ـ كما ذكره ابن القاصح ـ، وفى ابن عبد الحق أى: وخلف ابن ذكوان فى إظهار الجيم فى الآية المذكورة لا غيرها من ﴿ نضجت جلودهم ﴾ [النساء:٥٦]، وليس فى القرآن غيرها يبحث عنه، ففيه إيماء إلى التوقف فى الخلف فيه، والأمر كما قال، فقد قال ابن الجزرى لا نعرف خلافًا فى إظهارها من هذه الطريق التى من جملتها طرق الشاطبية ولذا قلت: (وليس سوى الإظهار فى النشر يجتلا) أى: ينكشف ويتضح من جلاه إذا كشفه من الجلوة، وقال العلامة الفاسى: ينظر إليه، تقول اجليت العروس: إذا نظرت إليها، والمعنى لا ينظر إليه إلا الإظهار لشهرته وانكشافه بخلاف الإدغام، فإنه غير منظور إليه لما مر.

(١) قال العلامة ابن أبى شامة «الإظهار هو المشهور عن ابن ذكوان، وعليه أكثر الأئمة، ولم يذكر فى التيسير غيره، وذكر الإدغام فىّ غير التيسير فى قراءته على فارس بن أحمد لابن ذكوان وهشام معًا، وذكر أبو الفتح فى كتابه عن هشام الإدغام فيه، وعن ابن ذكوان الإظهار عند الجيم، حيث وقع، فقد صار الخلاف فى ـ وجبت جنوبها ـ عن ابن عامر، بكماله والأولى الإظهار على ما أطلقه فى البيت الأول اهـ إبراز المعانى ص/ ١٩٠.

حكم ما فى باب لام هل وبل

أَلاَ بَلْ وهَلْ تُروَى ثَنا ظَعُن زَينبٍ

سميرُ نَواها طلحُ ضرٍّ ومُبْتَلا

أتى بلا ثم بل وهل وحروفهما الثمانية المضمنة أوائل الكلم التى وليت بل وهل وهى: التاء من تروى، والثاء من ثنا، والظا من ظعن، والزاى من زينب، والسين من سمير، والنون من نواها، والطاء من طلح، والضاد من ضر، وأمثلتها عند التاء نحو: ﴿بل تأتيهم﴾ [الأنبياء:٤٠]، ﴿بل تحسدوننا﴾ [الفتح:١٥]، والظاء ﴿بل ظننتم أن لن﴾ [الفتح:١٢] لا غيره. والزاى: ﴿بل زين للذين﴾ [الرعد:٣٣]، ﴿بل زعمتم أن لن﴾ [الكهف:٤٨] لا غيرهما. والسين: ﴿بل سولت﴾ [يوسف:١٨] موضعان بيوسف ليس غيرهما. والنون: ﴿قالوا بل نتبع ما وجدنا﴾ [لقمان:٢١]، ﴿بل نحن محرومون﴾ [القلم:٢٧] ونحوه، والطاء ﴿بل طبع الله﴾ [النساء:١٥٥]، والضاد: ﴿بل ضلوا عنهم﴾ [الأحقاف:٢٨] ولا ثانى له، والثاء: ﴿هل ثوب الكفار﴾ [المطففين:٣٦] ليس غيره، والتاء ﴿هل تنقمون منا﴾ [المائدة:٥٩]، ﴿هل تعلم﴾ [مريم:٦٥]، ثم أتى بأحكامه مفصلة فى الأبيات بعده لكن ظاهر عبارته توهم أن كل واحدة تدغم فى الثمانية وليس كذلك، بل لام بل تدغم فى ثلاثة: النون والتاء والثاء، ولام بل تختص بخمسة: الضاد والطاء والظاء والزاى والسين، وتختص هل بحرف الثاء، ويشتركان فى حرفين: النون، والتاء، وقد نظم ذلك بعض الشراح على هذا التفصيل فأحسن حيث قال:

أَلاَ بَلْ وهَلْ تَرْوى نَوى هلْ ثَوَى وبَلْ

سَرَى ظلُّ ضرٍّ زائدٍ طالَ وابتَلا

أى: لام بل وهل لهما التاء والنون، ولهل وحدها الثاء، لبل الخمسة البواقى - ذكره ابن القاصح[١] - وقد صرحت بهذا فقلت:

فبعدهما نون وتاء وبعدها أتى التاء وبباقيها ببل قد توصلا

أى: وإذا أردت معرفة ما يخص كل حرف منهما فأقول لك بعدهما تاء إلى آخره، والظرف متعلق بمحذوف خبر تاء ونون وسوغ الابتداء بهما - تقدم الظرف.

تنبيه: إنما قدم الناظم هل على بل فى الترجمة، وعكس ذلك فى البيت ليعطى كل واحد من الحرفين حظًا من التقديم والتأخير وقوله: (ثنا) ماضى من الثنى بمعنى جعل الشىء مثنيًا منحنيًا، و(الظعن) السير والارتحال من موضع إلى آخر، والسمير المسامر - وهو المحدث ليلاً - ويُكنى به عن الملابس والمخالط، و(النوى) البعد، و(الطلح) بكسر الطاء من الطلوح بمعنى الذى أتعب وأعيا، و(الضر ضد النفع)، و(المبتلا) اسم مفعول - وهو المختبر -، أى: هل تروى هذا الكلام لأسمعه فألتذُّ به، وهو (ثناء ظعن زينب إلى آخره) فكأنه يخاطب شخصًا ويسأله هل تروى ذلك.

(١) سراج القارى ص/٩٧.

حكم ما فى باب اتفاقهم فى إدغام إذ إلى آخره

أى وتاء التأنيث وهل وبل قال:

وما أوَّلُ المِثْلينِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فلا بُدَّ مِن إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلا

أى: إذا اجتمع حرفان متماثلان وسكن الأول منهما وجب إدغامه فى الثانى لغة وقراءة لدى الكل، أى عند كل القراء سواء كان فى كلمة نحو ﴿ يدرككم الموت ﴾ [النساء:٧٨] أو فى كلمتين نحو ﴿ وما بكم من نعمة ﴾ [النحل:٥٣]، ﴿ ربحت تجارتهم ﴾ [البقرة:١٦] وقوله: (متمثلا) أى متشخصًا كما فى مثل و﴿ آووا ونصروا ﴾ [الأنفال:٧٢] ولا يخرج عند العموم إلا ما استثنيته بقولى (إلا حرف مد فأظهرن) أى إلا أن يكون أول المثلين حرف مد؛ فإن كان حرف مد فأظهره ولا تدغمه.

ولا فرق بين أن يكون حرف المد واوًا مثل ﴿ قالوا وهم فيها يختصمون ﴾ [الشعراء:٩٦]، أو يا نحو (فى يوم) من قوله تعالى: ﴿ فى يوم كان مقداره ﴾ [السجدة:٥]، ودخل تحت الكاف ﴿ ءامنوا وعملوا ﴾ [البقرة:٢٥] وفى [يوسف:٧] فإنه لا يدغمه أحد من أهل اللغة والأداء والقراءات لئلا يذهب المد بالإدغام كما أشرت إليه بقولى ﴿ وامْدُدْه مسجلا ﴾ أى: مطلقًا - أى: سواء كان واوًا أو ياء كما مر -، ومن المعلوم أن مده طبيعى، وقولى (لكل) أى عند القراء متعلق بأظهر وامدد، وخرج بحرف المد حرف اللين كـ﴿ اتقوا وءامنوا ﴾ [المائدة:٩٣]، فيجب إدغامه مع التشديد، إلا أن يكون أول المثلين هاء سكت فى ﴿ ماليه ﴾ [الحاقة:٢٨] ففيه لهم خلف؛ يعنى أنهم اختلفوا فى إدغام هاء ﴿ ماليه ﴾ فى هاء ﴿ هلك ﴾ فإما أن يدغم لكل القراء، وإما أن يظهر قال

أبو شامة[١]: يعنى بالإظهار أن تقف على ﴿ماليه﴾ وقفة لطيفة حال الوصل من غير قطع لأنها بنية الوقف، فالقارئ واصل بنية واقف.

قال الجعبرى: «وبالإدغام قرأت، قال مكى: وبالإظهار قرأت وعليه العمل وهو الصواب، ولذا قلت: (والإظهار فضلا) على الإدغام ـ اختاره ابن الجزرى ـ كالدانى والوجهان مفرعان على الوجهين فى كتابيه إنى: الإدغام على النقل ـ أى: نقل الحركة فى كتابيه إنى، والسكت على عدم النقل اهـ[٢].

تنبيه: حرف العطف محذوف من قولى فى يوم، ويقرأ يوم بحذف التنوين للضرورة، فإن مُثِّلَ بغير القرآن فلا ضرورة، ويقرأ لفظ الإظهار فى النظم بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ـ وهو اللام ـ كقراءة ورش لأجل الوزن.

(١) إبراز المعانى ص/ ٤٠٥.

(٢) ونهاية القول فى ﴿ماليه هالك﴾ أن للسبعة الإدغام أو الوقف وقفة لطيفة وصلاً بنية الوقف، إلا حمزة لأنه يحذفها من الأصل فى حالة الوصل، وبالنسبة إلى ورش فالوجهان مفرعان على الوجهين فى ﴿كتابيه إنى﴾ فالإدغام على النقل، والسكت على التحقيق.

حكم ما فى باب حروف قربت مخارجها

قال:

* يُعَذِّب دنا بالخلف جوداً وموبلا *

أمر بإظهار الباء عند الميم من ﴿يعذب من يشاء﴾ [البقرة:٢٨٤] بالبقرة للمشار إليه بالدال فى قوله (دنا بخلاف عنه) وهو ابن كثير أى: عنه وجهان: الإظهار والإدغام، وللمشار إليه بالجيم فى قوله: (جوداً بلا خلاف) وهو ورش ـ أى: عنه الإظهار لا غير ـ وتعيَّن للباقى الإدغام، وهذا ما فى كلام النظام ـ وهو خلاف ما فى طريقه ـ قال فى الإتحاف «وأطلق الخلاف عن ابن كثير فى الشاطبية كأصلها، وتعقبهما فى النشر بأن مقتضى طرقهما[1] الإظهار فقط، ولذا قلت: (ولا خلف) أى لا خلاف عن ابن كثير من طريق الشاطبية كما مر، إذ الإظهار فقط فى النشر أُعملا بضم الهمزة ببنائه للمفعول، والجود: بفتح الجيم المطر الغزير، يقال: جادت السماء إذا أتت بذلك، والموبل: اسم فاعل من أوبل المطر إذا اشتد وقعه، والمعنى سحاباً ذا جود، وذا وابل يشير بذلك إلى جودة الإظهار وحسن موقعه؛ لأنه الأصل اهـ. ويقرأ لفظ الإظهار فى النظم بالنقل ـ كما مر ـ.

(١) الإتحاف ص/٢٩.

حكم ما فى باب الفتح والإمالة

قال:

* نأى شرع يمن باختلاف *

أخبر أن قوله تعالى ﴿ ونأى بجانبه ﴾ [فصلت:٥١]، ﴿ ونأى بجانبه ﴾ [الإسراء:٨٣] الذى فى ﴿ سبحان الذى ﴾ أميلت الألف التى بعد الهمزة للمشار إليهما بالشين وهما حمزة والكسائى بلا خلاف، وللمشار إليه بالياء فى قوله (يمن) وهو الإمام صالح السوسى بخلاف عنه (وعنهم) أى الثلاثة (همزة) أى همز نأى فى الموضعين (قد تميلا) يعنى - حكم ألفه الإمالة فى الموضعين عن حمزة والكسائى بلا خلاف، وعن السوسى فيه وجهان: الفتح والإمالة اتباعًا للأثر وجمعًا بين اللغتين، قال ابن القاصح[١]: والفتح عنه أشهر - يعنى فى الموضعين - ولذا قال فى الإتحاف[٢]: «وهذا يعنى إمالة الهمزة فى الموضعين مما انفرد به فارس ابن أحمد[٣] فى أحد وجهيه عن السوسى وتبعه الشاطبى، ولذا لم يعول عليه فى الطيبة هنا، وإن حكاه قبيل آخر الباب، قال فى النشر[٤]: أجمع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على الفتح لا نعلم بينهم فى ذلك خلافًا، ولذا لم يذكره فى المفردات ولا عوَّل عليه اهـ.

وهذا معنى قولى:

---

(١) سراج القارى ص/ ١١٠.

(٢) الإتحاف ص/ ٢٨٦.

(٣) هو فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصى المقرئ الضرير، أحد رؤوس علم القراءات وله كتاب فى القراءات الثمان، توفى سنة ٤٠١ هـ بمصر، الغاية ٢/ ٦٠٥.

(٤) النشر ٢/ ٤٤.

وفى النشرِ لَمْ تحْكِ الخلافَ لصالحٍ
وفَتْحُهُما عنه بلا خُلْفٍ انجلا

والشرع فى كلامه المذهب والطريقة، واليمن: بضم الياء البركة، قال العلامة الفاسى: «وأشار بظاهر اللفظ إلى أن أخرجا عن طريق يمن لصحة نقله وظهور حجته» اهـ.

يعنى: لأنه الأصل ـ وهو مسلم بالنسبة لغير السوسى كما مر.

قال:

ولكنْ رؤوسُ الآىِ قد قلَّ فَتْحُها لَهُ .....

أى: الألفات أواخر آى السور الإحدى عشرة المتقدم إمالتها لحمزة والكسائى قد قل فتحها له أى: فتحها ورش فتحًا قليلاً ـ وتقليل الفتح هو: عبارة عن الإمالة بين بين، ويستوى فى ذلك ذوات الياء، وذوات الواو ـ كذا ذكره ابن القاصح[1] ـ قال أستاذنا: «وظاهر قوله (قد قل فتحها) أن له الوجهين: الفتح والتقليل لكن الفتح قليل؛ وليس كذلك، ومثله فى الإسقاطى[2]، وعبارة قول الشاطبى:

* ولكِنْ رؤوس الآىِ قدْ قلَّ فَتْحُهَا *

ظاهره أن له الفتح والإمالة، قلت: شراحه أعلم بمراده، وقد قال أبو شامة وغيره[3] ـ واللفظ لأبى شامة ـ «يعنى أن رؤوس الآى لا يجرى فيها

(١) سراج القارى/ ١١٢.

(٢) هو أحمد بن عمر الإسقاطى، أبو السعود الحنفى المصرى نحوى فقيه عارف بالتجويد من أهل القاهرة، له كتب فى اللغة والنحو والقراءات وتوفى سنة ١١٥٩ هـ وانظر سلك الدرر ١/ ١٤٩.

(٣) إبراز المعانى ص/ ٢٢٥.

الخلاف المذكور ـ يعنى فى قول الحرز:

* وذوات الياء له الخلف جملا *

بل قراءته لها على وجه واحد وهو بين اللفظين، وعبر عن ذلك بقوله: (قد قل فتحها) يعنى: أنه قد قلله بشىء من الإمالة وقد عبر عن الإمالة بين بين بالتقليل فى مواضع كقوله: (وورشٌ جميعُ الباب كانَ مُقَلِّلا)، (والتقليلُ جادلَ فَيمْتلا)، (وقُلِّلَ فى جَوْدٍ)، (وعَنْ عُثمانَ فى الكُلِّ قللا) اهـ كلام أبى شامة.

وجزم فى النشر بالإمالة فى رؤوس الآى للأزرق، ولم يحك فيها الفتح؛ لانفراده عن صاحب التجريد[1]، وجزم فى الطيبة بما جزم به فى النشر بقوله (وقلل الرَّا وروس الآى جف) اهـ كلام الإسقاطى.

وممن أخذ به العلامة الشيخ سلطان[2] المزاحى ولذا قلت معنى التقليل لورش عند سلطان أى الفتح أهملا عنده فلم يأخذ به، بل أخذ بالإمالة قولاً واحدًا على ما يأتى، وممن أخذ بالوجهين العلامة الشيخ: عبد الرحمن اليمنى[3] تبعًا لمن تقدم ـ كما قاله أستاذنا ـ وكذا العلامة المتقن الشيخ محمد المنير[4] فى مقدمته (إتحاف حملة القرآن فى رواية سيدى عثمان) وعبارته «وفيها ـ يعنى رؤوس الآى ـ خلاف بين العلامة اليمنى والشيخ سلطان؛ فاليمنى قال بالتقليل ثم بالفتح ـ يعنى على

(١) النشر ٢/ ٤٨.

(٢) هو سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل المذاحى، عالم بالقراءات، شافعى المذهب، ولد ٩٨٥ هـ، وتوفى ١٧٥ هـ وانظر معجم المؤلفين ٤/ ٢٣٨.

(٣) هو أبو الحسن على بن محمد بن عبد الرحمن اليمنى الزبيدى، الرحلة العياشية (١/ ٣١٩).

(٤) هو محمد بن الحسين بن محمد بن أحمد السمنودى الشهير بالمنير، ولد بسمنود ١٠٩٩ هـ، وتوفى ١١٩٩ هـ، سلك الدرر ٤/ ١٢٢.

خلاف قاعدته ـ لأن الفتح أقل والإمالة أكثر سوى ما فيه (هاء) نحو ضحاها وبناها فإنه يقدم فيه الفتح كغير رؤوس الآى لليمنى، وكذا طريق الشيخ سلطان مثل ذلك؛ فيما فيه هاء، وليس له فى رؤوس الآى غير ما ذكر إلا التقليل » اهـ.

والحاصل: أنه يقلل رؤوس الآى ثم يفتح على طريق اليمنى، ويقلل فقط على طريق الشيخ سلطان، وما كان من رؤوس الآى فيه (هاء) مؤنث، وكذا التى ليست برأس آية لغيره بالوجهين باتفاق الطريقين انتهت، ولكن يقدم منها الفتح على التقليل، وهذا كله معنى قولى:

ولليَمَنِى تقليلُها قبلَ فَتْحِهَا وكلٌّ لما هَا فيهِ يَفْتَحُ أوَّلا

يعنى أن اليمنى أخذ بالوجهين فى رؤوس الآى لكنه يقدم التقليل على الفتح إلا ما اتصل به (هاء) مؤنث منها ففيه الوجهان أيضًا، لكن الفتح مقدم على التقليل عن الشيخين كغير رؤوس الآى كما مر ـ، ثم اعلم أن ما فيه الوجهان مما فيه هاء من رؤوس الآى إنما هو غير ذى الراء منها، أما ذو الراء فلا خلاف فى تقليله؛ قال ابن عبد الحق: أما ما وقع فيه بعد الألف هاء مؤنث من ذلك فهو على أصله السابق فيه، فذو الراء إمالة ـ بين بين ـ لا غير، نحو: ذكراها، وغيره له الخلف عنه نحو: ضحاها. اهـ، لكن لم ينبه على الواوىِّ واليائىِّ منها.

وفى الإتحاف[1]: وقرأ الأزرق أيضًا باتفاق بالتقليل فى ألفات رؤوس الآى فى فواصل الإحدى عشرة المتقدمة سواء كانت من ذوات الياء نحو: الهدى ونخشى، أو الواو نحو: الضحى والقوى، واستثنوا من الاتفاق ما اتصل به هاء مؤنث وذلك فى: النازعات والشمس سواء كان

(١) الإتحاف / ٧٩.

واويًا نحو: دحاها، وضحاها، وتلاها، وطحاها، أو يائيًا نحو: بناها وسواها فاختلف فيه، فذهب جماعة إلى إطلاق التقليل فيها كغيرها من الفواصل، وذهب آخرون إلى الفتح ، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن وهو الذى عوَّل عليه فى التيسير، ولا خلاف عنه فى تقليل ما كان من ذلك رائيًا مثل ذكراها، وإلى جميع ذلك أشار فى الطيبة بقوله:

وقـلَّلَ الرَّا وروسَ الآىِ جَـف وما بِهِ هَا غَير ذِى الرَّا يَخْتَلِف

مـعْ ذابَ ياءٍ مَـعْ أَرَاكَهُـم وَرَد

وأما قول السخاوى: إن هذا القسم ينقسم ثلاثة أقسام:

الأول: ما لا خلاف عنه فى إمالته نحو: ذكراها من ذوات الراء.

الثانى: ما لا خلاف عنه فى فتحه نحو: ضحاها من ذوات الواو.

الثالث: فيه الوجهان، وهو ما كان من ذوات الياء، وتبعه فى ذلك بعض شراح الحرز فتعقبه فى النشر بأنه تفقه لا يساعده عليه رواية؛ بل الرواية إطلاق الخلاف فى الواوىِّ واليائىِّ كما تقرر. اهـ[1].

وقولى:

* ولا خلف فى تقليل ذى الرا عنهما *

أى: عن اليمنى وسلطان، لا فرق فيه بين رؤوس الآى وغيرهما عندهما، والمراد بذى الرا ما كان قبل الألف من ذلك فيه راء، وهو الذى أمال أبو عمر وجميعه نحو: القرى، وترى، وأدرى، وأسرى، وذكرى، وبشرى، ونحو: ذكراها، ولا خلف أيضًا عنهما فى فتح تنوين أى ألف الاسم المنون حيث كان بألف تبدَّلا أى: حيث قُلب ألفًا فى

(١) الإتحاف ص/٧٩، ٨٠.

الوقف ـ أى: فإنهما اتفقا على أن ورشًا يفتحه مطلقًا قولاً واحدًا؛ كما يفتحه حمزة والكسائى وذلك نحو ﴿موئلاً﴾ و﴿إدًا﴾ و﴿همسًا﴾ و﴿ذكرًا﴾ كما يأتى التصريح به فى النظم عند قول الحرز (وقَدْ فخَّموا التنوين وقفًا) إلى آخره.

تنبيه: تسكن اللام فى قولى (بألف) للوزن قال العلامة الفاسى: والحجة لورش فى استعمال الإمالة اليسيرة دون الإمالة الكبرى، حصول الغرض بها مع كونها أخف فى اللفظ وأسهل فى النطق، والحجة له فى الجزم بالتقليل فيما كان قبل الألف فيه راء؛ ما تقدم من أن للعرب فى كسر الراء رأيًا ليس لها فيها غيره، والحجة له فى قراءته ما لم يكن قبل ألفه راء بالوجهين حمله تارة على ما قبل ألفه راء وجعل المزية لما فيه الراء أخرى مع اتباع الأثر فى ذلك كله اهـ. قال:

* يُوارِى أُوَارى فى العقودِ بِخُلْفِهِ *

أخبر أن للدورى عن الكسائى المشار إليه فى الأبيات قبله بالتاء فى قوله تميم فى ﴿يوارى سوءة أخيه﴾ [المائدة: ٣١] ﴿فأوارى سوءة أخى﴾ [المائدة: ٣١] كلاهما بالمائدة المعبر عنها بالعقود وجهين الفتح والإمالة وقوله: (فى العقود) احترز به عند ﴿يوارى سوءاتكم﴾ [الأعراف: ٢٦]؛ فإنه بالفتح للجميع بلا خلاف كما أفهمه كلام الناظم كأصله، وقد اعترضه فى النشر بأن المعروف إجراء الخلاف فى الثلاثة ولذا قلتُ:

* وذا الخلْفُ فى الأعرافِ أيضًا تحصَّلا *

أى: كما تحصل الخلف فى موضعى المائدة؛ حصل أيضًا فى سورة الأعراف؛ إذ لا فرق، وفى الفاسى: «وحجة الدورى فى إمالة يوارى فأوارى وقوع الكسرة بعد الألف فيهما، وزاد ذلك قوة كون الكسرة على

الراء، ومجيء الياء بعد الكسرة وعلة تخصيصه لما جاء فى المائدة من ذلك، اتباع الأثر والجمع بين اللغتين وإلا فلا فرق بين ﴿**يوارى سوءة أخيه**﴾ و ﴿**يوارى سوءاتكم**﴾ اهـ.

واعترض فى النشر أيضًا بأن الإمالة فيه ليست من طريق الحرز فإنها من طريق أبى عثمان الضرير عنه، وليست هذه الطريق من طرق التيسير إذ لو كانت من طرقه لذكرها فى أسانيده ولذا قلت: (وراوى إمالتهما) أى: المواضع الثلاثة ـ أبو عثمان الضرير، وهو ليس من طريق الحرز بل هو أى طريق الحرز الفتح (من جلا) أى: مطلقًا ـ أى فيما ذكر فيه الخلاف، وفيما لم يذكره ـ وعبارة الإتحاف[1]: «واختلف عنه أيضًا ـ يعنى: الدورى ـ فى (يوارى) (فأوارى) كلاهما بالمائدة، ويوارى بالأعراف، وفلا تمار بالكهف، فروى عنه: أبو عثمان الضرير إمالتها نصّا وأداءً، وروى الفتح عنه: جعفر بن محمد النهيدى وجعفر هذا هو طريق التيسير فذِكْرُه للإمالة فى حرفى المائدة حكاية أراد بها مجرد الفائدة على عادته لكن تخصيصه لحرفى المائدة دون الأعراف لا وجه له كما فى النشر، ولذا تعقب فيه الشاطبى فى ذكره حرفى المائدة؛ ثم فى تخصيصه لهما كالدانى دون حرف الأعراف، والحاصل: أن إمالتها ليست من طريق الشاطبية كأصلها إذ لا تعلق لطريق أبى عثمان الضرير بطريق التيسير كالحرز. اهـ[2]. قال:

* وخُلْفُهُمُ فى الناسِ فى الجرِّ حصلا *

أى: وخلف الرواة فى إمالة الناس المجرور نحو (ومن الناس) و(رئاء الناس) عند المشار إليه بالحاء فى قوله حصلا ـ وهو: أبو عمرو ـ، فروى

(١) الإتحاف ص/ ٧٧.

(٢) الإتحاف ص/ ٧٧، ٧٨.

عنه إمالته، وروى عنه فتحه؛ أى لكل من الدورى والسوسى وجهان الفتح والإمالة، والترتيب أن يقرأ بالإمالة للدورى وبالفتح للسوسى، وهو نَقْلُ السخاوىُّ عن الناظم لأن الأشهر عن الدورى: الإمالة، والأشهر عن السوسى: الفتح ـ ذكره ابن القاصح[١] ـ ولذا قلت: (فيفتحه) السوسى والدورى ميلاً، يعنى: يميلها إمالة كبرى، قال العلامة الفاسى: «وحجة الخلاف النظر فى اشتقاقه فمنهم من ذهب إلى أنه من نسى ينسى نسيانًا فالياء موجودة فى تصاريفه ـ وهو حجة الإمالة ورجحتها الكسرة ـ، ومنهم من ذهب إلى أنه من ناس ينوس نوسًا إذا تحرك؛ فتكون ألفه منقلبة عن واو فضعفت الإمالة فيه، ومنهم من ذهب إلى أنه مشتق من الأنس وهو: ميل الشىء إلى الشىء على حكم الاستئناس والله أعلم ـ وذلك حجة الفتح، ووجه التخصيص ـ يعنى بالمجرور ـ كونه اجتمع فيه سببان من أسباب الإمالة؛ فسبب ظاهر ـ وهو الكسر ـ، وسبب مقدر ـ وهو وجود الياء فى تصاريفه ـ ولهذا أميل إمالة محضة، والأسباب الموجودة فيه غير موجودة فى (الوسواس)، و(الخناس) فلم يملها أحد: ولم يقل (وخلفهم فى الناس فى الكسر) مراعاة لحكم العامل الجالب للكسر». اهـ.

تنبيه: يقرأ لفظ الدورى فى النظم بحذف الياء للوزن، وإن رسم بها» اهـ[٢].

---

(١) سراج القارى ص/١١٦.

(٢) فى الهامش توجيه لعبارة الفاسى فى كلمة الناس وهو: وعبارة الفاسى أيضًا: وحجة أبى عمرو فى إمالة الناس بالكسرة الواقعة بعد الألف مع قرب الألف من الطرف، وأصله: أناس، حذفت همزته تخفيفًا، وحذفها مع لام التعريف كاللازم لا يكاد يقال: الإناس، سموا بذلك لأنهم يؤنسون أى: يبصرون، كما سمى الجن جنًا لاجتنانهم، وألفه على هذا منقلبة عن ياء فقويت إمالتها لذلك أيضًا، وقيل: أصله نوس من ناس ينوس إذا تحرك، وألفه على هذا القول منقلبة =

قوله:

وَقـدْ فَخَّموا التَّنوينَ وقفًا ورَقَّقُوا

وَتَفْخِيمُهُم فى النصبِ أجمع أشمُلا

هذا من فروع المسألة المتقدمة داخل تحت قوله:

* وقبلَ سكونٍ قفْ بِما فى أصولهم *

وأفردها بالذكر لما فيها من الخلاف والأصح والأقوى أن حكمها ما تقدم فمال لأصحاب الإمالة ـ وهو الذى لم يذكر فى التيسير غيره ـ وجعل للمنون ولما سبق حكمًا واحدًا كما سيأتى.

فقوله: (وقدْ فخَّموا التنوينَ) يعنى أن بعض أهل الأداء فخم اللفظ ذا التنوين ـ أى: فخم ألفه ـ وأراد به الاسم المقصور لا غير، وهو الذى قصر على حالة واحدة إن قلب الألف عن الياء وقفًا ـ أى: فى حالة الوقف ـ وعبر بالتفخيم عن الفتح، وبالترقيق عن الإمالة للمجانسة بين الفتح والتفخيم، والإمالة والترقيق، وحُكىَ فى هذا البيت للفاسى ثلاثة مذاهب:

= عن واو، والإمالة عندهم فى الألف المنقلبة عن واو الكسرة الإعراب نحو: الدار والنار سائغة انتهت.

وعبارة الناس اسم جمع لا واحد له من لفظه، ويرادفها أناس جمع إنسان أو جمع إنس، وأصله من بنى آدم وهو مجاز فى الجن وأصل ناس؛ أناس حذفت همزته فوزنه عال، ونطق بهذا الأصل قال تعالى: ﴿**يوم ندعو كل أناس بإمامهم**﴾ وقيل: إنه أصل مستقل فمادته: نون وواو وسين، ووزنه فعل مشتق من النوس وهو الحركة، وقيل مشتق من نسى؛ ثم قلبت فصار ينسًا على وزن فَلَعَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا؛ فقيل: ناس، وسموا بذلك لنسيانهم، وقال: ﴿**يس والقرآن**﴾ أصله أناس فمادته همزة ونون وسين مشتق من الإنس، لأن آدم أنس بحواء، وقيل: بربه، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا فوزنه على هذا: عال بحذف ألفها. انتهى.

المذهب الأول: فتح ما جاء من ذلك سواء كان فى موضع رفع أو نصب أو جر، وإلى ذلك الإشارة بقوله (وقد فخموا التنوين) يعنى فى الأحوال الثلاثة.

المذهب الثانى: الإمالة فى الأنواع الثلاثة وأشار إليه بقوله (ورققوا) ـ يعنى مطلقًا ـ.

المذهب الثالث: إمالة المرفوع والمجرور وفتح المنصوب وأشار إليه بقوله:

* وتَفْخِيمُهُمْ فى النصب أجمعُ أشمُلا *

أى: اجتمع شمل أصحاب الوجهين لأنه مذهب سيبويه وغيره من الحذاق (ثم للكل) أى: لكل من المرفوع والمجرور والمنصوب (مثَّلا) الناظم فى البيت بعده.

قال العلامة الفاسى: «والعلة فى اختلافهم فى الوقف على المقصور المنون؛ اختلافهم فى الألف الثابتة فى الوقف، وذلك أن قومًا ذهبوا إلى أنها المبدلة من التنوين، وإليه ذهب المازنى، واحتجوا لذلك بأنهم خصوا الإبدال فى الصحيح بحال النصب، لأنه يؤدى إلى الألف التى هى أخف الحروف بخلاف حالتى الرفع والجر فإن الإبدال فيهما يؤدى إلى الثقل واللبس، وهنا لا يوجب ثقلاً ولا لَبسًا، وذهب قوم إلى أنها المبدلة من الحرف الأصلى فى الأحوال الثلاثة ـ وإليه ذهب السيرافى ـ واحتجوا بأن الألف التى سقطت لأجل التنوين ثبتت فى الوقف لزواله، وذهب سيبويه وغيره إلى أن الألف فى حالة الرفع والجر وهى المبدلة من الحرف الأصلى، وفى النصب هى المبدلة من التنوين كما يكون ذلك فى الصحيح، فمن قال بالقول الأول: فتح فى الأحوال الثلاثة، ومن قال

بالثانى: أمال فى الأحوال الثلاثة، ومن قال بالثالث: أمال فى المرفوع والمجرور وفتح المنصوب. اهـ.

ثم ما ذكره الناظم من هذا الخلاف؛ رده الشمس ابن الجزرى[1] بما حاصله أن هذا الخلاف إنما هو بين النحاة، وأما أهل الأداء فلا خلاف بينهم فى أن حكم هذا الاسم عند الوقف عليه؛ كحكم غيره من الأسماء الممالة قبل السكون عند الوقف عليها، وإن اختلفا وصلا دون ذى الراء من هذه ـ ذكره ابن عبد الحق.

وفى الإتحاف: «فالوقف بالمحضة أو التقليل لمن مذهبه ذلك هو: المعمول به؛ والمعول عليه، وهو الثابت نصّا وأداءً، وذهب الشاطبى ـ رحمه الله تعالى ـ إلى حكاية الخلاف فى المنون مطلقًا حيث قال:

* وقَدْ فَخَّموا التنوينَ وقْفًا ورقَّقوا *

وتبعه السخاوى فقال: «وقد فتح قوم ذلك كله»، قال فى النشر: ولا أعلم أحدًا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه فى كلامه، وإنما هو مذهب نحوى لا أدائى ـ دعا إليه القياس لا الرواية ـ فلا اعتبار به ولا عمل عليه، ولذا قال فى الطيبة:

ومَـــا بذى التنـــوين خلـفٌ
يُعْتلاَ بَلْ قَبْلَ ساكنٍ بما أصل قفْ

ولذا قلت:

وأنكَرَ هـذا الخُلْفَ فى النشرِ قَائلا
على أصْـلِ كلِّ قِـفْ مُمِيلاً مُقلِّلا

(١) النشر ٢/ ٧٥.

أى لا خلاف أن الوقف على ذى التنوين يرجع فيه إلى الأصل؛ فمن كان مذهبه الإمالة أمال، أو التقليل قلل، أى: أو الفتح فتح، وهو معنى قولى: (على أصلِ كلِّ قِفْ) وخرج بالاسم المقصور غيره، فليس فى ألفه فى الوقف غير التفخيم للجميع، ومنه: قوله تعالى ﴿**أهم أشد خلقًا**﴾ [الصافات:١١]، ﴿**فالتاليات ذكرًا**﴾ [الصافات:٣]، ﴿**ولا تحمل علينا إصرًا**﴾ [البقرة:٢٨٦] ـ ذكره ابن عبد الحق ـ وهو معنى قولى:

وفَخِّمْ فَقَطْ منصوبًا ابْدِلَتْ الأَلِف

لِوَقفٍ من التنوين فيهِ كموئِلا

أى: وذلك كقوله تعالى: ﴿**لا ترى فيها عوجًا ولا أمتًا**﴾ [طه:١٠٧]، ﴿**فلا تسمع إلا همسًا**﴾ [طه:١٠٨]، ﴿**فالتاليات ذكرًا**﴾ [آلصافات:٣]، ﴿**لقد جئتم شيئًا إدًا**﴾ [مريم:٨٩]، ﴿**لن يجدوا من دونه موئلا**﴾ [الكهف:٥٨]، فيوقف على هذه المذكورات ونحوها بالتفخيم فقط، وتقدم أن المراد بالتفخيم الفتح؛ فلا يوقف عليها الإمالة ولا بالتقليل لأحد.

تنبيه: لا تكرار فى هذا البيت مع قولى سابقًا (ولا خُلفَ فى الفتحِ فى التنوين حيثُ تبدَّلا ألفًا) لأن المذكور هناك عدم الخلف بين الشيخ اليمنى والشيخ سلطان لورش فيما ذكر والمذكور هنا اتفاق الجميع على تفخيمه.

تنبيه آخر: يقرأ لفظ أبدلت بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وهو التنوين فى منصوبًا[1].

(١) ترك الشيخ بيتين وإليك معناهما باختصار، قال:

وقبل كسكونٍ قِفْ بما فى أُصولِهم ... مُمِيلاً إذًا أو فاتِحًا أو مَقلَّلا

وفتحُ الهُدى اخترْ إنْ تَصِلْه معَ ائْتِنا ... لِمُبدلِ همزٍ فالهُدى عنْ ألفٍ فكلا

ومعنى البيت الأول: أن الموقوف عليه الذى يتبعن ساكن إذا كان من ذوات الياء أو الراء فإنه يوقف عليه حسب القواعد العامة التى ذكرها الشاطبى فى أول الباب للقراء. =

إمالة هاء التأنيث للكسائى فى الوقف

يتلخص حكمها فيما يلى:

هذه الإمالة ليست مطردة فى جميع الحروف الهجائية؛ بل منها ما يمال قولاً واحدًا؛ وهو: خمسة عشر حرفًا يجمعها: «فجثت زينب لزود شمس»، ومنها ما لا يمال أصلا، وهو الألف مثل: الصلاة. ومنها ما فيه وجهان وهو: تسعة أحرف ـ ذكرها الشاطبى ـ فى قوله: (حَقٌّ ضغاطٍ عص خظا) ما عدا الألف فمتفق على فتح الهاء بعدها كما سبق. ومنها ما فيه تفصيل وهو: أربعة أحرف يجمعها «أكهر»؛ فإن وقع حرف منها بعد كسرة أو ياء ساكنة: أميل بلا خلاف؛ وإلا ففيه وجهان. والله أعلم[1].

= ومعنى البيت الثانى: أن كلمة ﴿الهدى ائتنا﴾ الصحيح فيها الفتح لحمزة وورش وذلك لأن الألف الموجودة فى اللفظ بعد الدال هى المبدلة من الهمزة ولذلك فلا إمالة فيها، ووجهه الدانى بأن ألف الهدى قد كانت وذهبت مع تحقيق الهمزة فى حال الوصل، فكذا يجب أن تكون مع المبدلة منها؛ لأنه تخفيف، والتخفيف عارض.

(١) لم يشرح الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ باب الراءات، وحتى يعم النفع أذكر هذه الأبيات وشرحها. قال:

وفى شرر عنه يرقق كلهم ... لأولتى رائيه وقفًا وموصلا
وذاك لكسر الشان والثان رققوا ... لدى الوقف فيه حيث رقق أولا

ومعنى ذلك أن القراء اتفقوا على تفخيم الراء الأولى المفتوحة فى لفظ بشر وصلاً ووقفًا إلا ورشًا فإنه رققها بسبب كسرة الثانية، وعند الرمم فى الوقف يرقق الجميع كورش. قال:

وفى الراءِ ورشٍ سُوى ما ذكرتهُ ... مذاهبُ شَذَّتْ فى الأداءِ تَوقّلا
كتفخيمِهِ نحوَ افتراءٍ وكبرِه ... وعشرونَ معْ حَصِرت إذا كانَ مُوصَلا
ووزرُك أيضًا ساحران وكلٌّ ذا ... بطيبة يقرأ بوجهينِ نُقِلا

والمعنى باختصار أن هذه الكلمات المذكورة تقرأ لورش بالتفخيم والترقيق من طريق الطيبة فحسب وأما من طريق الشاطبية فلا يصح إلا الترقيق. قال:

وما حرفُ الاستعلاءِ عند قُرَّائه ... لكلِّهم التفخيمُ فيها تَذَلّلا
بشرطِ اتحادِ الحرفِ ولذًا بكلمةٍ ... وإلا فرقِّقْ فى تَصَعَّرْ تَمَثَّلا =

حكم ما فى باب اللامات

أى من التغليظ والترقيق، وتغليظ اللام: تسمينها لا تسمين حركتها، وضده الترقيق، ثم إن تغليظ اللام متفق عليه، ومختلف فيه.

فالمتفق عليه: تغليظها من اسم الله تعالى، وإن زيد عليه الميم بعد فتحة محققة أو ضمة كذلك؛ نحو ﴿**قال الله**﴾ [المائدة: ١١٠]، ﴿**رسول الله**﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿**قالوا اللهم**﴾ [الأنفال: ٣٢]، وقد أشار لذلك فى الحرز بقوله (كما فخَّموه) يعنى اسم الله (بعد فتح وضمة).

والمختلف فيه هو ما أشار له بقوله (وغلظ ورش فتح لام لصادها) البيتين، وهو الذى اقتصرت على التنبيه على بعض ما فيه، وهو قوله (فى طَالَ خَلفٌ معْ فصالاً) فأخبر أن ما حالت الألف فيه بين الطاء واللام، وبين الصاد واللام نحو ﴿**فطال عليهم**﴾ [الحديد: ١٦] ﴿**أفطال عليكم**﴾ [طه: ٨٦]، ﴿**فصالاً عن تراض**﴾ [البقرة: ٢٣٣] فإن فى ذلك خلافًا بين أهل الأداء، فروى كثير منهم ترقيق لامه ـ وهو الذى فى التيسير

= والمعنى: أنه يقيد ما أطلق الشاطبى عند كلامه على تفخيم الراء وذلك لأن الشاطبى أخبر بتفخيمها لكل القراء إذا جاء بعدها حرف استعلاء؛ فقيد ذلك بأن يكون حرف الاستعلاء فى نفس الكلمة، أما إذا كانت الراء فى آخر الكلمة وحرف الاستعلاء بعدها فى أول الكلمة فلا بد من ترقيقها، وضرب مثالاً على ذلك وهو قوله تعالى ﴿**ولا تصعر خدك للناس**﴾ بـ (لقمان).

ويجب الانتباه إلى أن كلمة (فرق) من مواضع الخلاف وفيها الترقيق والتفخيم للعشرة ومثلها كلمة (فرقة) فى التوبة وهو ما لم يذكره الناظم، وكذلك كلمة مصر فيها الوجهان ـ التفخيم والترقيق عند الوقف ومثلها كلمة (القطر) وإلى هذا أشار العلامة الطباخ بقوله:

ومصرُ لدى وقفٍ فَفَخِّم ورَقِّقَن ... لكلٍّ وتفخيمُ لدى الوقف فُضِّلا
وكالفَجْرِ هكَذا وفى يُسْرٍ فاعْكسَن ... كَذَا القِطْرُ والتفخيمُ قَد جَلا
تُقتّر ونحوه فرَقِّقْ لكلِّهم ... وفى شررٍ رقِّقْ لورشٍ كما انجَلا
ورجِّحْ لترقيقٍ بفرقةٍ إن تُمِل ... وفرِّق به الترقيقُ أولى وقدْ عَلاَ

والعنوان والتبصرة وغيره ـ؛ وذلك لوجود الفاصل بين الحرف المطبق واللام ـ وهو الألف ـ، وروى آخرون تغليظها اعتدادًا بقوة الحرف المستعلى وهو الأقوى قياسًا والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم، والوجهان صحيحان؛ والأرجح التغليظ ـ كما يأتى.

قال العلامة الفاسى: «وربما أوهم ما مثل به فى هذا النوع من قوله (وفى طال خلفٌ مع فِصالاً) الاقتصار على هاتين الكلمتين وليس كذلك؛ بل مثله (يصَّالحا) كما مثل به سابقًا، ولذا قلت: (ومثله يصَّالحا اجعل) أى: واجعل مثل الخلف الذى فى طال وفصالاً لفظ يصالحا فى قوله تعالى ﴿**فلا جناح عليهما أن يصالحا**﴾ [النساء:١٢٨] يعنى ففيه الترقيق والتفخيم.

ولذا قال فى الإتحاف: «واختلف فيما حال بينهما أى بين الموجب واللام ألف وهو فى ثلاثة مواضع: موضعان مع الصاد (فصالاً) و(يصالحا)، وموضع مع الطاء وهو (طاء) بـ «طه» ﴿**أفطال**﴾ [٨٦]، وبالأنبياء ﴿**حتى طال عليهم**﴾ [٤٤] وبالحديد ﴿**فطال عليهم الأمد**﴾ [١٦] وذكر حكمها كما مر» اهـ.

والعذر للناظم ضيق المكان مع الاعتماد على شهرة الخلاف فى ذلك ونحوه، ولو قال (وفى طال خلفٌ معْ فصالاً ونحوه) (وفى نحو يوصل والمفخم فُضِّلا) لكان أقرب إلى البيان ـ ذكره العلامة الفاسى ـ، وقوله (وفى نحو يوصل) يعنى من كل ما كانت اللام فيه مفتوحة ووقعت طرفًا ووليها أحد الأحرف الثلاثة المذكورة أول الباب ووقف عليها نحو: (يوصل) بالبقرة والرعد ﴿**ولما فصل**﴾ [البقرة:٢٤٩]، ﴿**وقد فصل**﴾ [الأنعام:١١٩]، و﴿**بطل**﴾ [الأعراف:١١٨]، و﴿**ظل**﴾ [النحل:٥٨]، [الزخرف:١٧]،

و﴿**فصل الخطاب**﴾ [ص: ٢٠]، وهو ما أشار له بقوله (وعندما يسكن وقفًا) يعنى ففيه خلافٌ أيضًا ثم قال: (والمُفَخَّمُ فُضِّلا) يعنى فى النوعين المذكورين فى هذا البيت، أحدهما ما أتى بين حرف الاستعلاء واللام فيه ألف، والآخر ما يسكن لأجل الوقف والمعنى: فضلت قراءته على المرقق لقوة دليله» اهـ[1].

(١) ترك الشارح ثلاثة أبيات من النظم وإليك الأبيات وشرحها:

قال:

ونحوُ فصالاً إن تُرَقِّق فثَلثن بهمزٍ وإن غَلَّظْت فالقصرُ أُهْمِلا

ومعنى البيت أن كلمة فصالاً فيها الترقيق على ثلاثة البدل، وفيها التوسط والإشباع على وجه التفخيم، والقصر ممتنع مع التفخيم.

قال:

كَمَا فَخَّموهُ بعد فَتحٍ وضمةٍ وفى الابتدا أيضًا به ليُبَجَّلا

والمعنى أن لفظ الجلالة كما يفخم بعد الفتح والضم، فإنه يفخم أيضًا فى حالة الابتداء به تعظيمًا له.

قال:

وما قبله راءٌ ممال لصالحٍ ففخمْ ورقِّقْن فى نَرىَ اللـــهَ مُثلا

والمعنى أن اللام من لفظ الجلالة إذا كان قبله ألف ممالة على مذهب السوسى، فإن اللام بعد الإمالة فيها فى نحو ﴿**نرى ربنا**﴾ فيها ثلاثة أوجه: الفتح مع تفخيم لام الجلالة، والإمالة عليها تفخيم وترقيق.

حكم ما فى باب الوقف على مرسوم الخط

أى العثمانى فـ «أل» للعهد، وأصل الرسم: الأثر فيعنى بمرسوم الخط ما أثره الخط والخط تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، ولهذا حذفوا صورة التنوين وأثبتوا صورة همزة الوصل قال:

ومالِ لدى الفُرْقانِ والكهفِ والنِّسا
وسـال على مـا حَجَّ والخلفُ رُتِّلا

قال العلامة الفاسى: «أخبر أن الوقف فى هذه المواضع الأربعة على ما، لمن أشار إليه بالحاء فى قوله حج، وهو أبو عمرو وأن من أشار إليه بالراء فى قوله (رتلا) وهو الكسائى اختلف عنه فى ذلك فروى عنه الوقف على (ما) وروى عنه الوقف على اللام، وتعين للباقين (الوقف) على اللام، والمواضع المذكورة هى قوله تعالى فى سورة الفرقان ﴿**مال هذا الرسول**﴾ [الفرقان:٧]، وقوله فى سورة الكهف ﴿**مالِ هذا الكتاب**﴾ [الكهف:٤٩]، وقوله فى سورة النساء ﴿**فمالِ هؤلاء القوم**﴾ [النساء:٧٨].

وقوله فى سورة سأل سائل ﴿**فمالِ الذين**﴾ [المعارج:٣٦] وما فى جميعها استفهامية فى موضع رفع بالابتداء، واللام بعدها حرف جر، وهو ومجرور فى موضع الخبر وحكم ما جاء من الحروف على حرف واحد أن يوصل فى الكتابة بما بعده لضعفه وامتناع قيامه بنفسه فى اللفظ، يغر أن اللام فى هذه المواضع المذكورة جاءت فى المصحف منفصلة عما بعدها خارجة فى ذلك عن قياس الخط اهـ.

قال العلامة الأشمونى فى كتابه منار الهدى[1]: «قال أبو عمرو: ووجه

(١) هو الإمام العلامة أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشمونى الشافعى، من أشهر تصانيفه منار=

انفصال هذه الأربعة يعنى انفصال لامها ما حكاه الكسائى من أن (مال) جار فيها مجرى (ما بال) وما شأن وأن قوله مال زيد وما بال زيد بمعنى واحد» اهـ. فحذفت (ما) لكثرة مدارها فى كلامهم فبقيت اللام منفصلة فكسروها لمشابهة لام الجر، والعلة لأبى عمرو فى الوقف على (ما) دون اللام مراعاة القياس وإلحاقها بجميع الحروف المفردة الجارة وغيرها، والعلة للجماعة فى الوقف على اللام اتباع الرسم والاقتداء به، والعلة للكسائى فى الوجهين مراعاة الأمرين ـ ذكره الفاسى ـ.

هذا؛ وقد قال ابن عبد الحق: «وقد تبع الناظم فيما ذكره من الوقف على (ما) لأبى عمرو جمهور المغاربة ومن الوقف عليه، أو على اللام للكسائى بعضهم، والأصح جواز الوقف على (ما) للجميع لأنها كلمة برأسها؛ ولأن كثيرًا من الأئمة والمؤلفين لم يذكروا فيها عن أحد شيئًا كسائر الكلمات، وأما الوقف على اللام فمحتمل لانفصالها خطًا، ولم يصح فى ذلك عن الأئمة شىء بيَّنه على ذلك الشمس ابن الجزرى[1]، وفى الإتحاف[2]: والأصح جواز الوقف على ما لجميع القراء لأنها كلمة برأسها منفصلة؛ لفظًا وخطًا. قال فى النشر: «وهو الذى أختاره وآخذ به، وأما اللام فمحتمل الوقف عليها لانفصالها خطًا ـ وهو الأظهر قياسًا ـ ويحتمل أن «يوقف عليها من أجل كونها لام جر، ولام الجر لا تنقطع عما بعدها» اهـ.

وهذا الوقف بنوعيه اختبارى بالموحدة على ما يأتى، وهذا كله معنى قولى:

= الهدى فى الوقف والابتدا (صدر بتحقيقنا فى دار الكتب العلمية)، شرح على ألفية ابن مالك وانظر معجم المؤلفين (٢/ ١٣١).

(١) النشر ٢/ ١٤٦.

(٢) الإتحاف ص/ ١٠٦.

وفى النشرِ للكلِّ الخلافُ فَقِفْ لَهُمْ
على اللامِ أوْ مَـا إِنْ أردتَ للابتلا

يعنى أن الخلاف المذكور ليس مختصًا بالكسائى، بل هو ثابت لجميع القراء فيجوز أن تقف لهم على ما أو على اللام كما تقرر، وقولى (إن أردت للابتلا) إشارة إلى ما وضع له هذا الباب كما مر فى قوله:

وكوفيُّهـم والمـــازنىُّ ونافِـعٌ
عُنوا باتباعِ الخَطِّ فى وقفِ الابتلا

من أنهم اعتنوا بمتابعة صورة خط المصحف فى الوقف ـ يعنى على الحرف الأخير ـ فيقفون على المثبت والمحذوف والموصول والمقطوع وغير ذلك على حسب ما ثبت فى الرسم ولا يخالفونه؛ فإنه وجد فى الرسم العثمانى مواضع على خلاف ما الناس عليه اليوم، والابتلاء بالمد: الاختبار، وذلك أن جميع ما ورد من ذلك إلا اليسير ليس بمحل للوقف؛ وإنما يقف القارئ عليه عند انقطاع نفسه غالبًا، وعند سؤاله ممتحنًا عن كيفية وقفه عليه، فقد جرت العادة بالسؤال عند الوقف على كلمات ليست بموضع وقف ليعلم به معرفة القارئ بحقيقة تلك الكلمة، وحاصل هذا الوقف كما قال فى الإتحاف: «إنه إن طابق الخط اللفظ فقياس وإن خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو فصل لم يقصد أصلاً بل قُطِعَ التنفس عنده فاضطرارى، وإن قصد لا لحاجة بل لأجل حال القارئ فاختبارى بالموحدة، وقد أجمعوا على لزوم اتباع الرسم فيما تدعو الحاجة إليه اختبارًا واضطرارًا» اهـ[1].

تنبيه: قال فى الإتحاف[2]: «ثم إذا وقف على ما واضطرارًا أو اختبارًا

(١) الإتحاف ص/١٠٣.
(٢) الإتحاف ص/١٠٦.

بالموحدة أو على اللام؛ كذلك فلا يجوز الابتداء بقوله تعالى لهذا ـ يعنى إذا وقف على ما ـ ولا هذا ـ يعنى إذا وقف على اللام ـ وإنما يبتدئ ﴿**فمال هؤلاء**﴾ انتهى أى: بل يرجع ويبتدئ مما يصح الابتداء منه على ما هو مقرر فى الوقف والابتداء كما مثل، وكذا يقال فى البقية، ومن المعلوم أن هذا الجواز أو عدمه هنا أدائى ـ وهو ما تحسن به القراءة ـ لا شرعى كما يعلم من محله، وفيما ذكره فى الإتحاف مخالفة لابن القاصح[1] حيث جوز ذلك، وعبارته: «وهذه الأربعة كتبت فى المصحف ﴿**مال**﴾ ﴿**فمال**﴾ بانفصال اللام مما بعدها، فمن وقف على (ما) ابتدأ باللام متصلة بما بعدها ومن وقف على اللام ابتدأ بما بعدها من الأسماء، كذلك قرأت من طريق المبهج والتذكرة ونص عليه صاحب المبهج فى كتاب الاختبار أيضًا، وابن غلبون فى التذكرة، والصفرواى فى كتاب الإعلان، ولم يذكر الناظم الابتداء تبعًا للتيسير» انتهت. وغالب كتب الوقف والابتداء موافق لما فى الإتحاف ـ نعم! إن حمل كلام ابن القاصح على الابتداء بها اختبار بالباء، وكلام الإتحاف على غيره فلا مخالفة.

قال العلامة الفاسى: «وفى أول البيت حذف، والتقدير ومال الوقف فيه لدى الفرقان، فالوقف فيه إلى قوله (حج) جملة كبرى أخبر لها عن مال وفيه، وعلى متعلقان بالمبتدأ المقدر، ولدى فى موضع الحال من فيه المقدر، ومعنى حج غلب يقال حاججته، فحججته أى: فغلبته فى الحجة؛ أو بالحجة، وأسند ذلك إلى الوقف والمراد من وقف به، وهو من الإسناد المجازى أى: غلب الوقف فيه على اللام للحجة لأنه وإن كان موافقًا للخط، إلا أنه مخالف للقياس على جميع الحروف المفردة وغيرها ـ كما مر ـ وقوله (والخلف رتلا) جملة كبرى، ومعنى (رتلا) تعمل على مهل وتؤدة يشير إلى التثبت فيه» انتهى.

(١) سراج القارى ص/ ١٣١.

حكم ما فى باب ياءات الإضافة

وياء الإضافة عبارة عن ياء المتكلم، وتتصل بالاسم والفعل والحرف نحو: (سبيلى) و(ليبلونى) (فإنى) (ولى) والأولى مجرورة المحل، والثانية منصوبته، والثالثة منصوبته ومجروته فإذا اتصلت بالاسم كان تسميتها بياء الإضافة حقيقة لسمة الإضافة فى الاسم، وإذا اتصلت بالفعل أو الحرف أبقى عليها ذلك الاسم توسعًا وقد قسم الناظم ياءات الإضافة ستة أقسام القسم الأول ما وقع منها قبل همز القطع المفتوح وقد نبهت على ما فيه فقلت:

ويفتح تحتَ النملِ عندى حسنة إلى درّه بالخُلْفِ وافقَ مُوهِلا

أخبر أن المشار إليهم بالهمزة والحاء والدال فى قوله «حسنة إلى دره» وهم أبو عمرو ونافع وابن كثير قرءوا ﴿**على علم عندى أولم يعلم**﴾ [القصص:٧٨] بفتح الياء بخلاف عن ابن كثير فله الفتح والإسكان فيها وبقى من لم يذكره على الإسكان وإلى سورة القصص أشار بقوله (تحت النمل) ثم إن قوله (وتحت النمل) جملة اسمية قدم خبرها وفيها حذف والتقدير (فتح يا عندى) كما أشرت إليه بزيادة لفظ يفتح للاحتياج إليه (وحسنه إلى درة) جملة مستأنفة تتضمن البناء على الفتح حيث كان الأصل وكانت الكلمة قليلة الحروف ساكنة الوسط، والخبر منها محذوف (وإلى دره) متعلق به والتقدير: حسنة مضاف إلى دره، ووافق حال من ضمير (الخبر) المحذوف مقدر معه (قد) يعنى أن حسن الفتح مضاف إلى دره فى حال كونه موافقًا قارئًا مؤهلاً أى: مجعولاً أهلاً للأخذ بقراءته والنقل لروايته، أو رجلاً مزوجًا من نساء الجنة، وبالخلف حال من فاعل

وافق، قال فى الإتحاف[١]: وأطلق الخلاف عن ابن كثير الشاطبى الصفراوى[٢] وغيرهما وكذا فى الطيبة، قال فى النشر وكلاهما صحيح عنه غير أن الفتح عن البزى ليس من طرق الشاطبية والتيسير، وكذا الإسكان عن قنبل اهـ.

يعنى أنه ليس من طرق الشاطبية والتيسير بل المقروء به من طرقهما الإسكان للبزى، والفتح لقنبل؛ وهذا معنى التوزيع الذى ذكرته بقولى ولكن هذا الخلف على التوزيع أى التقسيم (فالفتح لم يكن لبزٍّ ولا الإسكان وافق قُنْبلا) أى لم يكنْ موافقًا لرؤيته؛ كما تقرر.

تنبيه: الواو فى قولى (ويفتح) من كلام الحرز ولفظ يفتح زائدة ـ كما مر ـ جىء بها بدل قول الحرز عماد لأنها رمز فى البيت قبله ثم ذكرت ما وقع من ياءات الإضافة قبل همز الوصل المصاحب للام التعريف وهو القسم الرابع فقلت قول الحرز (وفى الندا حما شاع) يعنى أن أبا عمرو والكسائى وافق حمزة على إسكان (عباد) إذا كان قبله حرف النداء وأتى بعده لام التعريف، وذلك حرفان أحدهما بالعنكبوت ﴿**يا عبادى الذين آمنوا**﴾ [العنكبوت:٥٦]، والثانى ثانى الزمر: ﴿**يا عبادى الذين أسرفوا**﴾ [٥٣] وأشار بالحا والسين فى قوله (ما شاع) أبو عمرو والكسائى فإن قيل: قوله (حمى شاع) يقتضى أن قوله ﴿**يا عباد الذين ءامنوا اتقوا ربكم**﴾ [الزمر: ١٠] داخل فيه وليس الأمر كذلك؟

فالجواب أن ياء الإضافة من هذه الكلمة محذوفة فى جميع المصاحف فلا تعد فى الكلم ذوات ياء الإضافة، لذلك ألا ترى أنه لو قيل لك

(١) الإتحاف ص/١٠٩.

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل الصفراوى الإسكندرانى المقرئ، فقيه مالكى، كان رأسًا فى القراءات توفى سنة ٦٣٦هـ الغاية ١/٣٧٣.

إعدد الكلم ذوات ياء الإضافة فإنك لا تعد فيها يا رب، ولا يا قوم، ولا يا عباد فاتقون؛ فكذلك هذه، ولا خلاف بين القراء فى حذفها وصلاً ووقفًا من طريق القصيدة ـ ذكره العلامة الفاسى ـ قال أستاذنا:

على عنكبٍ معْ ثانٍ تنزيل اقصرن

حمـا شـاع إذ كلٌّ لهُ حرفُ أوَّلا

قوله (على عنكبٍ) متعلق باقصر، وفيه حذف أى على يا كما فى عنكب... إلى آخره، وعنكب بحذف الواو والتاء من العنكبوت، وتنوين الباء للوزن، ويتزن بحذف التاء وإبقاء الباء على ضمتِّها، والواو ويكون فيه اكتفاء، ووقع مثل هذا فى الدرة فى باب الهمزتين من كلمة حيث قال (وفى العنكب) اعكس، قال شارحها العلامة الرميلى[1]: الوزن بحذف الواو والتاء من العنكبوت تشبيهًا بترخيم نحو: منصور، ثم أبقى التاء على ضمتها حكاية، وأجرى الإعراب عليها، وجعل المحذوف منها» اهـ.

ويقرأ تنزيل فى النظم بالتنوين، وإن كان التلاوة بالإضافة، وقوله: (اقصرن) بنون التوكيد الخفيفة؛ قال فى القاموس: وقصره على الأمر: رده إليه، فمعنى اقصر ردة قول الحرز (وفى النشا حما شاع إلى ما فى العنكبوت وثانى الزمر فقط، ولا ترده إلى غيرهما كأول الزمر لما علل به أستاذنا بقوله: إذ كل يعنى ـ من القراء ـ له حذف ـ أى: للياء أولا ـ أى: فى الأول من الزمر.

(١) هو أحمد بن نصر بن منصور الشذائى البصرى، أحد القراء المشهورين، قال أبو عمرو الدانى: مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالقراءة بصير بالعربية، توفى سنة ٣٧٣ هـ وانظر معرفة القراء ٣١٩/١، الغاية ١٤٤/١.

قال العلامة الفاسى: «وقد روى من طريق الشذائى أبو بكر يعنى شعبة عن عاصم فتحها فى الوصل، وحذفها فى الوقف، وجاء من رواية قتيبة[١] عن الكسائى إثباتها فى الوقف، وفيهما مخالفة الرسم» اهـ.

ومن المعلوم أنه يترتب على حذفها رسمًا أن من وقف اختبارًا يقف على الدال كغيره من المحذوفات؛ بخلاف ما لو وقف على ما لم تحذف منه الياء؛ فإنه يقف على الياء لا فرق بين من أسكنها وصلاً أو حركها كذلك.

تنبيه: الإشارة بقول الحرز (حما) إلى حماية من قرأ بإسكان النداء لصحته نقلاً ولغة، وعلة لكون النداء محلاً للتغيير، وإن كان الفتح هو الأصل» اهـ. ويقرأ لفظ أولاً فى النظم بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو التنوين فى حذف.

(١) هو قتيبة بن مهران الأزادانى الأصبهانى المقرئ قرأ على الكسائى وصحبه أربعين سنة، وإليه انتهت رئاسة الإقراء بأصبهان وراجع معرفة القراء ١/ ٢١٢، والغاية ٢/ ٢٦.

حكم ما فى ياءات الزوائد

وهى هنا ياء متطرفة زائدة فى التلاوة على رسم المصاحف العثمانية، كما ذكره صاحب الحرز بقوله: (ودونك ياءات) البيت، قال: (وكيدون فى الأعراف حجَّ لَيُحْلا بُخلْف) أخبر أن المشار إليهما بالحاء واللام فى قوله: (حجَّ ليُحْملا) وهما: أبو عمرو وهشام أثبتا الياء فى ﴿**ثم كيدون**﴾ [الأعراف: ١٩٥]، أما أبو عمرو فلا خلاف عنه فى ذلك وهو على أصله يثبتها فى الوصل، ويحذفها فى الوقف، وأما هشام فإنه عنه خلاف فيما روى عنه إثباتها فى الحالين وحذفها فى الحالين، وقيدها بالسورة احترازًا من قوله فى سورة هود ﴿**فكيدونى جميعًا**﴾ [هود: ٥٥] فإنها ثابتة فى الحالين للجميع، ومن قوله فى سورة المرسلات ﴿**فإن كان لكم كيد فكيدون**﴾ [المرسلات: ٣٩] فإنها محذوفة فى الحالين للجميع.

قال ابن عبد الحق: وليس لهشام زائدة غير هذه، وهى المشار إليها فى أول الباب فى قوله (لوامعًا بخلف) وإنما كرر الخلاف للتأكيد، أو لدفع من يقول لا خلاف عن هشام، هذا والذى فى النشر[1] إثبات الياء فى آية الأعراف فى الحالين ولذا قلت:

* ولكن أثبت النشر مسجلا *

أى: ولكن وإن ذكر عنه الخلاف فى الحرز فقد أثبت الياء عنه فيها صاحب النشر مسجلاً ـ يعنى: مطلقًا ـ فى حالة الوصل والوقف، وفى الإتحاف[2]: «ووافقهم هشام يعنى: وافق من أثبت الياء فى (كيدون) بالأعراف بخلف عنه فقطع له الجمهور بالياء فى الحالين، وهو الذى فى

(١) النشر ٢/ ١٨٥.

(٢) الإتحاف ص/ ١١٥.

طرق التيسير أن يقرأ له فى التيسير بسواه وذكره الخلاف فيه على سبيل الحكاية ـ كما نبَّه عليه فى النشر ـ[١]، وروى الآخرون الإثبات عنه فى الوصل دون الوقف؛ وهو الذى لم يذكر عن ابن فارس فى الجامع سواه، وبه قطع فى المستنير والكفاية عن الداجونى ـ وهو الظاهر من عبارة الدانى فى المفردات ـ، وعلى هذا ينبغى أن يحمل الخلاف المذكور فى التيسير إن أخذ به وبمقتضى هذا يكون الوجه الثانى فى الشاطبية هو هذا على أن إثبات الخلاف من طريق الشاطبية فى غاية البعد وكأنه تبع فيه ظاهر التيسير فقط كذا فى النشر اهـ.

ومعنى قولى (حج) غلب فى الحجة، وأسند ذلك إلى مقدر قبل كيدون ـ أى: وإثبات ياء «كيدون» حج، والمراد صاحبه ـ وهو أبو عمرو ـ لأن أصله إثبات الياء فى الوصل لأنه الأصل، وحذفها فى الوقف موافقة للرسم، وقوله (ليجملا) التجميل: التزين، أى: ليجمل ذلك، والضمير عائد على الإثبات المقدر ـ أى: وإثبات ياء «كيدون» غلب صاحبه قال:

وفى المتعال دَرُّه والتلاقِ والتـ ـناد دَرا باغيهِ بالخُلفِ جهّلا

أخبر أن المشار إليه بالدال من قوله دره ـ وهو ابن كثير ـ أثبت الياء فى المتعال فى الرعد ـ وهو على أصله ـ يثبت فى الحالين، والباقون بالحذف فى الحالين.

قوله: (والتلاق إلى آخره) أخبر أن المشار إليهم بالدال من درا والباء من باغيه، والجيم من جهلا ـ وهم: ابن كثير وقالون وورش ـ أثبتوا الياء فى غافر فى ﴿**لينذر يوم التلاق**﴾ [غافر: ١٥]، و﴿**يوم التناد**﴾ [غافر: ٣٢].

(١) النشر ٢/ ١٨٥.

وقوله: بالخلف أى عن قالون وحده على أصولهم، فابن كثير يثبتها فى الحالين، وورش يثبتها فى الوصل ويحذفها فى الوقف، وقالون عنه فيهما خلاف روى عنه إثباتها فى الوصل، وحذفها فى الوقف على أصله، وروى عنه: حذفها فى الحالين، وأما باقى القراء فإنهم يحذفونها فى الحالين، ودرا بمعنى دفع، فأبدلت الهمزة ألفًا تخفيفًا، وباغيه: بمعنى طالبه وملتمسه، وهو القارئ به، وجهلاً: جمع جاهل وهو مفعول درا، والمعنى أنه دفع طالبه الجهال المصغين له بكونه رأس آية من التعصب للحذف لصحة الإثبات لغةً ودرايةً، والحق مع (المصنف).

فقد قال العلامة الإسقاطى: «ليس لقالون فيهما إلا الحذف ـ يعنى: فى الحالين، وانفرد أبو الفتح فارس فى قولته على عبد الباقى عن أصحابه عن قالون بالوجهين: الحذف والإثبات، وأثبته فى التيسير ـ وتبعه الشاطبى على ذلك ـ، قال فى النشر: «وقد خالف عبد الباقى فى ذلك سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبى نشيط، ولا عن الحلوانى، وأطال فى بيان ذلك» اهـ.

وهذا معنى قولى:

وقَدْ رَدَّ هـذا الخلفَ فى النشرِ قائلاً

لَهُ الحذفُ فى الاثنينِ وقفًا ومَوْصِلا

أى لقالون حذف الياء فى الْاثنين ـ وهما: التلاق والتناد ـ فى حالة الوقف، وفى حالة الوصل، قال ابن عبد الحق (موصلا) بضم الميم اهـ.

قال الفاسى: (والموهل) اسم مصدر (وهل) والمعنى ووقفًا ووصلاً اهـ، وهما حالان من الهاء فى له أى: واقفًا وواصلاً.

تنبيه: يقرأ لفظ الاثنين بالنقل كنظائره قال:

* فبشر عبادِ افتحْ وقِفْ ساكنًا يدًا *

أمر للمشار إليه بالياء فى قوله يدًا ـ وهو السوسى ـ بفتح الياء فى الوصل فى ﴿**فبشر عبادِ الذين يستمعون القول**﴾ [الزمر: ١٧، ١٨]، وإسكانها فى الوقف، وكذلك ذكر الحافظ أبو عمرو فى التيسير عنه.

وذكر فيه عن أبى حمدون وغيره عن اليزيدى فتحها فى الوصل، وحذفها فى الوقف، ولا خلاف بين الباقين فى حذفها فى الحالين اتباعًا للرسم، ولذلك عدها الناظم فى الزوائد، ووقع فى هذه الكلمة اختلاف كثير.

قال العلامة الفاسى: «وقوله: «فبشر عبادِ افتح» جملة فعلية، وفيها حذف والتقدير: «ويا فبشر عباد افتح ـ وساكنًا حال من ضمير محذوف، والتقدير: وقف عليه أى الياء، ويدا مقدر معه حذف أيضًا أى ذا يدٍ، والمراد باليد النعمة، وهذا التقدير وإن كان متكلفًا؛ فإنه لحاجة دعت إليه، وهو أولى من قول من جعل ساكنًا حالاً من فاعل قف، ويدًا تمييز.

وقال: «أشار بقوله: (ساكنًا يدًا) إلى ترك الحركة باليد؛ لأن المتكلم فى إبطال الشىء أو إثباته يحرك يده فى تضاعيف كلامه؛ فكأنه قال: قف ساكنًا يدًا، ولا تتحرك فى ردٍّ ذلك بسبب ما فيه من الخلاف، وهذا المعنى وإن كان حسنًا غير أن كيفية الوقوف للسوسى تذهب معه، فكان ما ذكرته أولى» انتهى.

وقال ابن عبد الحق: «نبه بذلك على دفع الاعتراض على الوجه الثانى، بمخالفته لأصله من الحذف فى الوقف، لأنه لما فتحها فى الوصل تشبيهًا بياء الإضافة سكنها فى الوقف لها أيضًا ـ أى: تشبيهًا أيضًا بها ـ

على أنه رُوى حذفها له فى الوقف على أصله، فتحصل أن له فى الوصل إثباتها مفتوحة، وفى الوقف وجهان: إثباتها ساكنة وحذفها» اهـ.

وهذا معنى قول أستاذنا بعد قول الحرز:

* وقفْ ساكنًا يدًا على الدال أو يا *

أى: أو على الياء وكل من الوجهين صحيح معمول به، وأيضًا قد تنقلا بفتح التاء والنون أى: انتقل إلينا عن أهل الأداء ـ كما تقرر ـ قال (وفى يرتع خلفٌ زكى) أخبر أن المشار إليه بالزاى من زكى ـ وهو قنبل ـ اختلف عنه فى ﴿**أرسله معنا غدًا يرتع**﴾ [يوسف:١٢] فأبو ربيعة، وابن الصباح: رويا عنه إثبات الياء فى الحالين، وغيرهما الحذف فى الحالين، والباقون بحذفهما فى الحالين، كذا أطلقه، قال فى الإتحاف[1]: «والإثبات فى ﴿**يرتع**﴾ له ـ يعنى لقنبل (رواية ابن مجاهد)، والوجهان فى الشاطبية كالتيسير إلا أن الإثبات ليس من طريقهما كما نبه عليه فى النشر اهـ. فعلم أن له حذف الياء من طريقه دون الإثبات كما قلت (لكن اعتمد) أنت أيها الناقل (له الحذف إذ الإثبات فى النشر أُبْطِلا) أى: أبطل إثباته من الطريق المذكورة له ـ كما مر ـ.

تنبيه: يقرأ لفظ الإثبات بالنقل ـ كما مر ـ» اهـ.

وإلى هنا تم الكلام على ما فى الأصول: أى الحروف المجموعة، وقد شرعت فى الكلام على ما فى الفرش ـ أى: الحروف المنثورة المبسوطة فى السور ـ حرفًا حرفًا ـ فقلت:

(١) الإتحاف ص/ ١١٥.

حكم ما فى سورة البقرة

قال[١]: (واعدنا) (دون ما ألف حلا): أخبر أن المشار إليه بالحاء فى قوله حلا وهو أبو عمرو قرأ (واعدنا) دون ألف ـ أى: بغير ألف بين الواو والعين، لأن الوعد من الله وحده، والباقون بالألف على أنه من الواعدة.

قال فى البحر: «فالله تعالى وعد موسى الوحى وموسى واعد الله تعالى المجىء»، وقوله جميعًا: أى فى جميع القرآن فى قصة موسى فقط وهو ثلاثة مواضع: ﴿**وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة**﴾ هنا [٥١]، ﴿**وواعدنا موسى ثلاثين ليلة**﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿**وواعدناكم جانب الطور الأيمن**﴾ [طه: ٨٠]، ولذا قلت: بها أى بالبقرة وبأعراف وطه فقط تنزلا.

قال العلامة الفاسى: وفى قوله (وعدنا جميعًا) إشكال؛ لأن إطلاق ذلك يقتضى الخلاف فى جميع ما جاء منه، ولم يرد الخلاف إلا فى هذه السورة، والأعراف، وطه، فأما قوله: ﴿**أفمن وعدناه وعدًا حسنًا**﴾ [القصص: ٦١]، و﴿**أو نرينَّك الذى وعدناهم**﴾ [الزخرف: ٤٢]، فلا خلاف فيه، ولو قال (وعدنا وعدناكم بقصر حلا حلا) لانصرف (وعدنا) إلى الموضعين، ووعدناكم إلى الثالث، أو لو قال: (وعدنا مع الأعراف طه حلا حلا) على إرادة: ومع الأعراف طه، أو مع الأعراف وطه، لحصل البيان واندفع الإشكال» اهـ.

---

(١) ترك الشيخ بيتًا وإليك البيت ومعناه، قال:

وقيل الثلاثى حيث جاء يشمها فيخرج قيلا كله قيله فلا

والمعنى: أن لفظ قيل ـ وهو فعل ثلاثى ـ قلبت فيه ألفًا فى الماضى فصار قال، ثم بنى للمفعول فصار قيل، وقد ورد الإشمام فيه، فأوضح الشيخ أن ذلك لا ينطبق على قوله تعالى ﴿**قيلا سلامًا**﴾ ﴿**وقيله يا رب**﴾ لأنهما ليسا أفعالاً.

ورد هذا الإشكال ابن القاصح ونص عبارته: «فإن قيل: ظاهر كلامه العموم فيها - أى فى البقرة وفى غيرها - قيل: لا نسلم ذلك؛ لأنه لما ذكرها فى قصة موسى قضى بالتقييد واقعًا بالقصة فلا يؤخذ فى غيرها لئلا يرد عليه ﴿أفمن وعدناه﴾ ونحو» اهـ.

أى فهو بدون ألف للجميع لعدم صحة المفاعلة فيه. اهـ.

وقوله دون ما ألف: تقييد وليس فيه رمز، فما زائدة، قال:

وقالونُ فى الأحزابِ فى للنبئِ مَعْ
بُيُوتِ النبىِّ الباء شدَّد مُبدلا

قال الشارح فى شرح هذا البيت والذى قبله وهو قوله:

وجمعًا ونردًا فى النبئ وفى النبو
ءَةِ كالهمز كلٌّ غيرَ نافعٍ ابدلا

أخبر أن كل القراء أبدلوا الهمزة فى النبى المجموع جمع السلامة وجمع التكسير والمفرد نحو النبيين والنبيون والأنبياء وأنبياء، وفى النبوة إلا نافعًا فإنه قرأ بالهمز فى جميع ذلك.

ثم أخبر أن قالون خالف أصله فى موضعين فأبدل فيهما ولم يهمز، وهما قوله تعالى فى سورة الأحزاب ﴿إن وهبت نفسها للنبىِّ﴾ [الأحزاب:٥٠]، و ﴿لا تدخلوا بيوت النبى﴾ [الأحزاب:٥٣] وبين كيفية إبداله فيهما؛ ولم يتعرض لكيفية الإبدال فى الباقى.

وكيفية ذلك أن يبدل ما وقع منه بعد الياء الساكنة ياء، ويدغم الياء الساكنة فى الياء المبدلة؛ فيصير اللفظ بياء مشددة وذلك فى النبى والنبيين والنبيون، ويبدل ما وقع بعد الواو الساكنة واوًا وتدغم الواو الساكنة فى

الواو المبدلة، فيصير اللفظ بواو مشددة وذلك فى النبوة، ويبدل ما وقع منه بعد الكسرة ياء ولا يزاد على ذلك؛ وذلك فى الأنبياء وأنبياء، واتفقوا كلهم على إثبات الهمزة المتطرفة التى بعد الألف من لفظ أنبياء والأنبياء فى الوصل والوقف إلا حمزة وهشامًا فإنهما يقفان بتركها، والحجة لنافع فى الهمز أنه الأصل؛ لأنه من النبأ فالنبئ فعيل بمعنى مُفْعِل لأنه مخبر عن الله عز وجل، وقد جاء فى جمعه أنبياء مهموزًا، والحجة لمن قرأ بالإبدال طلب التخفيف لكثرة الاستعمال فى النبىِّ وبابه.

وفائدة قوله مبدلاً: لينص على أن قالون فعل ذلك لما عرض من اجتماع الهمزتين لأن كل واحد من هذين الموضعين بعد همزة مكسورة، ومذهبه فى باب الهمزتين المكسورتين أن يسهل الأولى إلا أن يقع قبلها حرف مد فيبدل فلزمه أن يفعل هنا؛ ما فعل فى (بالسوء إلا) فإنه أبدل ثم أدغم؛ غير أن الوجه متعين هنا لم يرو غيره». اهـ.

وقال بالإبدال ها هنا دون بالسوء إلا لكثرة استعماله فى النبئ اهـ.

ثم إن هذا الإبدال والإدغام له إنما هو فى الوصل؛ وإذا وقف عاد إلى أصله بالهمز من غير إبدال، ولذ قلت: وإنما يشدد مبدلاً لدى الوصل ثم عللت له فقلت: إذًا تسهيل همز كيانه به يلتقى المثلان أى: لأنه إذا همز على أصله اجتمع همزتان مكسورتان منفصلتان، ومذهبه تخفيف الأولى بالتسهيل فيلتقى مثلان فَعَدَل عن التسهيل إلى البدل بعد الياء توصلا؛ إلى الإدغام مبالغة فى التخفيف كما مر، وقولى: (لا الوقف) عطفًا على الوصل المجرور بلدى أى: ولا يشدد عند الوقف لما مر، ولما كان هذا المحل يحتاج إلى التأمل وحفظ المراد قلت: فاعقلا أى: احفظ ما قلته لك، وتأمله لئلا تفهم خلاف المراد.

قال: (ويبصط عنهم غير قنبل اعتلا) قوله: (عنهم) أى: عن هؤلاء المذكورين فى الشطر قبله فى قوله: (صفو حرميه رضى) وهم شعبة ونافع وابن كثير والكسائى إلا قنبلاً ـ أى قرءوا هنا ﴿**والله يقبض ويبصط**﴾ [البقرة:٢٤٥] بالصاد على حسب ما لفظ به لأجل الطاء بعدها، أما يبسط فى غير هذه السورة فإنه بالسين للجميع بلا خلاف؛ ثم كملت هذا الشطر بمحترز قوله: الآتى وفى الخلق بصطة فقلت: وبالسين كل زاده بسطه تلا ـ أى: وقرأ كل القراء ﴿**وزاده بسطة فى العلم**﴾ [البقرة:٢٤٧] فى البقرة بالسين من طريق القصيد لأنها رسمت فى جميع المصاحف بالسين، ثم أخبر أن الباقين بعد (صفو حرميه رضى) قرءوا ﴿**والله يقبض ويبسط**﴾ بالسين حيث قال: (وبالسين باقيهم) أى: باقى القراء ـ وهم: قنبل وأبو عمرو وابن عامر وحفص وحمزة ـ وذكر (الباقين) لئلا يتوهم أن بعضًا يشمها زايًا، والحجة لمن قرأ ﴿**يقبض ويبسط**﴾ وفى الخلق بسطة بالسين الإتيان بهما على الأصل وحملها على ما جاء من لفظها، ثم قال ﴿**وفى الخلق بسطة**﴾ [الأعراف:٦٩] ـ يعنى: أنه اختلافهم فيه كاختلافهم فى: يقبض ويبسط بالبقرة؛ فشعبة ونافع والكسائى والبزى قرءوا بالصاد كما نطق به لما مر، والباقون قرءوا بالسين كما مر أيضًا ثم قال:

* وقُلْ فيهما الوجهانِ قولاً مُوصلا *

أى: فى يقبض ويبسط بالبقرة، وفى الخلق بسطة بالأعراف؛ القراءة بالصاد، والقراءة بالسين للمشار إليهما بقاف قولاً، وميم موصلاً؛ وهما خلاد وابن ذكوان، والحجة لمن قرأ بالوجهين اتباع الأثر، والجمع بين اللغتين، وقوله (مؤصَّلا) أى: منقولاً إلينا بالسند الصحيح أى يوصله قوم إلى قوم لصحته؛ لكن رواية الصاد فيهما عن ابن ذكوان ليس من

طريق الناظم ولا التيسير كما نبه عليه الشمس ابن الجزرى[١] ـ ذكره ابن عبد الحق ـ والذى اعتمده أستاذنا عن مشايخه: القراءة بالصاد فقط فى الأعراف لابن ذكوان بلا خلاف؛ ولذا قلت:

ولَمْ يَرْضَ خُلفًا لابنِ ذكوانَ نشرُهُم

فى الأعرافِ بل فيها لهُ الصادُ أُعْمِلا

أى: بل أعمل الصاد فى الأعراف دون السين لابن ذكوان، كما مر.

مقدمة العلامة الإسقاطى روى عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان؛ السين هنا، والصاد فى الأعراف؛ وبه قرأ الدانى على شيخه عبد العزيز[٢] وهو الذى فى التيسير، وروى سائر أصحاب الأخفش عنه الصاد فيها، وبه قرأ الدانى على سائر شيوخه فى رواية ابن ذكوان، وأما السين فيهما فلم ينقل عن الأخفش[٣] إلا فى رواية هبة الله[٤] وابن المفسر[٥]، ولم يقع ذلك للدانى تلاوة، والعجب! كيف عول عليه الشاطبى ولم يكن من طرقه، ولا من طرق التيسير؟ وعدل عن طريق النقاش التى لم يذكر فى التيسير سواها، فهذا الموضع مما خرج فيه عن التيسير وطرقه كذا فى النشر؛ فعلم من هذا أنه يقرأ بالوجهين هنا السين

(١) النشر ٢/٢٢٨.

(٢) هو عبد العزيز بن جعفر بن محمد الفارسى البغدادى المقرئ النحوى ويعرف بابن أبى غسان، ولد سنة ٣٢٠ هـ، وقرأ على النقاش وغيره، وقرأ عليه أبو عمرو الدانى وقال: كله خيراً فاضلاً ضابطًا صدوقًا وانظر معرفة القراء ١/٣٧٤ والغاية ١/٣٩٢.

(٣) هو هارون بن موسى بن شريك التغلبى الأخفش المقرئ العلم الشهير، توفى سنة ٢٩٢ هـ وراجع السير ١٣/٥٦٦.

(٤) هو هبة الله بن جعفر بن محمد البغدادى المقرئ، كان رأسًا فى القراءات وراجع معرفة القراء ١/٣١٤.

(٥) هو عبد الله بن محمد عبد الله الدمشقى الشافعى المعروف بابن المفسر، فقيه مشهور، عاش بمصر وراجع الغاية ١/٤٥٢.

قال: (ويبصط عنهم غير قنبل اعتلا) قوله: (عنهم) أى: عن هؤلاء المذكورين فى الشطر قبله فى قوله: (صفو حرميه رضى) وهم شعبة ونافع وابن كثير والكسائى إلا قنبلاً ـ أى قرءوا هنا ﴿**والله يقبض ويبصط**﴾ [البقرة:٢٤٥] بالصاد على حسب ما لفظ به لأجل الطاء بعدها، أما يبسط فى غير هذه السورة فإنه بالسين للجميع بلا خلاف؛ ثم كملت هذا الشطر بمحترز قوله: الآتى وفى الخلق بصطة فقلت: وبالسين كل زاده بسطه تلا ـ أى: وقرأ كل القراء ﴿**وزاده بسطة فى العلم**﴾ [البقرة:٢٤٧] فى البقرة بالسين من طريق القصيد لأنها رسمت فى جميع المصاحف بالسين، ثم أخبر أن الباقين بعد (صفو حرميه رضى) قرءوا ﴿**والله يقبض ويبسط**﴾ بالسين حيث قال: (وبالسين باقيهم) أى: باقى القراء ـ وهم: قنبل وأبو عمرو وابن عامر وحفص وحمزة ـ وذكر (الباقين) لئلا يتوهم أن بعضًا يشمها زايًا، والحجة لمن قرأ ﴿**يقبض ويبسط**﴾ وفى الخلق بسطة بالسين الإتيان بهما على الأصل وحملها على ما جاء من لفظها، ثم قال ﴿**وفى الخلق بسطة**﴾ [الأعراف:٦٩] ـ يعنى: أنه اختلافهم فيه كاختلافهم فى: يقبض ويبسط بالبقرة؛ فشعبة ونافع والكسائى والبزى قرءوا بالصاد كما نطق به لما مر، والباقون قرءوا بالسين كما مر أيضًا ثم قال:

* وقُلْ فيهما الوجهانِ قولاً مُوصلا *

أى: فى يقبض ويبسط بالبقرة، وفى الخلق بسطة بالأعراف؛ القراءة بالصاد، والقراءة بالسين للمشار إليهما بقاف قولاً، وميم موصلاً؛ وهما خلاد وابن ذكوان، والحجة لمن قرأ بالوجهين اتباع الأثر، والجمع بين اللغتين، وقوله (مؤصَّلا) أى: منقولاً إلينا بالسند الصحيح أى يوصله قوم إلى قوم لصحته؛ لكن رواية الصاد فيهما عن ابن ذكوان ليس من

طريق الناظم ولا التيسير كما نبه عليه الشمس ابن الجزرى[١] - ذكره ابن عبد الحق - والذى اعتمده أستاذنا عن مشايخه: القراءة بالصاد فقط فى الأعراف لابن ذكوان بلا خلاف؛ ولذا قلت:

ولَمْ يَرْضَ خُلفًا لابنِ ذكوانَ نشرُهُم
فى الأعرافِ بل فيها لهُ الصادُ أُعْمِلا

أى: بل أعمل الصاد فى الأعراف دون السين لابن ذكوان، كما مر.

مقدمة العلامة الإسقاطى روى عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان؛ السين هنا، والصاد فى الأعراف؛ وبه قرأ الدانى على شيخه عبد العزيز[٢] وهو الذى فى التيسير، وروى سائر أصحاب الأخفش عنه الصاد فيها، وبه قرأ الدانى على سائر شيوخه فى رواية ابن ذكوان، وأما السين فيهما فلم ينقل عن الأخفش[٣] إلا فى رواية هبة الله[٤] وابن المفسر[٥]، ولم يقع ذلك للدانى تلاوة، والعجب! كيف عول عليه الشاطبى ولم يكن من طرقه، ولا من طرق التيسير؟ وعدل عن طريق النقاش التى لم يذكر فى التيسير سواها، فهذا الموضع مما خرج فيه عن التيسير وطرقه كذا فى النشر؛ فعلم من هذا أنه يقرأ بالوجهين هنا السين

(١) النشر ٢/٢٢٨.

(٢) هو عبد العزيز بن جعفر بن محمد الفارسى البغدادى المقرئ النحوى ويعرف بابن أبى غسان، ولد سنة ٣٢٠ هـ، وقرأ على النقاش وغيره، وقرأ عليه أبو عمرو الدانى وقال: كله خيراً فاضلاً ضابطًا صدوقًا وانظر معرفة القراء ١/٣٧٤ والغاية ١/٣٩٢.

(٣) هو هارون بن موسى بن شريك التغلبى الأخفش المقرئ العلم الشهير، توفى سنة ٢٩٢ هـ وراجع السير ١٣/٥٦٦.

(٤) هو هبة الله بن جعفر بن محمد البغدادى المقرئ، كان رأسًا فى القراءات وراجع معرفة القراء ١/٣١٤.

(٥) هو عبد الله بن محمد عبد الله الدمشقى الشافعى المعروف بابن المفسر، فقيه مشهور، عاش بمصر وراجع الغاية ١/٤٥٢.

والصاد، فالسين طريق النقاش ـ وهو المذكور فى التيسير ـ وبه قرأ الدانى على شيخه عبد العزيز، والصاد من قراءاته على سائر شيوخه » اهـ[١].

ويقرأ فى الأعراف بالصاد فقط ـ كما تقرر ـ.

تنبيه: يقرأ لفظ الأعراف بالنقل كسابقه. اهـ. قال:

وكُنتم تَمَنَّوْنَ الذى معْ تَفَكَّهُو

نَ عنه على وجْهينِ فافْهَمْ مُحَصَّلا

لما فرغ من الكلمات المعدودة الإحدى والثلاثين المسنده للبزى بلا خلاف ـ ذكر موضعين آخرين اختلف عنه فيهما ـ وهما ﴿ ولقد كنتم تمنون الموت ﴾ [آل عمران:١٤٣]، ﴿ فظلتم تفكهون ﴾ [الواقعة:٦٥].

وقوله: (عنه) أى: عن البزى فيهما وجهان: التشديد وتركه، وقرأ الباقون بتخفيف الباب كله.

قال العلامة الفاسى: والأصل جميعها تاءان: الأولى تاء المضارعة والثانية: تاء التفعل أو التفاعل؛ فالتشديد على إدغام الأولى فى الثانية تخفيفًا، والتخفيف على حذف إحداهما مبالغة فى التخفيف، والمحذوفة الأولى أو الثانية ـ يعنى: عند من خفف على الخلاف المذكور فى بيت تظاهرون » اهـ.

وفى ابن عبد الحق: « أن المحذوف الأولى على الراجح ».

وقوله: (فافهم محصلا) أى: كن أيها المتعلم صاحب فهم فى حال تحصيلك العلم وأدرك ما هو فى القصيدة معلوم، هذا؛ وقد قال أستاذنا: « الصحيح كما فى النشر أن له ترك التشديد فيهما فقط كالباقين وضعف

(١) النشر ٢/٢٢٩.

التشديد له فيهما » اهـ[١].

وفى الإتحاف[٢]: « وأما تشديد التاء من ﴿ كنتم تمنون ﴾ [آل عمران:١٤٣]، و﴿ فظلتم تفكهون ﴾ [الواقعة:٦٥] عن البزِّى بخلفه على ما فى الشاطبية كالتيسير، فهو وإن كان ثابتًا لكنه من رواية الزينبى عن أبى ربيعة عن البزِّى وليس من طرق الكتاب كالنشر، وانفرد بذكر ذلك الدانى من الطرق المذكورة فقط؛ كما يفهم من النشر، وأشار إلى ذلك بقوله فى طيبته (وبعد كنتم ظلتم وصف) ثم اعتذر فى النشر عن ذكرهما بقوله: « ولو إثباتهما فى التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح لما ذكرناهما، لأن طريق الزينبى[٣] لم تكن فى كتابنا، وذكر الدانى لهما اختيار - والشاطبى تبعه إذ لم يكونا من طرق كتابيهما » انتهى[٤].

واعلم أنه فى كلا الوجهين يصل ميم الجمع، أما إذا لم يشدد التاء فظاهر لوقوعها قبل متحرك، وأما إذا شدد التاء فيصلها كما يصل الهاء فى عنه تلهى، ويزاد حرف المد للحجز كآمين، وهذا كله معنى قولى:

ولَمْ يَرضَ بالتشديدِ فى النَّشرِ فيهما

فخَفضهما عنه وللميم أوصلا

وقولى (عنه):أى عن البزى، وفى قولى (وللميم أوصلا) تنبيه على أنه على أصله من صلة الميم بالواو - وإن لم يذكره الناظم - فلقد يفهم من قوله:(وجمع الساكنين هنا انجلا) فإنه لم يوصل لاجتماع الساكنين فيهما.

---

(١) النشر ٢ / ٢٣٥.

(٢) الإتحاف ص/ ١٦٤.

(٣) هو محمد بن موسى بن سليمان الزينبى الهاشمى، مقرئ ضابط محقق للقراءات توفى سنة ٣١٨ هـ وراجع معرفة القراء ١ / ٢٨٥.

(٤) النشر ٢ / ٢٣٥.

والصاد، فالسين طريق النقاش ـ وهو المذكور فى التيسير ـ وبه قرأ الدانى على شيخه عبد العزيز، والصاد من قراءاته على سائر شيوخه » اهـ(١).

ويقرأ فى الأعراف بالصاد فقط ـ كما تقرر ـ.

تنبيه: يقرأ لفظ الأعراف بالنقل كسابقه. اهـ. قال:

وكُنتم تَمَنَّوْنَ الذى معْ تَفَكَّهُو

نَ عنه على وجْهينِ فافْهَمْ مُحَصَّلا

لما فرغ من الكلمات المعدودة الإحدى والثلاثين المسنده للبزى بلا خلاف ـ ذكر موضعين آخرين اختلف عنه فيهما ـ وهما ﴿ ولقد كنتم تمنون الموت ﴾ [آل عمران:١٤٣]، ﴿ فظلتم تفكهون ﴾ [الواقعة:٦٥].

وقوله: (عنه) أى: عن البزى فيهما وجهان: التشديد وتركه، وقرأ الباقون بتخفيف الباب كله.

قال العلامة الفاسى: والأصل جميعها تاءان: الأولى تاء المضارعة والثانية: تاء التفعل أو التفاعل؛ فالتشديد على إدغام الأولى فى الثانية تخفيفًا، والتخفيف على حذف إحداهما مبالغة فى التخفيف، والمحذوفة الأولى أو الثانية ـ يعنى: عند من خفف على الخلاف المذكور فى بيت تظاهرون » اهـ.

وفى ابن عبد الحق: « أن المحذوف الأولى على الراجح ».

وقوله: (فافهم محصلا) أى: كن أيها المتعلم صاحب فهم فى حال تحصيلك العلم وأدرك ما هو فى القصيدة معلوم، هذا؛ وقد قال أستاذنا: « الصحيح كما فى النشر أن له ترك التشديد فيهما فقط كالباقين وضعف

(١) النشر ٢/٢٢٩.

التشديد له فيهما » اهـ[١].

وفى الإتحاف[٢]: « وأما تشديد التاء من ﴿ كنتم تمنون ﴾ [آل عمران:١٤٣]، و﴿ فظلتم تفكهون ﴾ [الواقعة:٦٥] عن البزِّى بخلفه على ما فى الشاطبية كالتيسير، فهو وإن كان ثابتًا لكنه من رواية الزينبى عن أبى ربيعة عن البزِّى وليس من طرق الكتاب كالنشر، وانفرد بذكر ذلك الدانى من الطرق المذكورة فقط؛ كما يفهم من النشر، وأشار إلى ذلك بقوله فى طيبته (وبعد كنتم ظلتم وصف) ثم اعتذر فى النشر عن ذكرهما بقوله: « ولو إثباتهما فى التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح لما ذكرناهما، لأن طريق الزينبى[٣] لم تكن فى كتابنا، وذكر الدانى لهما اختيار - والشاطبى تبعه إذ لم يكونا من طرق كتابيهما » انتهى[٤].

واعلم أنه فى كلا الوجهين يصل ميم الجمع، أما إذا لم يشدد التاء فظاهر لوقوعها قبل متحرك، وأما إذا شدد التاء فيصلها كما يصل الهاء فى عنه تلهى، ويزاد حرف المد للحجز كآمين، وهذا كله معنى قولى:

ولَمْ يَرضَ بالتشديدِ فى النَّشرِ فيهما

فخَفضهما عنه وللميم أوصلا

وقولى (عنه) :أى عن البزى، وفى قولى (وللميم أوصلا) تنبيه على أنه على أصله من صلة الميم بالواو - وإن لم يذكره الناظم - فلقد يفهم من قوله :(وجمع الساكنين هنا انجلا) فإنه لم يوصل لاجتماع الساكنين فيهما.

---

(١) النشر ٢ / ٢٣٥.

(٢) الإتحاف ص/ ١٦٤.

(٣) هو محمد بن موسى بن سليمان الزينبى الهاشمى، مقرئ ضابط محقق للقراءات توفى سنة ٣١٨ هـ وراجع معرفة القراء ١ / ٢٨٥.

(٤) النشر ٢ / ٢٣٥.

حكم ما فى سورة آل عمران

قال[١]: (ويحتمل الوجهين عن غيرهم) لما انقضى كلامه فى (ها أنتم) فيما يرجع إلى اختلاف القراء فى قوله: (ولا ألف فى هأنتم) البيت، وذكر فى توجيه الهاء الموجودة فيه منفردة عن الألف، ومصاحبة لها؛ أن الذى يقتضيه النظر فى قراءة من أشار إليهم بالميم والثاء والهاء فى قوله فى البيت الثانى (من ثابت هدى، وهم: ابن ذكوان والكوفيون والبزى ـ أن تكون (ها) للتنبيه؛ لأنه الألف فى قراءتهم ثابتة، وليس من مذهبهم أن يفصلوا بين الهمزتين بألف، وأن تكون فى قراءة من أشار إليهما بالزاى والجيم فى قوله (زان جملا) وهما: قنبل وورش مبدلة من همزة؛ لأن قنبلاً قرأ بهمزة بعد الهاء، وورشًا فعل فيه ما فعل فى ءأنذرتهم ونحوه من تسهيل الهمزة وترك إدخال الألف وحمله على البدل؛ ذكر أن من عدا المذكورين اقتضى النظر فى قراءتهم احتمال الوجهين؛وهو المراد بقوله: (ويحتمل الوجهين عن غيرهم) وهم: قالون وأبو عمرو وهشام أى: يحتمل أن تكون الهاء

---

(١) ترك الشيخ خمسة أبيات تتعلق بتحديد مواضع لفظ ﴿إبراهيم﴾ المختلف فيه عن ابن عامر، وإليك هذه الأبيات وشرحها:

قال:

وفيها وفى نصٍّ النساءِ ثلاثةٌ ... أواخرُ إبراهامَ لاحَ وحمَّلا
ومعْ آخرِ الأنعامِ حرفًا براءةٍ ... أخيرَ فَخُذْ ضبط الجميعِ ليسْهُلا
بملة صلْ أولى النساءِ وآخرا ... للانعامِ واستغفارٌ فى التوبِ أولا
وفى مريمٍ والنحلِ خمسةُ أحرفٍ ... فثنتانِ فى النملِ وفى مريمٍ تلا
وآخرُ ما فى العنكبوتِ مُنَزَّلاً ... وذاك بجاءتْ رسلُنا قدْ تَوصَّلا

والمعنى: أنه يذكر المواضع المختلف فيها عن ابن عامر وهى ثلاثة مواضع فى النساء، وموضع فى آخر سورة إبراهيم عليه السلام، وموضع فى سورة الأنعام، وموضعان فى سورة التوبة، وموضعان فى النحل، وثلاثة فى مريم، وموضع فى آخر العنكبوت.

التى للتنبيه دخلت على أنتم، وإنما احتمل الوجهان لهؤلاء لأنهم قرءوا بألف بعد الهاء، وهم على أصلوهم فى الهمزتين المفتوحتين من كلمة؛ يدخلون ألفًا بين الهمزتين؛ فلما وجدت عندهم الألف فى ها أنتم احتمل أن يكون الأصل عندهم ءأنتم ثم أبدلوا من الهمزة هاء؛ واحتمل أيضًا أن تكون الهاء للتنبيه دخلت على أنتم ـ ذكره ابن القاصح ـ[1]، وتسهيل أبى عمرو وقالون على خلاف أصلهما فى الهمزة الواحدة للجمع بين اللغتين أو اتباع الأثر؛ لأن مذهبهما تحقيق الهمز المفرد، هذا؛ وما ذكره من كون الهاء مبدلة من همزة لهشام ـ لم يرض به أستاذنا ـ لما يلزم على ذلك من القصر فى ها أنتم مع المد كما يصرح به ـ ويأتى رده، ولذا قلت:

* سِوَى هِشامٍ ففيهِ الهاء لَمْ يكُ مُبْدِلا *[2]

أى: ويحتمل الوجهين عن من ذكر إلا هشامًا فلا يحتمل الوجهين عنده؛ فإن الهاء عنده لم تبدل من الهمزة، فتعين له الوجه الثانى ـ وهو كون الهاء للتنبيه.

وفى الإتحاف: «وأما ها أنتم فالقراء فيها على أربع مراتب؛ وذكر رابعها بهمزة محققة وألف بعد الهاء لابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى، ثم قال: «وهم على مراتبهم فى المنفصل»، ثم قال: «واعلم أن ما ذكر هو المقروء به فقط من طرق هذا الكتاب كالنشر، ومن جملة طرقها طرق الشاطبية، وأما ما زاده الشاطبى ـ رحمه الله تعالى ـ بناءً على احتمال أن الهاء مبدلة من همزة لابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى، من جواز القصر ـ لأن الألف حينئذٍ للفصل ـ فيصير عنده فى

(١) سراج القارى ص/ ١٨١.

(٢) لأن الهاء فى مذهب هشام ليست مبدلة من همزة.

حكم ما فى سورة آل عمران

قال[١]: (ويحتمل الوجهين عن غيرهم) لما انقضى كلامه فى (ها أنتم) فيما يرجع إلى اختلاف القراء فى قوله: (ولا ألف فى هأنتم) البيت، وذكر فى توجيه الهاء الموجودة فيه منفردة عن الألف، ومصاحبة لها؛ أن الذى يقتضيه النظر فى قراءة من أشار إليهم بالميم والثاء والهاء فى قوله فى البيت الثانى (من ثابت هدى، وهم: ابن ذكوان والكوفيون والبزى ـ أن تكون (ها) للتنبيه؛ لأنه الألف فى قراءتهم ثابتة، وليس من مذهبهم أن يفصلوا بين الهمزتين بألف، وأن تكون فى قراءة من أشار إليهما بالزاى والجيم فى قوله (زان جملا) وهما: قنبل وورش مبدلة من همزة؛ لأن قنبلاً قرأ بهمزة بعد الهاء، وورشًا فعل فيه ما فعل فى ءأنذرتهم ونحوه من تسهيل الهمزة وترك إدخال الألف وحمله على البدل؛ ذكر أن من عدا المذكورين اقتضى النظر فى قراءتهم احتمال الوجهين؛وهو المراد بقوله: (ويحتمل الوجهين عن غيرهم) وهم: قالون وأبو عمرو وهشام أى: يحتمل أن تكون الهاء

(١) ترك الشيخ خمسة أبيات تتعلق بتحديد مواضع لفظ ﴿إبراهيم﴾ المختلف فيه عن ابن عامر، وإليك هذه الأبيات وشرحها:

قال:

وفيها وفى نصِّ النساءِ ثلاثةٌ ... أواخرُ إبراهامَ لاحَ وحمَّلا
ومعْ آخرِ الأنعامِ حرفًا برَاءةٍ ... أخيرَ فَخُذْ ضبط الجميعِ ليسْهُلا
بملة صلْ أولى النساءِ وآخرا ... للانعامِ واستغفارٌ فى التوبِ أولا
وفى مريمٍ والنحلِ خمسةُ أحرفٍ ... فثنتانِ فى النملِ وفى مريمٍ تلا
وآخرُ ما فى العنكبوتِ مُنَزَّلا ... وذاك بجاءتْ رسلُنا قدْ تَوصَّلا

والمعنى: أنه يذكر المواضع المختلف فيها عن ابن عامر وهى ثلاثة مواضع فى النساء، وموضع فى آخر سورة إبراهيم عليه السلام، وموضع فى سورة الأنعام، وموضعان فى سورة التوبة، وموضعان فى النحل، وثلاثة فى مريم، وموضع فى آخر العنكبوت.

التى للتنبيه دخلت على أنتم، وإنما احتمل الوجهان لهؤلاء لأنهم قرءوا بألف بعد الهاء، وهم على أصلوهم فى الهمزتين المفتوحتين من كلمة؛ يدخلون ألفًا بين الهمزتين؛ فلما وجدت عندهم الألف فى ها أنتم احتمل أن يكون الأصل عندهم ءأنتم ثم أبدلوا من الهمزة هاء؛ واحتمل أيضًا أن تكون الهاء للتنبيه دخلت على أنتم ـ ذكره ابن القاصح ـ[1]، وتسهيل أبى عمرو وقالون على خلاف أصلهما فى الهمزة الواحدة للجمع بين اللغتين أو اتباع الأثر؛ لأن مذهبهما تحقيق الهمز المفرد، هذا؛ وما ذكره من كون الهاء مبدلة من همزة لهشام ـ لم يرض به أستاذنا ـ لما يلزم على ذلك من القصر فى ها أنتم مع المد كما يصرح به ـ ويأتى رده، ولذا قلت:

* سِوَى هِشامٍ ففيهِ الهاء لَمْ يكُ مُبْدِلا *[2]

أى: ويحتمل الوجهين عن من ذكر إلا هشامًا فلا يحتمل الوجهين عنده؛ فإن الهاء عنده لم تبدل من الهمزة، فتعين له الوجه الثانى ـ وهو كون الهاء للتنبيه.

وفى الإتحاف: «وأما ها أنتم فالقراء فيها على أربع مراتب؛ وذكر رابعها بهمزة محققة وألف بعد الهاء لابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى، ثم قال: «وهم على مراتبهم فى المنفصل»، ثم قال: «واعلم أن ما ذكر هو المقروء به فقط من طرق هذا الكتاب كالنشر، ومن جملة طرقها طرق الشاطبية، وأما ما زاده الشاطبى ـ رحمه الله تعالى ـ بناءً على احتمال أن الهاء مبدلة من همزة لابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى، من جواز القصر ـ لأن الألف حينئذٍ للفصل ـ فيصير عنده فى

(١) سراج القارى ص/ ١٨١.

(٢) لأن الهاء فى مذهب هشام ليست مبدلة من همزة.

ها أنتم هؤلاء لمن ذكر القصر فى ها أنتم مع المد على مراتبهم فى هؤلاء ثم المد فيهما كذلك، فتعقبه فى النشر بأنه مصادم للأصول؛ مخالف للأداء؛ وذكر أن الهاء لا تكون فى مذهب الكوفيين وابن عامر إلا للتنبيه، ومنع احتمال الوجهين لكل القراء» اهـ.

والحاصل أننا إن قلنا إن الهاء مبدلة من همزة الاستفهام وأدخلنا الألف لمن مذهبه ذلك؛ فهى ألف الفصل لا يزاد عليها لأجل الهمزة، وإن قلنا إنها (ها) التنبيه وأدخلنا الألف لمن مذهبه قصر المنفصل أو مده، أو أجرى الوجهين أجرى ذلك فيها، وهذا معنى قول (وكلٌّ على أصلٍ) أى: وكل من القراء على أصله فى المد والقصر.

فإذا علمتَ ذلك فدعْ قولهُ فى الحرز وكَمْ

وجيهٍ به الوجهينِ للكلِّ جَمَّلا

يعنى: أن جماعة من الفضلاء ذى الوجاهة حمل الآخذين عنه على الوجهين فى هائه للكل؛ أى: أجاز أن تكون الهاء فى قراءة الجميع مبدلة من همزة، وأن تكون التى للتنبيه دخلت على أنتم؛ أى: فإذا علمت ما تقرر؛ فاترك قول الحرز (وكم وجيهٍ) إلى آخره أى: اترك العمل به؛ فإنه غير مرضٍ لكما فى النشر ـ، وفيه: «أن الهاء لا يجوز أن تكون فى مذهب ابن عامر والكوفيين والبزى إلا للتنبيه، ولا يصح أن تكون عندهم بدلاً من همزة؛ لأنها لو كانت عندهم بدلاً من همزة لم يزيدوا على مد الأصل[1] بما تقرر، ومن ثم قال العلامة الفاسى: «والطريق الأول هو الأوجه الأحسن ـ أعنى: أن يكون القراء فى ذلك على ثلاث مراتب» اهـ.

(١) أى: المد الطبيعى.

وقد تقدمت وتقدم ما فيها، قال:

* ورفعُ ولا يأمُرْكُمْ رُوحُه سَمَا *

أخبر أن المشار إليهم بالراء من روحه وبسما وهم: الكسائى ونافع وابن كثير وأبو عمرو؛ قرءوا ﴿**ولا يأمركم أن**﴾ [آل عمران: ٨٠] برفع الراء على الاستئناف والضمير المرفوع فيه لبشر، وقيل: لله عزَّ وجلَّ، فتعين للباقين القراءة بنصبها؛ عطفًا على الفعل المنصوب قبله؛ فيكون الضمير المرفوع لبشر لا غير.

قال العلامة الفاسى: «ثم قال والروح من الاستراحة، وسما من السمو، يشير بذلك لظهور معنى الرفع، وفى ابن عبد الحق: روحه بمعنى مروحة أى: مسهلة ـ وهو تعليله المذكور سما اهـ.

قال ابن القاصح[1]: «ويجرى أبو عمرو على أصله فى الإسكان، ودورية فى الاختلاس؛ لأنه على قراءاته مندرج فى قوله (وإسكانُ بارئكمُ ويأمرُكُمْ لَهُ) اهـ.

فهو مستثنى من (سما) ولذا قلت: (سوى أبى عمرو بن العلاء)؛ فإنه مندرج على أصله ـ كما مر ـ وقولى (مما مضى اعلمه واعملا) دليل على ذلك، والذى مضى له هو قوله فى سورة البقرة (وإسكان بارئكم ويأمركم له) البيتين.

حيث أخبر أن إسكان الكلمات الست المذكورة فيهما لأبى عمرو؛ ثم أخبر أن كثيرًا ممن يوصف بالجلالة فى العلم، أخذ للدورى بالاختلاس فحصل مما ذكر أن الدورى له وجهان: الإسكان والاختلاس، وأن السوسى له الإسكان لا غير» اهـ.

(١) سراج القارى: ص/ ١٨٢.

ها أنتم هؤلاء لمن ذكر القصر فى ها أنتم مع المد على مراتبهم فى هؤلاء ثم المد فيهما كذلك، فتعقبه فى النشر بأنه مصادم للأصول؛ مخالف للأداء؛ وذكر أن الهاء لا تكون فى مذهب الكوفيين وابن عامر إلا للتنبيه، ومنع احتمال الوجهين لكل القراء» اهـ.

والحاصل أننا إن قلنا إن الهاء مبدلة من همزة الاستفهام وأدخلنا الألف لمن مذهبه ذلك؛ فهى ألف الفصل لا يزاد عليها لأجل الهمزة، وإن قلنا إنها (ها) التنبيه وأدخلنا الألف لمن مذهبه قصر المنفصل أو مده، أو أجرى الوجهين أجرى ذلك فيها، وهذا معنى قول (وكلٌّ على أصلٍ) أى: وكل من القراء على أصله فى المد والقصر.

فإذا علمتَ ذلك فدعْ قولهُ فى الحرز وَكمْ

وجيهٍ به الوجهينِ للكلِّ جَمَّلا

يعنى: أن جماعة من الفضلاء ذى الوجاهة حمل الآخذين عنه على الوجهين فى هائه للكل؛ أى: أجاز أن تكون الهاء فى قراءة الجميع مبدلة من همزة، وأن تكون التى للتنبيه دخلت على أنتم؛ أى: فإذا علمت ما تقرر؛ فاترك قول الحرز (وكم وجيهٍ) إلى آخره أى: اترك العمل به؛ فإنه غير مرضٍ لكما فى النشر ـ، وفيه: «أن الهاء لا يجوز أن تكون فى مذهب ابن عامر والكوفيين والبزى إلا للتنبيه، ولا يصح أن تكون عندهم بدلاً من همزة؛ لأنها لو كانت عندهم بدلاً من همزة لم يزيدوا على مد الأصل[1] بما تقرر، ومن ثم قال العلامة الفاسى: «والطريق الأول هو الأوجه الأحسن ـ أعنى: أن يكون القراء فى ذلك على ثلاث مراتب» اهـ.

(١) أى: المد الطبيعى.

وقد تقدمت وتقدم ما فيها، قال:

* ورفعُ ولا يأمُرْكُمْ رُوحُه سَمَا *

أخبر أن المشار إليهم بالراء من روحه وبسما وهم: الكسائى ونافع وابن كثير وأبو عمرو؛ قرءوا ﴿**ولا يأمركم أن**﴾ [آل عمران: ٨٠] برفع الراء على الاستئناف والضمير المرفوع فيه لبشر، وقيل: لله عزَّ وجلَّ، فتعين للباقين القراءة بنصبها؛ عطفًا على الفعل المنصوب قبله؛ فيكون الضمير المرفوع لبشر لا غير.

قال العلامة الفاسى: «ثم قال والروح من الاستراحة، وسما من السمو، يشير بذلك لظهور معنى الرفع، وفى ابن عبد الحق: روحه بمعنى مروحة أى: مسهلة ـ وهو تعليله المذكور سما اهـ.

قال ابن القاصح[1]: «ويجرى أبو عمرو على أصله فى الإسكان، ودورية فى الاختلاس؛ لأنه على قراءاته مندرج فى قوله (وإسكانُ بارئكمُ ويأمرُكُمْ لَهُ) اهـ.

فهو مستثنى من (سما) ولذا قلت: (سوى أبى عمرو بن العلاء)؛ فإنه مندرج على أصله ـ كما مر ـ وقولى (مما مضى اعلمه واعملا) دليل على ذلك، والذى مضى له هو قوله فى سورة البقرة (وإسكان بارئكم ويأمركم له) البيتين.

حيث أخبر أن إسكان الكلمات الست المذكورة فيهما لأبى عمرو؛ ثم أخبر أن كثيرًا ممن يوصف بالجلالة فى العلم، أخذ للدورى بالاختلاس فحصل مما ذكر أن الدورى له وجهان: الإسكان والاختلاس، وأن السوسى له الإسكان لا غير» اهـ.

(١) سراج القارى: ص/ ١٨٢.

وألجأه الوزن إلى تقديم أتيتكم على (لما) وهو بعده، ويرجعون على يبغون؛ وهو بعده على حسب ما تأتى له، قال العلامة الفاسى: «ولو قال:

ورفعُ ولا يأمرْكُم رُوحُه سَمَا

وكَسرُ لِما فوز وآتيتُ حَوْلا

بموضعٍ أتَيْنا ويَبْغُون عن حِمَا

وفى يرجعون الغيبُ عاد وقدْ حَلا

لأتى بالترتيب على وجهه اهـ.

قلت: بل لو قال «ورفع ولا يأمركم روح حرمه إلى آخره...»[1] لكان موفيًا بكل المراد على ما تقدم[2].

تنبيه: قال ابن القاصح: ولا يأمركم يقرأ فى البيت بسكون الراء وصلة الميم - وهو الرواية -، ويقرأ بتحريك الراء وسكون الميم على وزن مفاعيلن.[3]

---

(١) الحاء رمز لأبى عمر، أى باستثناء أبى عمرو.

(٢) ترك الشيخ بيتًا وهو:

بيسَ لا نحلٍ ومائدة فقَدْ يُخَصُّ الميتةُ الخِفُّ خُوِّلا

والمعنى أن قول الشاطبى (والميتة الخف خولا) هو قول مطلق يجب أن يقيد بأن لفظ الميتة لغير نافع فيه التخفيف بالنسبة لموضع سورة يس ﴿وءاية لهم الأرض الميتة﴾ فقد قرأها نافع بالتشديد والباقون بالتخفيف، وأما مواضع البقرة والمائدة والنحل فلا خلاف بينهم فى تخفيفها.

(٣) ترك الشيخ بيتًا فى سورة المائدة وهو:

وضَمٌّ استُحِقَّ افتح لحفصٍ وكسرُه وللهمزِ فاكسرْه عند بدءٍ للابْتِلا

والمعنى: توضيح كيفية البدء بهمزة الوصل عند الاختبار فى قراءة حفص، وذلك بفتح ضمة التاء، وفتح كسرة الحاء، فأمره أن يبدأ بكسر همزة الوصل عند الاختبار، أما الباقون فإنهم يبدءون بضم الهمزة لأن الثالث مضموم.

حكم ما فى سورة الأنعام

وحِّدْ فى رأى كُلاّ أمِل مُزنَ صُحْبَةٍ

وفى همزةٍ حسن وفى الراءِ يُجْتلا

بِخُلْف.....

قال ابن القاصح[١]: يريد (رءا) إذا كان فعلاً ماضيًا عينه همزة بعدها ألف وأراد بحرفيه الراء والهمز (كلا) أى كل ما جاء منها فى القرآن قبل حرف متحرك وظهرت فيه الألف نحو ﴿رءا كوكبًا﴾، ﴿رءا أيدهم﴾ أمر بإمالة الراء والهمزة فى الحالين فيها للمشار إليهم وبصحبة فى قوله (مزن صحبة) وهم: ابن ذكوان وحمزة والكسائى وشعبة ومن ضرورة إمالة الهمزة؛ إمالة الألف بعدها ـ كما أن من ضرورة إمالة الألف إمالة الهمزة ـ قال العلامة الفاسى: «والمزن جمع مزنة، والمزنة: السحابة البيضاء، والمطر أيضًا ـ وهو المراد هنا ـ ومنه:

ألمْ تَرَ أنَّ اﷲَ أنْزَلَ مُزْنَةً وعفرُ الظباءِ فِى الكنائسِ تُفقَعُ

والعلم يشبه بالغيث؛ لأن الأرض والقلوب يحييان به، فكأنه قال: علم صحبة. اهـ[٢]. ثم قال: (وفى همزة حسنٌ) أخبر أن المشار إليه بالحاء من (حسن) وهو أبو عمرو؛ أمال الهمزة دون الراء، ثم قال (وفى الراءِ يُجْتلا بُخلفٍ) أخبر أن المشار إليه بالياء من يجتلا ـ وهو السوسى ـ؛ أمال الراء بخلف عنه فقد صار للسوسى وجهان، إمالة الراء والهمزة، وفتح الراء وإمالة الهمزة ـ هذا كلامه ـ والذى فى النشر: إمالة

(١) سراج القارى/ ٢١٠.

(٢) النشر ٢/ ٤٥.

وألجأه الوزن إلى تقديم أتيتكم على (لما) وهو بعده، ويرجعون على يبغون؛ وهو بعده على حسب ما تأتى له، قال العلامة الفاسى: «ولو قال:

ورفعُ ولا يأمرْكُم رُوحُه سَمَا

وكَسرُ لِما فوز وآتيتُ حَوْلا

بموضعٍ أتَيْنا ويَبْغُون عن حِمَا

وفى يرجعون الغيبُ عاد وقدْ حَلا

لأتى بالترتيب على وجهه اهـ.

قلت: بل لو قال «ورفع ولا يأمركم روح حرمه إلى آخره...»[1] لكان موفيًا بكل المراد على ما تقدم[2].

تنبيه: قال ابن القاصح: ولا يأمركم يقرأ فى البيت بسكون الراء وصلة الميم - وهو الرواية -، ويقرأ بتحريك الراء وسكون الميم على وزن مفاعيلن.[3]

---

(١) الحاء رمز لأبى عمر، أى باستثناء أبى عمرو.

(٢) ترك الشيخ بيتًا وهو:

بيسَ لا نحلٍ ومائدة فقَدْ يُخَصُّ الميتةُ الخفُّ خُوِّلا

والمعنى أن قول الشاطبى (والميتة الخف خولا) هو قول مطلق يجب أن يقيد بأن لفظ الميتة لغير نافع فيه التخفيف بالنسبة لموضع سورة يس ﴿وءاية لهم الأرض الميتة﴾ فقد قرأها نافع بالتشديد والباقون بالتخفيف، وأما مواضع البقرة والمائدة والنحل فلا خلاف بينهم فى تخفيفها.

(٣) ترك الشيخ بيتًا فى سورة المائدة وهو:

وضَمُّ استُحِقَّ افتح لحفصٍ وكسرُه وللهمزِ فاكسرْه عند بدءٍ للابْتِلا

والمعنى: توضيح كيفية البدء بهمزة الوصل عند الاختبار فى قراءة حفص، وذلك بفتح ضمة التاء، وفتح كسرة الحاء، فأمره أن يبدأ بكسر همزة الوصل عند الاختبار، أما الباقون فإنهم يبدءون بضم الهمزة لأن الثالث مضموم.

حكم ما فى سورة الأنعام

وحِّدْ فى رأى كُلاّ أمِل مُزنَ صُحْبَةٍ

وفى همزةٍ حسن وفى الراءِ يُجْتلا

بِخُلْف.....

قال ابن القاصح[١]: يريد (رءا) إذا كان فعلاً ماضيًا عينه همزة بعدها ألف وأراد بحرفيه الراء والهمز (كلا) أى كل ما جاء منها فى القرآن قبل حرف متحرك وظهرت فيه الألف نحو ﴿رءا كوكبًا﴾، ﴿رءا أيدهم﴾ أمر بإمالة الراء والهمزة فى الحالين فيها للمشار إليهم وبصحبة فى قوله (مزن صحبة) وهم: ابن ذكوان وحمزة والكسائى وشعبة ومن ضرورة إمالة الهمزة؛ إمالة الألف بعدها - كما أن من ضرورة إمالة الألف إمالة الهمزة - قال العلامة الفاسى: «والمزن جمع مزنة، والمزنة: السحابة البيضاء، والمطر أيضًا - وهو المراد هنا - ومنه:

ألمْ تَرَ أنَّ اﻟ أَنْزَلَ مُزْنَةً وعفرُ الظباءِ فِى الكنائسِ تُفقَعُ

والعلم يشبه بالغيث؛ لأن الأرض والقلوب يحييان به، فكأنه قال: علم صحبة. اهـ[٢]. ثم قال: (وفى همزة حسنٌ) أخبر أن المشار إليه بالحاء من (حسن) وهو أبو عمرو؛ أمال الهمزة دون الراء، ثم قال (وفى الراءِ يُجْتلا بُخلفٍ) أخبر أن المشار إليه بالياء من يجتلا - وهو السوسى -؛ أمال الراء بخلف عنه فقد صار للسوسى وجهان، إمالة الراء والهمزة، وفتح الراء وإمالة الهمزة - هذا كلامه - والذى فى النشر: إمالة

(١) سراج القارى/ ٢١٠.

(٢) النشر ٢/ ٤٥.

الهمزة له فقط كالدورى وعدم إمالة الراء ذكره أستاذنا ـ ولذا قلت: (ولكن رُدَّ هذا الخلفُ الذى فى الهمزِ واختير فتحُها له) أى: واختار فتحها أهل الأداء للسوسى:

إذ طريقُ الحرز ليسَ مُمَيِّلاً لهَا بل للهمْزِ فَقطْ كمـا تَقرَّرَ

وفى شرح ابن عبد الحق «ونبه فى النشر على أن ذكر الناظم إمالة الراء عن السوسى بخلاف عنه مما انفرد به؛ مخالف فيه سائر الناس عن طريق كتابه، قال: (ولا أعلم هذا الوجه روى عن السوسى من طريق الشاطبية والتيسير، بل: ولا من طريق كتابنا ـ يعنى: النشر ـ نعم! رواه عن السوسى صاحب التجريد من طريق أبى بكر القرشى عن السوسى، وليس ذلك من طرق كتابنا» اهـ ـ ولذا تركه فى الطيبة ـ، وإن ذكره فى آخر الباب بقليل» اهـ.

ثم قلت: وفيه أى الحرز (وخلف فيهما مع مضمر مصيب) أى: ذو إصابة ـ أى: وصول إلى الغرض ـ أو: ذو صواب، وهو ضد الخطأ، وكلٌّ صحيح.

أخبر أن المشار إليه بالميم فى مصيب وهو ابن ذكوان، اختلف عنه فيها أى: فى الراء والهمزة إذا كانا مع ضمير منصوب الموضع نحو رءاك، ورءاه، ورءاها.

والخلف المشار إليه أن ابن ذكوان؛ روى عنه إمالة الراء والهمزة، وروى عنه فتحهما، ولذا قلت: (فبالإضجاع والفتحِ قَدْ تَلا).

أى: فقد قرأ بالإضجاع لهما وبالفتح لهما ابن ذكوان، وهاتان قراءتان؛ قلت: (كذا بفتحِ الرَّا وإضجاعِ همزِه) أى: وكما قرأ بفتحهما معًا، وبإمالتهما كذلك، قرأ أيضًا بفتح الراء وإضجاع الهمزة؛ وهذه

قراءة ثالثة. قال أستاذنا: «وظاهر المتن أن فيهما له أربعة:

فتح الراء مع فتح الهمزة وإمالتها، وإمالة الراء معهما أيضًا وليس كذلك؛ بل المقروء له إنما هو الثلاثة المتقدمة، ويمتنع رابعها - وهو: إمالة الراء وفتح الهمزة - عكس الوجه الثالث -؛ ولذا قلت: ولا عكس: أى لهذا الثالث - أى: لم يقرأ بعكسه كما مر -، ثم إذا عرفت ما تقرر وأردت الاقتصار على الصواب فاقرأ بالثلاث قراءات فقط، (مرتلاً) أى: مجودًا ومحسنًا لها ومرتبًا لها على ترتيب الأداء بحسب التلقى.

قال العلامة الفاسى: «والوجه فى قراءة من أمال الراء والهمزة إمالة كبرى، أو صغرى أنه أمال فتحة الهمزة نحو الكسرة لتصح إمالة الألف التى بعدها حيث كانت منقلبة عن ياء، ثم أمال فتحة الراء لإمالة الهمزة بعدها ليعمل اللسان عملاً واحدًا فى الأحرف الثلاثة الممالة - يعنى: الهمزة والألف والراء -، والوجه فى قراءة من أمال الهمزة دون الراء: أن الهمزة لما وليت الألف لم يكن بد من إمالتها، وليست الراء كذلك؛ لأنها لا تليها لإحالة الألف بينهما فلا تلزم إمالتها اهـ.

قلت: ويمكن أن يجاب بهذا عن منع الوجه الرابع المتقدم، وقيل: إنما ترك إمالتها لأنها حرف تكرير، فلو أمالها لكان كالجامع بين أربعة أحرف ممالة يعنى: كأن الراء بسبب كسر اللسان بها تعد حرفين، ويعد معهما: الهمزة والألف فهى حينئذٍ أربعة.

والوجه فى فتح ابن ذكوان مع المضمر فى إحدى الروايتين توسط الألف بوقوع المضمر بعدها، والإمالة تغيير، والتغيير محله الأطراف - يعنى: الألف بعدت عن الطرف باتصال الضمير بها، والوجه فى قراءة من فتح الراء والهمزة؛ أنه أتى بها على الأصل، والاعتماد فى ذلك كله

الهمزة له فقط كالدورى وعدم إمالة الراء ذكره أستاذنا ـ ولذا قلت: (ولكن رُدَّ هذا الخلفُ الذى فى الهمزِ واختير فتحُها له) أى: واختار فتحها أهل الأداء للسوسى:

إذ طريقُ الحرز ليسَ مُمَيِّلاً لهَا بل للهمْزِ فَقطْ كمـا تَقرَّرَ

وفى شرح ابن عبد الحق «ونبه فى النشر على أن ذكر الناظم إمالة الراء عن السوسى بخلاف عنه مما انفرد به؛ مخالف فيه سائر الناس عن طريق كتابه، قال: (ولا أعلم هذا الوجه روى عن السوسى من طريق الشاطبية والتيسير، بل: ولا من طريق كتابنا ـ يعنى: النشر ـ نعم! رواه عن السوسى صاحب التجريد من طريق أبى بكر القرشى عن السوسى، وليس ذلك من طرق كتابنا» اهـ ـ ولذا تركه فى الطيبة ـ، وإن ذكره فى آخر الباب بقليل» اهـ.

ثم قلت: وفيه أى الحرز (وخلف فيهما مع مضمر مصيب) أى: ذو إصابة ـ أى: وصول إلى الغرض ـ أو: ذو صواب، وهو ضد الخطأ، وكلٌّ صحيح.

أخبر أن المشار إليه بالميم فى مصيب وهو ابن ذكوان، اختلف عنه فيها أى: فى الراء والهمزة إذا كانا مع ضمير منصوب الموضع نحو رءاك، ورءاه، ورءاها.

والخلف المشار إليه أن ابن ذكوان؛ روى عنه إمالة الراء والهمزة، وروى عنه فتحهما، ولذا قلت: (فبالإضجاع والفتحِ قَدْ تَلا).

أى: فقد قرأ بالإضجاع لهما وبالفتح لهما ابن ذكوان، وهاتان قراءتان؛ قلت: (كذا بفتحِ الرَّا وإضجاعِ همزِه) أى: وكما قرأ بفتحهما معًا، وبإمالتهما كذلك، قرأ أيضًا بفتح الراء وإضجاع الهمزة؛ وهذه

قراءة ثالثة. قال أستاذنا: « وظاهر المتن أن فيهما له أربعة:

فتح الراء مع فتح الهمزة وإمالتها، وإمالة الراء معهما أيضًا وليس كذلك؛ بل المقروء له إنما هو الثلاثة المتقدمة، ويمتنع رابعها - وهو: إمالة الراء وفتح الهمزة - عكس الوجه الثالث -؛ ولذا قلت: ولا عكس: أى لهذا الثالث - أى: لم يقرأ بعكسه كما مر -، ثم إذا عرفت ما تقرر وأردت الاقتصار على الصواب فاقرأ بالثلاث قراءات فقط، (مرتلاً) أى: مجوداً ومحسناً لها ومرتباً لها على ترتيب الأداء بحسب التلقى.

قال العلامة الفاسى: « والوجه فى قراءة من أمال الراء والهمزة إمالة كبرى، أو صغرى أنه أمال فتحة الهمزة نحو الكسرة لتصح إمالة الألف التى بعدها حيث كانت منقلبة عن ياء، ثم أمال فتحة الراء لإمالة الهمزة بعدها ليعمل اللسان عملاً واحداً فى الأحرف الثلاثة الممالة - يعنى: الهمزة والألف والراء -، والوجه فى قراءة من أمال الهمزة دون الراء: أن الهمزة لما وليت الألف لم يكن بد من إمالتها، وليست الراء كذلك؛ لأنها لا تليها لإحالة الألف بينهما فلا تلزم إمالتها اهـ.

قلت: ويمكن أن يجاب بهذا عن منع الوجه الرابع المتقدم، وقيل: إنما ترك إمالتها لأنها حرف تكرير، فلو أمالها لكان كالجامع بين أربعة أحرف ممالة يعنى: كأن الراء بسبب كسر اللسان بها تعد حرفين، ويعد معهما: الهمزة والألف فهى حينئذٍ أربعة.

والوجه فى فتح ابن ذكوان مع المضمر فى إحدى الروايتين توسط الألف بوقوع المضمر بعدها، والإمالة تغيير، والتغيير محله الأطراف - يعنى: الألف بعدت عن الطرف باتصال الضمير بها، والوجه فى قراءة من فتح الراء والهمزة؛ أنه أتى بها على الأصل، والاعتماد فى ذلك كله

على اتباع الأثر مع صحته لغة » انتهى.

هذا حكم ما إذا وقع راء قبل متحرك - كما مر -، ثم شرع فى حكم ما إذا وقع قبل ساكن فقال:

وقَبلَ سُكونِ الرَّا أَمِلْ فِي صَفَايد

بِخُلْفٍ وقلْ فى الهمز خلفٌ يقى صلا

أمر بإمالة الراء من (رءا) إذا وقع قبل ساكن لمن أشار إليهم بالفاء والصاد والياء فى قوله (فى صفايد) وهم: حمزة وأبو بكر والسوسى، ثم قال (بخلف) يعنى: عن المذكور منهم آخراً - وهو السوسى - وأراد بالسكون سكون لام الوصل، وهى لام التعريف نحو ﴿ رءا القمر ﴾ [الأنعام:٧٧] و﴿ رءا الشمس ﴾ [الأنعام:٧٨] و﴿ رءا المجرمون ﴾ [الكهف:٥٣] وما أشبه ذلك، ثم أخبر أن المشار إليهما بالياء والصاد فى قوله (يقى صلا) وهما: السوسى وأبو بكر - أمالا الهمزة عنهما - فحصل من مجموع الترجمتين أن السوسى عنه وجهان: إمالة الراء والهمزة وفتحهما؛ لأنه ذكر عنه خلافًا فى كل واحدة منهما؛ وأن أبا بكر عنه وجهان: إمالة الراء والهمزة معًا، وإمالة الراء دون الهمزة؛ لأنه ذكر عنه إمالة الراء بلا خلاف، وإمالة الهمزة بخلاف؛ وأن حمزة عنه إمالة الراء وفتح الهمزة بلا خلاف، وأن الباقين عنهم فتحهما بلا خلاف - هذا ظاهر كلام الناظم - والذى فى النشر خلافه، قال ابن عبد الحق: « ونبه فى النشر على أن إمالة الهمزة عن شعبة بخلاف عنه، وإمالتها عن السوسى بخلاف عنه، ليست من طرق كتاب النشر التى من جملتها طرق الشاطبية والتيسير، وأن الصواب من تلك الطرق: الاقتصار لشعبة على إمالة الراء دون الهمزة، وللسوسى على فتح الهمزة والراء؛ ولذا قلت:

إمـالةُ راءٍ دون همزٍ لشعبـةٍ
صوابٌ وللسوسى فَتْحهُما انْجلا

قوله: (دون همز) أى: دون إمالة همزه قال ـ يعنى فى النشر ـ «وبعض أصحابنا ممن يأخذ بظاهر الشاطبية يأخذ للسوسى فى ذلك أربعة أوجه: فتحهما وإمالتهما وفتح الراء وإمالة الهمزة وعكسه.

ولا يصح منها من الطرق المذكورة سوى الأول، وأما الثانى فمن غير تلك الطرق، وإمالة الثالث: فلم يصح من طريق السوسى البتة ـ وإن لم يكن عنه ـ وأما الرابع: فلا نعلم وروده عن السوسى بطريق من الطرق» اهـ ملخصًا كلام ابن عبد الحق.

تنبيه: قول النظام (يقى) صلا، قال بعض الشراح صلا النار بفتح الصاد والقصر والكسر، وإنما قال (خُلفٌ يَقِى صِلا) لأن نقل العلم لنفع الخلق بحفظ صاحبه من حر النار، وفى الكلام حذف والتقدير: (علم خلف) أو (خلف يقى علمه) انتهى.

قال: (ومد بخلف ماج) أمر للمشار إليه بالميم من ماج ـ وهو: ابن ذكوان بمد هاء اقتده بخلاف عنه، فتعين لغير ابن عامر القراءة بإسكانها: أى أشبع كسرته حتى يتولد منه ياء، والوجه فى تحريكها كونها ضمير الاقتداء المفهوم من الهدى، أو ضمير الهدى، ووجه وصلها بياء تشبيهها بهاء الكناية فحركت بوصل وبغير وصل كما فعل فى ﴿**أرجه**﴾ و﴿**ألقه**﴾ قال الفاسى: «والقصر عن ابن ذكوان من زيادات القصيد؛ لأنه لم يذكر فى التيسير عنه سوى المد، وذكر ابن مجاهد[1] فى قراءة السبع له القصر.

(١) النشر ٢/ ١٤٢.

على اتباع الأثر مع صحته لغة » انتهى.

هذا حكم ما إذا وقع راء قبل متحرك - كما مر -، ثم شرع فى حكم ما إذا وقع قبل ساكن فقال:

وقَبلَ سُكونِ الرَّا أَمِلْ فيِ صَفَايد

بِخُلْفٍ وقلْ فى الهمز خلفٌ يقى صلا

أمر بإمالة الراء من (رءا) إذا وقع قبل ساكن لمن أشار إليهم بالفاء والصاد والياء فى قوله (فى صفايد) وهم: حمزة وأبو بكر والسوسى، ثم قال (بخلف) يعنى: عن المذكور منهم آخرًا - وهو السوسى - وأراد بالسكون سكون لام الوصل، وهى لام التعريف نحو ﴿ رءا القمر ﴾ [الأنعام:٧٧] و﴿ رءا الشمس ﴾ [الأنعام:٧٨] و﴿ رءا المجرمون ﴾ [الكهف:٥٣] وما أشبه ذلك، ثم أخبر أن المشار إليهما بالياء والصاد فى قوله (يقى صلا) وهما: السوسى وأبو بكر - أمالا الهمزة عنهما - فحصل من مجموع الترجمتين أن السوسى عنه وجهان: إمالة الراء والهمزة وفتحهما؛ لأنه ذكر عنه خلافًا فى كل واحدة منهما؛ وأن أبا بكر عنه وجهان: إمالة الراء والهمزة معًا، وإمالة الراء دون الهمزة؛ لأنه ذكر عنه إمالة الراء بلا خلاف، وإمالة الهمزة بخلاف؛ وأن حمزة عنه إمالة الراء وفتح الهمزة بلا خلاف، وأن الباقين عنهم فتحهما بلا خلاف - هذا ظاهر كلام الناظم - والذى فى النشر خلافه، قال ابن عبد الحق: « ونبه فى النشر على أن إمالة الهمزة عن شعبة بخلاف عنه، وإمالتها عن السوسى بخلاف عنه، ليست من طرق كتاب النشر التى من جملتها طرق الشاطبية والتيسير، وأن الصواب من تلك الطرق: الاقتصار لشعبة على إمالة الراء دون الهمزة، وللسوسى على فتح الهمزة والراء؛ ولذا قلت:

إمـــالةُ راءٍ دون همزٍ لشعبـــةٍ
صوابٌ وللسوسى فَتْحهُما انْجلا

قوله: (دون همز) أى: دون إمالة همزه قال ـ يعنى فى النشر ـ «وبعض أصحابنا ممن يأخذ بظاهر الشاطبية يأخذ للسوسى فى ذلك أربعة أوجه: فتحهما وإمالتهما وفتح الراء وإمالة الهمزة وعكسه.

ولا يصح منها من الطرق المذكورة سوى الأول، وأما الثانى فمن غير تلك الطرق، وإمالة الثالث: فلم يصح من طريق السوسى البتة ـ وإن لم يكن عنه ـ وأما الرابع: فلا نعلم وروده عن السوسى بطريق من الطرق» اهـ ملخصًا كلام ابن عبد الحق.

تنبيه: قول النظام (يقى) صلا، قال بعض الشراح صلا النار بفتح الصاد والقصر والكسر، وإنما قال (خُلفٌ يَقِى صِلا) لأن نقل العلم لنفع الخلق بحفظ صاحبه من حر النار، وفى الكلام حذف والتقدير: (علم خلف) أو (خلف يقى علمه) انتهى.

قال: (ومد بخلف ماج) أمر للمشار إليه بالميم من ماج ـ وهو: ابن ذكوان بمد هاء اقتده بخلاف عنه، فتعين لغير ابن عامر القراءة بإسكانها: أى أشبع كسرته حتى يتولد منه ياء، والوجه فى تحريكها كونها ضمير الاقتداء المفهوم من الهدى، أو ضمير الهدى، ووجه وصلها بياء تشبيهها بهاء الكناية فحركت بوصل وبغير وصل كما فعل فى ﴿**أرجه**﴾ و﴿**ألقه**﴾ قال الفاسى: «والقصر عن ابن ذكوان من زيادات القصيد؛ لأنه لم يذكر فى التيسير عنه سوى المد، وذكر ابن مجاهد[1] فى قراءة السبع له القصر.

(١) النشر ٢/ ١٤٢.

قال فى الإتحاف[١]: «والإشباع رواية الجمهور عنه، والاختلاس طريق زيد عن الرملى عن الصورى عنه ـ كما فى النشر[٢] ـ قال فيه: «وقد رواها الشاطبى ـ رحمه الله تعالى ـ عنه ـ أى: عن ابن ذكوان ـ ولا أعلمها وردت عنه من طريقه، ولا شك فى صحتها عنه؛ لكنها عزيزة من طرق كتابنا» اهـ كلام الإتحاف.

ولهذا قلت: (والقصر وليس من طريق الحرز) يعنى: فلم يقرأ به من طريقه؛ بل له ـ أى: لابن ذكوان ـ (احجُل): أى المعظم من العلماء، (طولاً) أى: أشبع المد ـ كما مر ـ وقال المنصورى فى منظومته:

إشباعُ كسر اقتدِه الجمهور ... عن ابنِ ذكوانَ وهوَ المَشْهُور

وقصرُهـا لزيدِ عن رَمْلى ... ولَمْ يكُنْ طريـقَ شاطبى

وقال الوافرافى فى مقصورته:

طريقةُ الأخفشِ تُحلْ باقْتَده ... المدُّ إذ مـاجَ الخلافَ يُعْتَرَى

ولمْ أجِـدْ من ينسبُ القصرُ له ... بل هُوَ للصُورى رواه من رَوَى

ومن يقـل بقصره أراه قـد ... أوْقَعَـهُ التقليـد فى بحر الهوى

وقوله ماجَ فعل ماض من الموج وهو الاضطراب، وفيه إشارة إلى أنه متكلم فيه ـ كما مر ـ.

(١) الإتحاف/ ٢١٣.

(٢) النشر ٢/ ١٤٢.

حكم ما فى سورة الأعراف

قال:

* وفِي الرُشدِ حرِّكْ وافتحِ الضمَّ شلشلا *

أمر للمشار إليهما بالشين من شلشلا وهما: حمزة والكسائى - بفتح ضم الراء وتحريك الشين بالفتح من (سبيل الرشد) أى: أوقع التحريك بالفتح فى شين الرشد، وفتح الضم فى رائه حالة كونه شلشلا: أى خفيفًا؛ ثم أخبر أن أبا عمرو قرأ بالتقييد المذكور فى سورة الكهف بقوله (وفى الكهفِ حسناهُ أى: حسنًا: الرشد الذى فى هذه السورة وهما: التحريك بالفتح فى شينه، وفتح الضم الذى فى رائه، فتعين لمن لم يذكره فى الترجمتين: القراءة بضم الراء وإسكان الشين.

قال العلامة الفاسى: «وفى قوله (وفى الكهف حسناه) إشكال لأن فى الكهف ثلاثة مواضع:

أحدها: ﴿وهيئ لنا من أمرنا رشدًا﴾ [الكهف: ١٠].

والثانى: ﴿لأقرب من هذا رشدًا﴾ [الكهف: ٢٤].

والثالث: ﴿مما علمت رشدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

والخلاف إنما هو فى الثالث، والعذر له ضيق المكان، مع اشتهار ذلك فى الثالث دون الأول والثانى، ولو قال: (وآخر كهف حُزْ) لحصل المقصود من غير إشكال» اهـ. ولذلك قيدته بقولى:

* وهو الذى بعلمت أوصلا *

أى: اتصل، وفى بعض الشروح «ولم يقيد بآخر الكهف اعتمادًا على

قال فى الإتحاف[١]: «والإشباع رواية الجمهور عنه، والاختلاس طريق زيد عن الرملى عن الصورى عنه ـ كما فى النشر[٢] ـ قال فيه: «وقد رواها الشاطبى ـ رحمه الله تعالى ـ عنه ـ أى: عن ابن ذكوان ـ ولا أعلمها وردت عنه من طريقه، ولا شك فى صحتها عنه؛ لكنها عزيزة من طرق كتابنا» اهـ كلام الإتحاف.

ولهذا قلت: (والقصر وليس من طريق الحرز) يعنى: فلم يقرأ به من طريقه؛ بل له ـ أى: لابن ذكوان ـ (احجُل): أى المعظم من العلماء، (طولاً) أى: أشبع المد ـ كما مر ـ وقال المنصورى فى منظومته:

إشباعُ كسر اقتدِه الجمهور ... عن ابنِ ذكوانَ وهوَ المَشْهُور
وقصرُها لزيدِ عن رَمْلى ... ولَمْ يكُنْ طريقَ شاطبى

وقال الوافرافى فى مقصورته:

طريقةُ الأخفشِ تُحلْ باقْتَده ... المدُّ إذ ماجَ الخلافَ يُعْتَرَى
ولمْ أجِدْ من ينسبُ القصرُ له ... بل هُوَ للصُورى رواه من رَوَى
ومن يقل بقصره أراه قد ... أوْقَعَهُ التقليد فى بحر الهوى

وقوله ماجَ فعل ماض من الموج وهو الاضطراب، وفيه إشارة إلى أنه متكلم فيه ـ كما مر ـ.

(١) الإتحاف/ ٢١٣.
(٢) النشر ٢/ ١٤٢.

حكم ما فى سورة الأعراف

قال:

* وفيِ الرُشدِ حرِّكْ وافتحِ الضمَّ شلشلا *

أمر للمشار إليهما بالشين من شلشلا وهما: حمزة والكسائى - بفتح ضم الراء وتحريك الشين بالفتح من (سبيل الرشد) أى: أوقع التحريك بالفتح فى شين الرشد، وفتح الضم فى رائه حالة كونه شلشلا: أى خفيفًا؛ ثم أخبر أن أبا عمرو قرأ بالتقييد المذكور فى سورة الكهف بقوله (وفى الكهفِ حسناهُ أى: حسنًا: الرشد الذى فى هذه السورة وهما: التحريك بالفتح فى شينه، وفتح الضم الذى فى رائه، فتعين لمن لم يذكره فى الترجمتين: القراءة بضم الراء وإسكان الشين.

قال العلامة الفاسى: «وفى قوله (وفى الكهف حسناه) إشكال لأن فى الكهف ثلاثة مواضع:

أحدها: ﴿وهيئ لنا من أمرنا رشدًا﴾ [الكهف: ١٠].

والثانى: ﴿لأقرب من هذا رشدًا﴾ [الكهف: ٢٤].

والثالث: ﴿مما علمت رشدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

والخلاف إنما هو فى الثالث، والعذر له ضيق المكان، مع اشتهار ذلك فى الثالث؛ دون الأول والثانى، ولو قال: (وآخر كهف حُزْ) لحصل المقصود من غير إشكال» اهـ. ولذلك قيدته بقولى:

* وهو الذى بعلمت أوصلا *

أى: اتصل، وفى بعض الشروح «ولم يقيد بآخر الكهف اعتمادًا على

أن المختلف فيه فى الموضعين وقع فى قصة موسى، وإلا ففى الكهف ثلاثة مواضع ـ لا خلاف فى الموضعين ـ اهـ.

والوجه فى قراءته أنهما لغتان كالبُخْل والبَخَل، والسُقْم والسَقَم، وروى عن أبى عمرو بن العلاء أنه فرق بينهما فى المعنى فقال: «الرُشد: بالضم والإسكان: الصلاح؛ ومنه قوله تعالى: ﴿**فإن ءانستم منهم رشدًا**﴾ [النساء:٦]. والرَشَد بفتحتين: الدين؛ ومنه ﴿**فأولئك تحروا رَشدًا**﴾ [الجن:١٤] أى: دينًا، وقرئ فى الشاذ (سبيل الرشاد) بالألف ذكره الفاسى اهـ.

حكم ما فى سورة يونس عليه السلام

قال: (وكم صحبة يا كاف) أخبر أن المشار إليهم بالكاف من كم وبصحبة وهم: ابن عامر وحمزة والكسائى وشعبة ـ أمالوا الياء من ﴿**كهيعص**﴾ إمالة محضة، وأتى بلفظ يا مقصورًا كالذى تجعله حكاية للفظ القرآن، عبر عن السورة بقوله (كاف) لأن الكاف أول حروفها، ثم قال: (والخلف ياسر) أخبر أن المشار إليه بالياء من ياسر وهو السوسى أمال الياء من ﴿**كهيعص**﴾ إمالة محضة بخلاف عنه، أى: له الفتح والإمالة، والياسر فى اللغة: هو اللاعب بقداح الميسر ـ ذكره ابن القاصح[1] ـ هو هنا بمعنى مصيب كما فى ابن عبد الحق، هذا، وإمالة السوسى للياء ليس من طريق النشر، قال فى الإتحاف[2]: «وأما الياء فالمشهور عنه ـ يعنى: أبا عمرو ـ فتحها من روايتيه ـ وهو المراد بقول الطيبة: والخلف ـ يعنى فى الياء ـ قلَّ لثالثٍ.

(١) سراج القارى/ ٢٤١.
(٢) الإتحاف/ ٢٩٧.

وقد روى عنه إمالتها من طريق ابن فرج عن الدورى، وأما السوسى فقد وردت عنه من غير طريق كتابنا التى هى طريق النشر، وما فى التيسير من أنه قرأ بها للسوسى على فارس بن أحمد ليس من طريق أبى عمران ـ التى هى طريق التيسير ـ والعذر للشاطبى فى اتباعه ـ كما نبه عليه فى النشر[1]. ولذا قلت: (وفى النشر عنه الفتحُ يُرْوى ويُجْتلا) أى: ينكشف ويتضح الفتح عن السوسى دون غيره» اهـ. قال:

وتتبعانِ النونَ خف مدا وما ج بالفتح والإسكان قبل مثقلا

تتبعان مبتدأ، النون خف: خبره؛ والعائد محذوف ـ أى: فيه مدًا تمييز، وماج: فعل ماضٍ ـ أى: اضطرب ـ والضمير لتتبعان، مثقلاً: حال منه؛ قيل: مبنى على الضم لقطع الإضافة ـ أى: قبل الفتح ـ يعنى: قرأ ابن ذكوان ﴿**فاستقيما ولا تتبعان**﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النون على أنها نون رفع الفعل؛ كنون رجلان ويفعلان ولا للنفى، والجملة حالية ـ أى: فاستقيما غير متبعين، أو مستأنفة أى: ولستما تتبعان، أو خبرية بمعنى النهى كقوله ﴿**لا تعبدون إلا الله**﴾ [البقرة: ٨٣] ولا للنهى، والنون نون التوكيد خففت.

وقيل: أكد بالحقيقة على مذهب يونس، فتعين للباقين القراءة بتشديدها على أن لا للنهى، ولذا أكد بالنون؛ لأن تأكيد النهى ضعيف، ثم قال: «اضطرب النقل عن ابن ذكوان بين ما ذكرنا، وبين الفتح والإسكان حال كون النون مثقلة ـ أى: فتح الباء وإسكان التاء قبلها، وتثقيل النون من تبع يتبع ـ كعلم يعلم ـ والنون ثقيلة للتأكيد، ولم يذكر صاحب التيسير هذا الاضطراب لأن العمدة على الأول، وهو الذى لم يذكر الدانى عن

(١) النشر ٢/ ٦٩.

ابن ذكوان فى التيسير سواه ـ كما فى النشر ـ ولذا قلت :

وفِي النَّشْرِ خفَّ النون مَعْ كسْرِ يَائِه

وتشديد تاءٍ مثلَ ما قال أوَّلا

أى : (وتخفيف النون إلى آخره) هو الذى ثبت فى النشر، وقوله (وتشديد) أى ومع تشديد تاء ـ يعنى : تاؤه الثانية ـ لأن الأولى لا يتصور فيها ذلك، وقوله : (مثل ما قال) أى فى الحرز أولاً وهو : (وتتبعان النون خف مدا) وأشار بخف مدا إلى أن النطق به خفيفًا أقصر مدًا من النطق به ثقيلاً[1].

---

(١) ترك الشيخ ستة أبيات فى سورة هود وإليك الأبيات والمراد منها . قال :

فعَميتْ اضمُمْه وثقِّل شذًا عَلا ... وللكلِّ تحتَ النَّملِ ليسَ مُثَقَّلا

ثَمودُ معَ الفرقانِ والعنكبوتِ لَمْ ... ينوَّنْ على فصلٍ وفى النجمِ فُصِّلا

بهادْ لديهم سكنَّ الدالَ إن تقفْ ... وبالمدِّ قِفْ عنـد المنـوَّنِ مُبْدِلا

وفاسرِ أن أسرِ أصلٌ دَنا وقِفْ ... بترقيقِ راءٍ فى أن أسر لِمَن خلا

كذا رجَّحَ الباقونَ فِيهِم وكُلُّهم ... يُرَجِّحُه فى مَاسرِ قَطْعًا ومُوصَلا

وهمزةُ أسرِ اكسرِ لدى البدءِ إن تَقِفْ ... على أن لدى أصلٍ دنا قِفْ للابْتِلا

والمعنى فى البيت الأول أن قوله تعالى ﴿ فعميت عليكم ﴾ ـ قرأها الكوفيون غير شعبة بضم العين وتشديد الميم فى سورة هود فقط، وأما ﴿ فعميت عليهم الأنباء ﴾ بالقصص فلا خلاف فى فتح عينها وتخفيفها للجميع ـ فخصص إطلاق الشاطبى فى سورة هود .

وأما معنى البيت الثانى والثالث فهو الإشارة إلى أن من قرأ (ثمود) فى قوله تعالى ﴿ ألا إن ثمود كفروا ﴾ بتنوين الدال، وقف حينئذٍ بالألف المبدلة من التنوين، وأجرى الروم فى لثمود المجرور باللام، فيصبح لجميع القراء ثلاثة العارض مع السكون، إلا الكسائى فيزيد عنهم بوجه الروم على القصر .

وأما معنى الأبيات الثلاثة الأخيرة : فهو أن كلمة (فاسر) حيث جاءت تقرأ بتفخيم الراء فى حالة الوقف لمن قرأ بالقطع فى الهمزة أو بالوصل فيها لعروض سكونه فى حالة الوقف بعد فتح، ورجح بعضهم الترقيق فيه؛ لأن أصله فاسرى بياء محذوفة، أما ﴿ أن اسر ﴾ فى الشعراء وطه فترقق للواصلين فى الهمزة فقط، وصلاً ووقفًا، وإذا كان البدء اختباريًا بكلمة ﴿ أسر ﴾ فالبدء بكسر الهمزة للواصلين وفتحها للقاطعين .

حكم ما فى سورة يوسف عليه السلام

اعلم أن فى ﴿ **يا بشراى** ﴾ [يوسف:١٩] لأبى عمرو ثلاثة أوجه: الفتح وعليه عامة أهل الأداء، والإمالة المحضة، والتقليل بين بين، وكلها فى الحرز، وأخبر بتفضيل الفتح له؛ لأن كتب الأئمة مطبقة عليه؛ ولم يذكر فى التيسير غيره، وعلة ذلك أن ألف التأنيث لما رسمت فيه ألفًا فى جميع المصاحف ولم ترسم ياءً لئلا يجمع بين يائين فى الصورة فى كلمة واحدة أعطاها الفتح ليسلم لها بذلك المعنى الذى لأجله خولف بها عند أشكالها؛ لأنه لو أمالها وما قبلها لنحى بها نحو الياء التى فر منها إلى الألف فى الرسم والوجه فى الإمالة المحضة أن ﴿ **بشراى** ﴾ من ذوات الياء؛ وياء الإضافة فى حكم الانفصال، وأما بين بين فالتوسط بين كلا الأمرين - يعنى: إعطاؤه من الإمالة حظًا لا يبلغ به درجة الإمالة الكبرى - كما ذكره الفاسى -، والإمالة المحضة هى القياس فى قراءته، والفتح والتقليل خارجان عن الأصل الذى سلكه، وفى النشر[١]: الفتح أصح رواية والإمالة أقيس، ثم إن الترتيب الذى نقلناه عن أستاذنا تقديم الفتح؛ ثم بعده الإمالة؛ ثم بعده التقليل؛ كما قلت:

وبُشْرَايَ فافْتحْ ثُمَّ مِلْ ثُمَّ مَلِّلاَ

عنِ ابنِ التلا الترتيب والفتح فُضِّلا

وقوله: (ملْ) فعل أمر أصله ميل - أى أوقع الإمالة.

قال (معًا وصل حاشا حج) أخبر أن المشار إليه بالحاء من حج - وهو أبو عمرو - قرأ ﴿ **وقلن حاشا لله ما هذا بشراً** ﴾ [يوسف:٣١]، ﴿ **قلن حاش لله**

(١) النشر ٢ / ٤٠.

ما علمنا عليه من سوء﴾ [يوسف:٥١]، بألف بعد الشين فى الوصل فقط على أصل الكلمة كما نطق به، وقوله: (وصل مبتدأ حاش مضاف إليه، (معًا) حال من المضاف إليه، و(حج): خبر المبتدأ.

قال العلامة الفاسى: «وترتيب البيت (وصل كلمتى حاشا حج ـ أى: اقرأهما كذلك معًا؛ فقدم الجملة الأخيرة، والنية بها التأخير» اهـ، وأشرت إلى ذلك بقولى أى: صلة بالألف ـ أى: اقرأه موصولاً بألف ـ كما لفظ به ـ؛ فتعين للباقين القراءة بحذف الألف فى الوصل، ولا خلاف فى حذفها فى الوقف اتباعًا للرسم كما قلت:

* وللكلِّ عندَ الوقفِ فاحْذِفْهُ فى كِلا *

الموضعين ـ أى: فاقرأه عند الجماعة محذوف الألف كما هو كذلك فى رسم المصاحف؛ إلا ما رواه الجعبرى عن الأعمش من إثباتها فى الحالين ـ وهو خلاف ما فى المصطلح والقباقبية ـ ومعنى (حج) أغلب بالحجة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

حكم ما فى سورة الرعد

مكرره: أى: المكرر له فيها (وامدُد لوى حافظ بلا) فأمر بالمد بين الهمزتين للمشار إليهم باللام والحاء والباء فى قوله (لوى حافظ بلا) وهم: هشام وأبو عمرو وقالون؛ فتعين للباقين ترك المد، ومعنى بلا بفتح الباء خبر ما قبله، وإنما كان مكررًا لما قبله، أى: لإغناء ما قبله عنه، وهو قوله: (وهم على أصولهم) أى: السابق فى باب الهمزتين من كلمة من تسهيل الهمزة الثانية، أو تحقيقها مع المد قبلها فيهما، أو تركه؛ لأنه اجتمع فى قراءتهم بالاستفهام همزتان فتذكر ما تقدم لتكن

عـــلى بصيرة منه، الكوفيون وابن عامر يحققون الهمزة على مذهبهم، والحرميان وأبو عمرو يسهلون الثانية،وهشام وأبو عمرو وقالون المرموزون بقوله: (لوى حافظ بلا) يمدون بين الهمزتين سواء كانت الثانية محققة أو مسهلة، قال ابن عبد الحق: «وهذا معلوم مما تقدم؛ لكن صرح به هنا لإفادة أنه لا خلاف لهشام فى المد هنا؛ فيضم إلى المواضع السبعة التى تقدم أنه لا خلاف فى المد فيها ـ أى: وهى المذكورة فى قول الحرز (وفى سبعة لا خُلْفَ عنه) إلى آخره وهذا ما عليه الأكثر، وذهب قوم آخرون إلى الخلاف له فى ذلك، قال فى النشر[1]: «وهو الظاهر قياساً» اهـ.

ولذا نبهت على ما هو الظاهر فقلت: (والخلف للبعض قد خلا) أى: والخلاف فى المد وتركه تقدم عن بعض المذكورين فى (لوى حافظ بلا) وهو هشام والخلاف المذكور هو قوله فى باب الهمزتين من كلمة

ومَدُّكَ قبلَ الفتحِ والكسرِ حجةٌ

بِهَا لُذْ وقبلَ الكسرِ خلفٌ لَهُ ولا

وفى شرح العلامة الفاسى: «وما قبله مغن عنه، كما أن ما قبله فى الأصول مغنٍ عنه، وذكر ذلك على جهة التأكيد، ولم يذكر لهشام إلى المد اعتماداً على معرفة الوجه الآخر من الأصول» اهـ.

(١) النشر ١ / ٣٧٤.

حكم ما فى سورة إبراهيم عليه السلام

قال:

* وأفئدة بالياء بخلف له ولا *

أخبر أن المشار إليه باللام من له - وهو هشام - قرأ ﴿**فاجعل أفئدة من الناس**﴾ [إبراهيم: ٣٧] بياء بعد الهمز بوزن فعليه بخلاف عنه فتعين للباقين القراءة بغير ياء بلا خلاف.

قال العلامة الفاسى: «والوجه فى القراءة بالياء الساكنة بعد الهمزة فى أفئدة: الإشباع، والإشباع أن تزيد فى الحركة حتى ينشأ منها الحرف الذى أخذت منه، والغرض بذلك فى أفئدة المبالغة فى إخراج الهمزة وبيان نبرتها، وقيل: الفرق بين الهمزة والدال لأنهما حرفان شديدان» اهـ.

وهذا على لغة المشبعين من العرب - كما فى الإتحاف - على حد الدراهم والصيارف، وليست ضرورة؛ بل لغة مستقلة معروفة[1]؛ لم ينفرد بها الحلوانى عن هشام، ولا هشام عن ابن عامر - كما نبه عليه فى النشر[2] - فاللحن فيها مردود اهـ، والوجه فى القراءة بغير ياء؛ الإتيان بالكلمة على أصلها من غير زيادة لأن أفئدة بوزن أفعلة كأرغفة وأجربة وأغربة، وقد جاء فى غير موضع فى القرآن من غير زيادة ياء؛ فكان ترك الياء فى هذه المواضع مناسبًا لغيره - ذكره العلامة الفاسى، هذا؛ وقد غلط بعضهم وقرأ الكلمة بالياء بدل الهمزة وأقرأها غيره؛ ولذلك نبهت على ما هو مقصود فى الأداء فقلت:

---

(١) والدليل عليها قول الشاعر:

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصياريف

(٢) النشر ٢/ ٢٩٩.

* وذى اليا بعد الهمز لا الهمز أبدلا *

أى: لا أن الهمز أبدل ياء، و(الولا) بفتح الواو مصدر ولى يلى ولى فهو ولى، والولى: الناصر[١].

حكم ما فى سورة الكهف

قال:

* وفى الوصل لكنا فمد له ملا *

أمر بإثبات ألف (لكنا) فى الوصل للمشار إليهما باللام والميم فى (له ملا) وهما: هشام وابن ذكوان؛ فتعين للباقين حذف الألف، والوجه فى قراءة لكنَّا بالمد أن الأصل (لكن أنا) فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت الهمزة فاتصلت النونان؛ فأدغمت النون فى النون وبقيت الألف.

قال العلامة الفاسى: «وقيل: حذفت الهمزة من غير نقل، والأول أقيس، ونحوه قول القائل[٢]:

وترمِيننى بالطرفِ أىْ أنتَ مذنبٌ
وتقْلِينِنى لكنْ إياكِ لا أقلى

---

(١) ترك الشيخ بيتًا فى سورة النحل وهو:

وعنهُ روى النقاش نونًا مُوصَّلا وصحَّ لهَ الوجهانِ فاحذَرْ مُؤهَّلا

والمعنى: الرد على من ضعف قراءة ابن ذكوان بالنون فى قوله تعالى: ﴿ولنجزين الذين﴾ [الآية ٩٦]، كالدانى، والشاطبى، والراجح كما فى النشر عن الجعبرى صحة الوجهين.

(٢) معنى البيت: يقول الشاعر معاتبًا لحبيبته أنها تنظر إليه دائمًا على أنه المذنب وتبغضه مع أنه على العكس ليس كذلك، بل هو محبًا لها، ولا أقلى: أى لا أبغض، والبيت موجود فى الخزانة (٤/ ٤٩٠) غير منسوب لأحد، وكذا فى شواهد التوضيح ص/ ٨٣.

أى لكن أنا لا أقليك فمن حذف الألف فى الوصل جرى على قاعدتهم فى حذفها نحو ﴿**أنا يوسف**﴾، و﴿**أنا بشير**﴾، ومن أثبتها فيه أجرى الوصل مجرى الوقف، أو جعلها عوضًا عن الهمزة المحذوفة اهـ، وإنما قال فى الوصل لأنه لا خلاف للجميع فى إثباتها فى الوقف للرسم؛ فهو محل وفاق لكنه لما كان قد يخفى على مثلى نبهت على ذلك فقلت:

* أو فى الوقف عند الكل فامدده مرسلا *

أى: حالة كونك مطلقًا صوتك يعنى: بزيادة الألف.

قال العلامة الفاسى: «والوجه فى اتفاقهم على الوقف بالألف جريهم على قاعدتهم فى الوقف على الألف من (أنا) حيث جاء لأنها لبيان الحركة فيه ـ يعنى: فى نونه ـ كهاء السكت ـ أى: فى كتابيه وحسابيه ـ ولذلك سقطت فى الوصل ـ وهو مذهب البصريين ـ لأن الاسم عندهم أن؛ والألف فى الوقف للبيان؛ وأنا الداخلة عليه لكن مبتدأ؛ وهو ضمير الأمر والشأن ـ أى: الشأن (الله ربى) والجملة خبر أنا، والراجح منها إليه (به) الضمير» اهـ.

حكم ما فى سورة طه عليه السلام

قال أستاذنا: مكرره فيها ـ أى: المكرر لصاحب الحرز قوله:

* وفيه وفى سدى ممال وقوف *

أى: فى (سوى) فى هذه السورة وفى ﴿**أن يترك سدى**﴾ [القيامة: ٣٦] فى القيامة: الإمالة فى الوقف لزوال التنوين المانع من إمالتهما فى الوصل؛ ثم قال: (فى الأصول تأصَّلا) أى: تقرر فى الأصول فى باب الفتح

والإمالة وبين اللفظين.

قال العلامة الفاسى: وهو كلام كمل به البيت، وفيه تجريد للعهد بما تقدم ذكره» اهـ. وأيضًا لئلا يظن أن ضم السين مانع من الإمالة، وحينئذٍ لا يقال لا حاجة لذكره ها هنا، والذى تقدم هو ما ذكرته بقولى: فقد مر فى باب الفتح والإمالة. قوله:

* سوىً وسدىً فى الوقْفِ عنهُم تسبلا *

حيث أخبر أن حمزة والكسائى وشعبة المذكورين فى قوله (صحبة) فى الشطر قبله؛ أمالوا فى الوقف ﴿**مكانًا سوى**﴾ [طه:٥٨] بطه و﴿**أن يترك سدى**﴾ [القيامة:٣٦]، قوله: (عنهم) أى عن حمزة والكسائى وشعبة إمالتهما فى الوقف على الخلاف المتقدم، فقد علم فى الباب المذكور من قوله:

* وقدُ فخَّمُوا التنوينَ وقفًا ورقَّقوا *

البيت أن فيه فى الوقف الإمالة لقوم والفتح لآخرين، سوى له تسبلا: أى: أبيح ـ وثبت ذلك عنه» اهـ.

قال: (وهذين فى هذان حج) أخبر أن المشار إليه بالحا من حج ـ وهو: أبو عمرو ـ قرأ ﴿**إن هذين**﴾ [طه:٦٣] بالياء، وفى قراءة الباقين هذان بالألف كلفظه به فى القراءتين؛ وهذان: مبتدأ، وحج: بمعنى غلب بالحجة خبره، فى هذان متعلق به ـ أى هذين الواقع فى موضع هذان حج، ثم قال: (ونقله دنا) فأخبر أن المشار إليه بالدال من دنا ـ وهو ابن كثير ـ شدد النون من هذان؛ فتعين للباقين القراءة بتخفيف النون، وجملة نقله مبتدأ وخبر، قلت: وهذا الأخير فيه تكرار لمكى ـ أى: للمكى ـ وهو: ابن كثير، وقولى: (لما خلا) أى مع ما مضى فى سورة النساء فى قوله:

وهذانِ هاتينِ اللذانِ اللذينِ قُلْ يُشدَّدُ للمكى.....

قال العلامة الفاسى: «وقد تقدم ذكر ذلك فى سورة النساء وذكرها هنا للتتميم لقراءة هاتين الكلمتين، وجملتها أربع قراءات» اهـ. وهى:

الأولى: (إنْ) بتخفيف النون (هذانِّ) بالألف وتشديد النون والمد المشبع لابن كثير.

الثانية: حفص ﴿**إنْ هذانِ**﴾ بالألف وتخفيف النونين.

الثالثة: أبو عمرو (إنَّ) بالتشديد فى النون مع فتحها (هذينَ) بالياء وتخفيف النون.

الرابعة: الباقون (إنَّ) بالتشديد (هذانِ) بالألف والتخفيف.

تنبيه: التكرار إعادة الشىء مرارًا؛ قال فى القاموس[١]: «وكرره تكريرًا وتكرارًا، أعاده مرة بعد أخرى، وفى المصباح[٢]: ما يقتضى التفريق بين التكرار والتكرير[٣].

(١) القاموس المحيط ٢/ ١٣٠٠.

(٢) المصباح ص/ ٢٦٠.

(٣) ترك الشيخ - رحمه الله تعالى - بيتًا فى سورة النور وهو:

هُنَا خَصَّصُوا دونَ الحديد ورأفةً يُحركُه المكىُّ فالإطلاقُ أُهْمِلا

والمعنى: إن إطلاق الشاطبى لتحريك (رأفة) خاص بسورة النور دون موضع الحديد.

وترك الشيخ أيضًا بيتًا من سورة القصص وهو:

ومَعنى وذو الثنيا مضى وهْوَ قَوْلُه وما بَعْدَه إن شاءَ بالفتحِ أُهْمِلا

والمعنى: أن المراد من قوله تعالى ﴿**ستجدنى إن شاء الله**﴾ بالقصص والكهف والصافات فتح الباء لنافع وإسكانها للباقين، وهذا هو المراد من قول الشاطبى: (وما بعده إن شاء بالفتح أهملا).

تنبيه: قوله تعالى ﴿**ضعف**﴾ فى سورة الروم فى المواضع الثلاثة، الخلاف فيها عن حفص دائر بين فتح الضاد وضمها، ولكن يجب الانتباه إلى أن الخلاف فيها ليس عن عاصم، بل هو عن حفص بمعنى أن حفص لم يقرأ رواية الضم على عاصم، بل قرأها على غيره، ولا يعد هذا طعنًا فيه فيعتبر هذا مثلا مخالفة لشيخه لأنه إنما ينقل ما ثبت بالتواتر وإن كان عن غير شيخه، وراجع النشر ٢/ ٣٤٦، غيث النفع ص/ ٣٣١، ٣٣٢.

حكم ما فى سورة يس عليه السلام

قال: (لينذر دم غصنا) أخبر أن المشار إليهم بالدال والغين فى دم غصنا ـ وهما: ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون قرءوا ﴿**لينذر من كان حيًا**﴾ [يس: ٧٠] بياء الغيب ـ كما لفظ به بلا خلاف، ثم قال: (والأحقاف هم بها بخلف هدى) يعنى أن من ذكر قرءوا ﴿**لينذر الذين ظلموا**﴾ [الأحقاف: ١٢] بالأحقاف بياء الغيبة أيضًا بخلاف عن المشار إليه بالهاء من هدى وهو البزى ـ أى: قرأ فى الأحقاف بوجهين بياء الغيب وبتاء الخطاب، فتعين للباقين القراءة بتاء الخطاب فى الموضعين.

قال العلامة الفاسى: «وأشار بالخلاف عن البزى فى الأحقاف إلى قول الحافظ أبى عمرو فى غير التيسير، قرأ البزى ﴿**لينذر الذين ظلموا**﴾ [الأحقاف: ١٢] بالتاء قال: وأقرأنى الفارسى عن النقاش عن أبى ربيعة عنه بالياء ـ قال: وبالأول آخذ؛ وإنما قال ذلك لأنه المشهور عن ابن كثير» اهـ.

قال العلامة الإسقاطى: «وذكره الخلاف للبزى فى لينذر بالأحقاف؛ ضعفه فى النشر[1]؛ لأن الذى قرأ به الدانى من طريق أبى ربيعة الخطاب لا غيره، فإطلاقه الخلاف كالتيسير خروج عن طريقهما» اهـ.

ولذا قلت: (لكن بها التا له اعتلا) أى: وإن ذكر الخلاف للبزى فى الأحقاف فالتاء المثناة، (اعتلا) أى: ارتفع على الياء المثناة تحت للبزى فيها فى المقروء بها، والوجه فى قراءة (لينذر بالغيب) أنه أعاد الضمير فى هذه السورة على القرآن، وفى سورة الأحقاف على الكتاب، وتصح

(١) النشر ٢/ ٣٧٣.

إعادته للنبى ﷺ فيهما، والوجه فى قراءة من قرأ بالخطاب فيهما؛ أنه أسند الفعل إلى النبى صلى الله عليه وسلم وخاطبه به ـ أى: لتنذر يا محمد؛ لأنه المنذر لأمته.

حكم ما فى سورة والصافات

قال[1]:

* وإلياسُ حذفِ الهمزِ بالخُلفِ مُثّلا *

أخبر أن المشار إليه بميم مُثِّلا ـ وهو ابن ذكوان ـ حذف الهمزة من ﴿**وإن إلياس لمن المرسلين**﴾ بخلاف عنه؛ فتعين للباقين القراءة بإثباتها كالوجه الآخر عنه؛ فله وجهان: الحذف والإثبات، ومن المعلوم أن الحذف لا يكون إلا حالة الوصل كما قلت (لدا الوصل) فيفهم منه إثباته فى الابتداء، وفى بعض الشروح «وقرأ ابن ذكوان لو أن إلياس، بحذف الهمزة فى الدرج، وقطعها فى الابتداء» اهـ.

قال الجعبرى: «وفى قوله هنا:

* وإلياس حذف الهمز بالخلف مُثِّلا *

مفهومة من حذفه فى الحالين؛ وليس كذلك ـ لإثباته فى الابتداء ـ وإن أراد حذفه فى الوصل فيفهم منه إثباته فى الابتداء على حد الآخر، وليس كذلك؛ فلو قال (وإلياس وصل الهمز) أى: جعل الهمز همز

(١) ترك الشيخ بيتًا فى أول السورة وهو:

على ضم فتح اليـاء لا ضم زايه جرى قوله واضمم يزفون فاكملا

والمعنى: الضم فى قوله تعالى ﴿**فأقبلوا إليه يزفون**﴾ ليس فى الزاى وإنما الضم فى الياء، وإنما قال هذا البيت ليدفع أى توهم من إطلاق الشاطبى فى قوله «واضمم ﴿**يزفون**﴾ فاكملا» لأنه أطلق الضم دون تحديد لموضعه.

وصل؛ فيعلم أن حكمها فى الوصل: الوصل وإثباتها فى الابتداء مفتوحة لأنها مع اللام؛ لكان أولى ـ ذكره ابن غازى[١] ـ ولذا قلت: أى: والحذف بالوصل أوِّلا: بضم الهمزة وكسر الواو من التأويل ـ وهو حمل اللفظ على خلاف ظاهره معينًا فيه المعنى الخاص ـ أى: المعنى المقصود منه، ويؤيد هذا ما فى الإتحاف وعبارته «واختلف فى (وإن إلياس) فابن عامر بخلاف عنه يوصل همزة إلياس؛ فيصير اللفظ باللام ساكنة بعد إن؛ ويبتدئ بهمزة مفتوحة، والباقون بقطع الهمزة مكسورة بدءًا ووصلاً، وبه قرأ ابن عامر فى وجهه الثانى، وروى الوجهين (الكادورينى)[٢] عن المطوعى عن محمد بن القاسم عن ابن ذكوان، وذكرهما فى الشاطبية له كذلك، ولذا قلت:

وفى الابتدا بالهمزِ يفتحُ وحْدَهُ ويكسرُ كالباقين بَدْءًا ومَوْصلا

أى: وإذا وقف ابن ذكون على وإن اختبار وابتدأ بإلياس فإنه يفتح همزه حينئذٍ وحده فى وجه، ويكسره كالباقين من القراء فى الوجه الآخر بدءًا وموصلا ـ أى: فى حالة ابتدائهم، وفى حالة وصلهم ـ قال فى الإتحاف[٣]: «ووجه القراءتين ـ يعنى: القراءة بالهمز، والقراءة بتركه ـ أن إلياس اسم أعجمى سريانى تلاعبت به العرب، فقطعت همزته تارة، ووصلتها أخرى ـ أى: تكلمت به العرب على أوجه؛ فقالوا: إلياسين بالياء والنون، وإلياس كإسحاق والياس بالوصل قال: والأكثر على وجه

(١) هو محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن على بن غازى العثمانى المكناسى، مؤرخ فقيه مالكى، توفى بفاس سنة ٩١٩ هـ وراجع الأعلام ٥ / ٣٣٦.

(٢) فى الأصل: الكادورينى والصواب: الكارزينى ـ كما فى النشر ـ وهو محمد بن الحسين بن محمد بن آزر بهرام الكارزينى الفارسى عالم الإقراء، قرأ على المطوعى، كان حيًا فى سنة أربعين وأربعمائة، معرفة القراء ١ / ٣٩٧.

(٣) الإتحاف ص / ٣٩٧.

الوصل؛ إذ أصله ياس، دخلت عليه أل المعرفة ـ كما دخلت على اليسع والهمزة للوصل، فعلى وجه القطع تكون الهمزة من جملة الاسم لا للتعريف ـ قال: «ويُبْنى على الخلاف حكم الابتداء، فعلى الأول وهو وجه القطع: ويبتدئ بهمزة مكسورة، وعلى الثانى: بهمزة مفتوحة ـ وهو الصواب كما فى النشر[١] ـ قال: «لأن وصل همزة القطع لا يجوز إلا للضرورة، ولنصهم على الفتح دون غيره» اهـ ببعض زيادة[٢].

حكم ما فى سورة محمد ﷺ

قال: وفى (ءانفًا خلفُ هُدى) أخبر أن المشار إليه بالهاء من هدى ـ وهو البزى ـ قرأ ﴿**ماذا قال ءانفًا**﴾ [محمد:١٦] بقصر الهمزة بخلاف عنه؛ وهو معطوف على قوله (والقصر فى آسنٍ دَلا) أى: عنه مد الهمزة وقصرها؟ فتعين لمن لم يذكره القراءة بمد الهمزة بلا خلاف، وهى اللغة الفصيحة» اهـ.

وقد ورد هذا الخلاف عن البزى وقرئ له كالجماعة قال فى الإتحاف[٣]: «وقد انفرد بذلك ـ يعنى بالقصر: أبو الفتح، فكل أصحاب

(١) الإتحاف ص/ ٣٧٠.

(٢) النشر ٢/ ٣٥٧.

(٣) ترك الشيخ بيتًا فى سورة ص وإليك البيت والمراد منه، قال:

ووصْلُ اتخذنَاهُم كَلاَ شرعة وَلاَ وبدْؤهم بالكسرِ فى وقفِ الابْتِلا

والمعنى: أن من قرأ بهمزة الوصل، إذا ابتدأ بها على سبيل الاختبار فإنهم يبدءون بالكسر، والله أعلم.

تنبيه: قوله تعالى ﴿**حم عسق**﴾ أول الشورى برغم أنه رسم مفصولاً إلا أنه لا يجوز لك الوقف على ﴿**حم**﴾ بل لا بد من وصلها مع بقيتها؛ لأن حروف القواطع كالكلمة الواحدة وراجع البدور الزاهرة ص/ ٢٨٣.

السامرى لم يذكروا القصر عن البزى، ثم قال: وعلى تقدير أن يكونوا رووا القصر فلم يكونوا من طرق التيسير فلا وجه لإدخال هذا الوجه فى طرق التيسير والشاطبية» اهـ.

فتعين له القراءة بالمد كما قلت: لكن الذى نقل عن النشر رد الخلف المروى عن البزى، والمد: هو الذى يجتلا: أى ينكشف ويتضح، ويروى عنه كالجماعة.

قال العلامة الفاسى: والوجه فى قراءتى آنفًا أنهما لغتان بمعنى واحد وهو فى القراءتين ظرف بمعنى الساعة ـ أى: ماذا قال الساعة؟! أى: فى أول وقت يقترب منا» اهـ بتصرف[١].

حكم ما فى سورة الحشر

قال[٢]:

* ومعْ دولة أنِّث يكون بخلف لا *

أمرك أن تقرأ ﴿ **كيلا يكون** ﴾ [الحشر:٧] بتاء التأنيث المشار إليه باللام فى قوله (لا) وهو هشام بخلافٍ عنه، وأخبر أنه قرأ (دولة) بالرفع تلفظه به؛ فتعين للباقين أن يقرءوا (يكون) بياء التذكير كالوجه الآخر لهشام،

---

(١) ترك الشيخ بيتًا فى السورة وهو:

وفى آنفًا خلف هدى لكن الذى عن النشر رد الخلف والمد يجتلا

أى أن القصر عن البزى ليس من طريق الشاطبية، وإنما له المد فقط.

(٢) ذكر الشيخ بيتين فى سورة المجادلة وهما:

وكسر انشزوا إنما فاضْمُمْ معًا هُو خَلْفه عَلا عَمَّ والتفصيل فى بَدْئه خَلا

فَهَمْزَ انشزوا اضْمُمْ حَيثُ مَا ضَمَّ شِينة وإن كُسِرَ الشينُ اكسِر الهمزَ أوَّلا

والمراد بيان كيفية البدء بالهمزة فى القراءتين، كما هو معلوم من أنك تضم الهمزة على ضم الشين، وتكسرها على كسر الشين.

وأن يقرءوا (دولة) بنصب التاء ـ ذكره ابن القاصح ـ[١].

قال العلامة الفاسى: «والوجه فى قراءة من قرأ (دولة) بالرفع؛ أنه جعل يكون تامة، ورفع دولة بها على الفاعلية، ومن أنث مع الرفع فلتأنيث دولة، ومن ذكر معه فلكون التأنيث غير حقيقى، والوجه فى قراءة من قرأ بتذكير الفعل ونصب دولة؛ أنه جعل تكون ناقصة، وأضمر اسمها فيها على معنى كى لا يكون الفىء الذى حقه أن يكون دولة بين الأغنياء فيغلبوا عليه الفقراء، وجعل دولة خبرها؛ قال فى الإتحاف[٢]: «ولا يجوز النصب مع التأنيث ـ وإن توهمه بعض شراح الشاطبية من ظاهر كلام الشاطبى ـ رحمه الله تعالى ـ لعدم صحته رواية ومعنى ـ كما نبه عليه فى النشر[٣].

قال الجعبرى: «وإنما امتنع التأنيث مع النصب لأن الفاعل مذكر، ولا يجوز تأنيث فعله» اهـ.

ومن جملة هذا البعض الإمام/ أبو عبد الله الشمس الرملى ـ المعروف بشعلة[٤] ـ ولعل وجه التوهم المذكور إنما هو من جعله الخلاف عائدًا للتأنيث، ولرفع دولة حيث قال: «وقرأ هشام بخلاف عنه ﴿**كى لا تكون دولة**﴾ بتأنيث (تكون) ورفع (دولة) والباقون مع هشام فى وجهه الآخر بالتذكير ونصب دولة؛ لأنه يلزم على هذا أن يكون لهشام أربع قراءات حاصلة من قرب وجهى التذكير والتأنيث فى وجهى الرفع والنصب،

(١) سراج القارى ص/ ٣٦٧.

(٢) الإتحاف ص/ ٤١٣.

(٣) النشر ٢/ ٣٨٦.

(٤) هو محمد بن محمد بن أحمد بن الحسين الموصلى المعروف بشعلة، ولد سنة ٦٢٣، فقيه أصولى نحوى مؤرخ، له كتاب فى شرح الشاطبية معروف بـ (شرح شعلة) وقد طبع.

فيلزم دخول الوجه الذى تقدم رده، هذا؛ والمعول عليه ما ذكره آخرًا بقوله: «ويجوز أن يكون الخلاف عن هشام مختصًا بتأنيث يكون دون رفع دولة، كما روى عنه التذكير ورفع دولة» اهـ. وهو الذى أخذناه عن أستاذنا وجرى عليه فى التيسير.

قال العلامة الفاسى: «وأشار بالخلاف المذكور إلى قول صاحب التيسير: هشام ﴿**كى لا يكون**﴾ بالتاء، وروى عنه بالياء، دولة بالرفع» اهـ. ولذا قلت:

* وذا الخلفُ فى التأنيثِ لا الرفعُ فاقْبَلا *

أى: وذا الخلاف المذكور عن هشام إنما هو فى تأنيث يكون لا فى رفع دولة، فله فيها وجهان فقط، وكغيره وجه فقط كما قلت:

فأنِّثْ وذكِّرْ عنْـهُ مَعْ رفعِ دُولةٍ
وَعَنْ غَيرِه ذكِّرْ مع النصبِ تَعْدِلا

فائدة: قال أبو عمرو: «الدولة بالضم ما ينقل من النعم من قوم إلى آخرين؛ وبالفتح: الظفر، والاستيلاء فى الحرب، قال الإمام شعلة وأصل لا لاء؛ اسم فاعل من لاء إذا أبطأ وقصر ضرورة» اهـ[1].

وقال العلامة الفاسى: «وسئل الناظم عن معنى قوله بخلف لا فقال: هو اسم فاعل بمعنى مبطئ؛ لأن التذكير عن هشام أقل فى الرواية من التأنيث؛ ولأنه لا فصل هنا فيحسن من جهة العربية» اهـ. والله أعلم.

(١) شرح شعلة ص/ ٦٠٠.

حكم ما فى سورة الملك

قال:

وآمَنْتُم فى الهمزتينِ أصـــولُهُ

وفى الوصلِ الأولى قُنبلٌ واوًا ابدِلا

يريد ﴿**أأمنتم من فى السماء**﴾ [الملك:١٦] يعنى أنه اجتمع فيه همزتان مفتوحتان، وقد تقدم فى باب الهمزتين من كلمة أصوله ـ أى: أصول حكمه من التسهيل والتحقيق، والمد والقصر، وقد تقدم أيضًا أن قنبلاً يبدل الهمزة الأولى فى الوصل واوًا فالشطر الثانى مكرر ما تقدم ولذا قلت:

مُكـــرَّر إذ يغنى وأبـــدلَ قَنْبـــلٌ

فى الأعرافِ منها الواوَ والملكِ مُوصِلا

أى: هذا الحكم الذى صرح به لقنبل مكرر مع قوله فى الباب المذكور وأبدل قنبل إلى آخره، حيث أخبر فيه أن قنبلاً أبدل من الهمزة واوًا فى حالة الوصل فى سورة الأعراف فى قوله تعالى: ﴿**قال فرعون ءامنتم به**﴾ [الأعراف:١٢٣] وأنه فعل ذلك فى: ﴿**وإليه النشور ءامنتم**﴾ فى سورة الملك» اهـ. لكنه لما لم يعين فى الأصول لفظ (أأمنتم) فى سورة الملك هل اجتمع فيه همزتان أو ثلاث استدرك الكلام عليها هنا فقال: «لفظ ءامنتم» فى سورة الملك الذى ذكرته فى الأصول إنما هو من باب الهمزتين لا من باب اجتماع ثلاث همزات وأنهما وإن اشتركا جنسًا فقد افترقا نوعًا؛ لأن تلك بعد همزتها ألف وميمها مفتوحة، وليس بعد أأمنتم هنا ألف وميمها مكسورة.

قال العلامة الفاسى: «وكمل البيت بما ذكر تأكيدًا، وقال الإمام شعلة[١] وكرر ذلك هنا تسهيلاً على المتعلمين؛ وليصرح أن إبدال قنبل حال الوصل دون الوقف؛ لأن قوله موصلاً فى الباب بمعنى واصل غريب» انتهى.

حكم ما فى سورتى النازعات وعبس

قال:

* تزكَّى تصدَّى الثانِ حِرْمِىٌّ اثقلا *

أى: وحرمى - وهو: كل من نافع وابن كثير - وأثقل الحرف الثانى فى من تزكى فى ﴿فَقُلْ هَلْ لكَ إلى أن تزكَّى﴾ [النازعات: ١٨]، وفى تصدَّى فى ﴿فأنت لهُ تَصَدَّى﴾ [عبس: ٦]، والباقون خففوه فيهما، ثم نبه أستاذنا على أن المراد بالثانى الحرف الثانى من كل من الكلمتين بقوله:

* وذا الثانى زايٌ ثم صادٌ تدخَّلا *

أى: والمراد بالثانى الذى يثقل الزاى فى الكلمة الأولى والصاد فى الثانية، ففيه لف ونشر مرتب، وإنما نبه أستاذنا على ما ذكر لأن كثيرًا من المتعلمين يتوهم أن تصدى مذكور مرتين، وأن المثقل منهما مع تزكى الثانى فيهما وليس كذلك، وقوله: (تدخلا) أى دخل كل من الحرفين مع الحرف الذى قبله بالإدغام حتى صارا كحرف واحد - كما هو معنى الإدغام» اهـ. وفى القاموس[٢]: دخل دخولاً ومدخل وتدخل واندخل وأدخل كافتعل نقيض خرج، والوجه فى قراءة من قرأ بتثقيل الحرف

(١) شرح شعلة/ ٦٠٥.

(٢) القاموس المحيط ص/ ١٢٩٠.

الثانى أنه أدغم التاء الثانية من تتزكى وتتصدى فى الزاى والصاد طلبًا للتخفيف.

والوجه فى قراءة من قرأ بالتخفيف فيهما أنه حذف إحدى التاءين مبالغة فى التخفيف.

تنبيه: يقرأ لفظ الثانى فى الموضعين بحذف الياء للتخفيف ككل منقوص مرفوعًا أو مجرورًا كقوله تعالى ﴿ **واستمع يوم يناد المناد** ﴾ [ق:٤١]، ﴿ **يوم يدع الداع** ﴾ [القمر:٦] وليس ضرورة.

حكم ما فى سورة العلق

وعَنْ قنبلٍ قصرًا روى ابن مجاهدٍ
رءَاه ولم يأخذْ به متعملا

قال العلامة ابن القاصح: «أخبر أن ابن مجاهد روى عن قنبل ﴿ **أن رءاه استغنى** ﴾ [العلق:٧] بقصر همزة رءاه، أى: بحذف الألف التى بين الهمزة والهاء فيصير بوزن رَعَه.

وتعين للباقين القراءة بمد الهمزة أى: بألف بعدها قبل الهاء فتصير بوزن رعاه، وقوله (ولم يأخذ به) يعنى أن ابن مجاهد روى القصر، ولم يأخذ به قال فى كتاب السبعة، قرأت على قنبل (أن رءاه) قصرًا بغير ألف بعد الهمزة قال: وهو غلط.

قال السخاوى ناقلاً عن الشاطبى: «رأيت أشياخنا يأخذون فيه بما ثبت عن قنبل من القصر بخلاف ما اختاره ابن مجاهد» انتهى كلامه.

أى فى رءاه قراءتان المد للجماعة والقصر لقنبل ولم يذكر صاحب

التيسير سوى القصر ـ وهو وجه صحيح ـ اهـ.

قال ابن عبد الحق: «وكان من الواجب عليه الأخذ به؛ لأن الرواية إذا ثبتت وجب الأخذ بها،وإن كانت حجتها ضعيفة فهو معمول به له كالمد للباقين، هذا والذى أخذ به فى النشر[١] القراءة بالوجهين لقنبل» اهـ.

ولذا قلت:

وكانَ عليهِ أخذُهُ عاملاً بهِ

معَ المدِّ فالوجهانِ فى النشرِ أُعْمِلا

أى: وكان على ابن مجاهد الأخذ بالقصر لقنبل مع المد فيكون أخذ له بالوجهين ـ بل كلام النشر صريح فى أنه أخذ به ـ.

قال فى الإتحاف[٢]: «واختلف فى (أن رءاه) فقنبل من رواية ابن شنبوذ وابن مجاهد وأكثر الرواة عنه بقصر الهمزة بلا ألف، والباقون بالمد، وهى رواية الزينبى عن قنبل، وتغليط ابن مجاهد لقنبل فى رواية القصر، رده الناس عليه، والذى ارتضاه فى النشر: أنه إن أخذ عن قنبل بغير طريق ابن مجاهد والزينبى كابن شنبوذ وأبى ربيعة وغيرهما.

فالمد كالجماعة وجهًا واحدًا، وإن أخذ بطريق ابن مجاهد فبالوجهين وهما صحيحان عنه فى الكافى ـ، وتلخيص ابن جميلة وغيرهما؛ قال صاحب النشر: «ولا شك أن القصر أثبت وأصح عنه من طريق الأداء والمد أقوى من طريق النص، وبهما آخذ من طريقيه جمعًا بين النص والأداء، ومن زعم أن ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعد فى الغاية، وخالف فى الرواية، وقد وجه الحذف بأن بعض العرب يحذف لام

(١) النشر ٢/ ٤٠٢.

(٢) الإتحاف ص/ ٤٤١.

مضارع رءاى تخفيفًا ومنه قولهم: أصاب الناس جهد ولم تر أهل مكة؛ بل قيل: إنها لغة عامة وحيث صحت الرواية به وجب قبوله» اهـ.

قال العلامة ابن القاصح[١]: «وكل ما فى القصيدة من رواية قنبل إنما هى طريق ابن مجاهد ونص عليه هنا ليعزو إليه ما قال فيها، وابن مجاهد هذا هو: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد شيخ القراء بالعراق فى وقته، وهو أول من صنف فى القراءات السبع ـ مات سنة أربع وثلاثمائة ـ[٢].

والمتعمل: طالب العلم الآخذ نفسه به، يقال: تعمل فلان بكذا» اهـ.

وقال الإمام شعلة[٣]: «المتعمل ـ العامل الذى يعمل فى القراءة يعنى تلامذته المتعلمين»[٤].

---

(١) سراج القارى ص/ ٣٩١.

(٢) فى ما ذكره فى سنة وفاة ابن مجاهد نظر؛ لأنه إنما توفى كما فى المعرفة سنة أربع وعشرين وثلاثمائة وراجع المعرفة ١/ ٢٧١، الغاية ١/ ١٣٩.

(٣) شرح شعلة ـ واسمه كنز المعانى بشرح حرز الأمانى ـ/ ٦٢٥.

(٤) ترك الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ بيتًا يتعلق بحكم التكبير وما فيه، قال:

وبعض له من آخر الليل وصلا أراد به بدء الضحى مُتَأَوِّلا

والمعنى: أن التكبير يبدأ من أول سورة الضحى، حتى يرفع أى توهم.

ولكن هناك مسألة يجب أن تذكر وهى: ما حجية التكبير؟

أو بطريقة أخرى: هل هذا التكبير سنة أم بدعة؟

أقول: زعم البعض من المتفيهقين ـ كفانا الله شرهم ـ أن التكبير من أول سورة الضحى إلى نهاية القرآن العظيم إنما هو بدعة من البدع التى ابتدعها القراء، وأضاف إن ذلك لأن التكبير ليس له إسناد صحيح وإنما عمدته حديث ضعيف رواه الحاكم فى المستدرك، وأقول لهذا وأمثاله إن العمدة فى إثبات التكبير ليست الحديث أو الدليل الحديثى، وإنما العمدة فى ذلك وروده إلينا متواترًا فى النقل مع القرآن الكريم، الذى نقل إلينا بأسانيد متواترة، ومثله فى ذلك مثل القراءات، فهل يجب مثلا أن يأتى دليل فى الحديث ينص على قراءة قراءة؟! وما قال عاقل بهذا، لماذا؟ لأن الكل يعلم أن القرآن العظيم منقول بالتواتر، وبسبب هذا الجهل وصل الأمر بالبعض إلى إنكار التجويد، ووقع فى هذا للأسف ـ بعض =

الخاتمة

وتمَّ بحمـد الله ذا النَّظْمِ مُغنيًا بفضل إلهى عنْ سِواهُ مُحصّلا

التمام: الكمال، وقوله (مغنيًا) بضم الميم وإسكان الغين المعجمة من الغنا بفتح الغين، والمد: وهو الاكتفاء فالمعنى كافيًا، ومنه قول القائل:

وهُوَ بابٌ يُغْنِى الفقيرَ ولَكِنْ ليسَ للأغنيـاءِ عنـهُ غَناءُ

أى: اكتفاء، وفى القاموس[1]: أغنى عنه غنى فلان ومغناه ومغناته؛ ناب عنه وأجراه مجراه، وقوله: بفضل إلهى، الباء فيه للاستعانة؛ والمراد بعون إلهى لا بحولى وقوتى، وفيه تبرئة من الافتخار المذموم؛ وهو متعلق بقولى مغنيًا؛ وهو وبحمد الله حالان من فاعل تم، وكذلك محصلا.

أى كمل هذا النظم حال كونه مستعانًا على تمامه بحمد الله مجزيًا وكافيًا عن غيره (محصلا) بكسر الصاد أى جامعًا لمقصود الطالب، ويحتمل أن (محصِّلا) مفعول مغنيًا أى: كافيًا شخصًا محصلاً أى مريدًا للتحصيل، وهو فى الأصل استخراج الذهب من حجر المعدن كما فى المصباح[2]؛ فيكون المراد هنا استخراج ذهب الكلام ومحاسنه الذى هو

= الأفاضل ممن نحسبهم على علم وخبر وسنة ـ وينبغى للمرء أن يتدبر أى شىء يقوله ويسأل أهله العالمين به، قبل أن يقدم على القول فى كتاب الله تعالى وما يتعلق بأحكامه بغير علم، والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل، ولى فى هذه المسألة بحث مفرد موسع قاربت على الانتهاء منه ـ يسر الله نشره ـ.

(١) القاموس (١٧٠١).

(٢) المصباح/ ٥٤.

كناية عن معانيه الخالصة من معدن هذا الكتاب الذى هو كناية عن ألفاظه والاكتفاء بالحاصل منه دون غيره لأنه حوى جواهر معانى الكتب المطولة؛ وفيه تلويح لما تقدم أول الكتاب من تسميته كنز المعانى إذ الذهب مستخرج من الكنز.

وأبياتُهُ فى العَدِّ مسكٌ وأُرِّخَتْ لكنزِ مَعَـانى الحرزِ دُرّا تَجَمَّلا[1]

أى: وأبيات هذا النظم مسك أى عدد حروف مسك بالجمل الكبير وهو مائة وعشرون إذا الميم بأربعين، والسين بستين، والكاف بعشرين؛ فالجملة ما ذكر يعنى غير بيت التاريخ ـ فإن عددته زد ألفًا بعد حروف مسك، والمسك أطيب الطيب كما رواه مسلم[2].

(١) قام الناظم فى هذا البيت بحساب أبيات القصيدة وكذلك تأريخها فى البيت التالى، بطريقة حساب الجمل، وحساب الجمل الكبير باختصار هو أن لكل حرف من حروف اللغة رقمًا، بترتيب معين وهو:

أ	١	س	٦٠
ب	٢	ع	٧٠
ج	٣	ف	٨٠
د	٤	ص	٩٠
هـ	٥	ق	١٠٠
و	٦	ر	٢٠٠
ز	٧	ش	٣٠٠
ح	٨	ت	٤٠٠
ط	٩	ث	٥٠٠
ى	١٠	خ	٦٠٠
ك	٢٠	ذ	٧٠٠
ل	٣٠	ض	٨٠٠
م	٤٠	غ	٩٠٠
ن	٥٠	ظ	١٠٠٠

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه (٨/ ١٢) نووى.

* وأرِّخَتْ أبيات هذا النظم *

أى: أُرِّخَ عام تأليفها، وتأليفها وتاريخها عدد قوله:

* لكنز معانى الحرز درًا تجملا *

أى: عدد محذوفه بالجمل الكبير أيضًا ففيه ثلاث لامات كل لام بثلاثين، وكاف بعشرين ونونان كل نون بخمسين، وزايان كل زاى بسبعة، وميمان كل ميم بأربعين، وعين بسبعين، وثلاث ألفات كل ألف بواحد، وياء مثناة تحت بعشرة، وحاء مهملة بثمانية، ودال مهملة بأربعة، ورائين كل راء مائتين وتاء مثناة فوق بأربعمائة، وجيم بثلاثة، وجملة ذلك اثنان بعد المائتين والألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

ثم إن اللام فى الكنز يصح فتحها على أنها لام القسم على جعل الكنز بمعنى: المكنوز ويصح جعلها حرف جر بمعنى فى؛ على جعله بمعنى ما يحرز به المال كما مر ـ أول الكتاب ـ ولا يخفى ما فى هذا البيت من المناسبات الطريفة، والدقائق اللطيفة والجناسات البديعة ـ لمن عنده فطنة قوية.

فيا ربِّ يَسِّرْه وعُمَّ بنفعِهِ
وأخلصْ بهِ قصدى لوجهِكَ واقْبلا

الرب له معانى خمسة عشر مجموعة فى قول الشهاب السجاعى:

قريبٌ مجيبٌ مالكٌ ومدبِّرٌ
مربى كثيرُ الخير والمُولِى للنِّعم

وخالقُنَا المعبـودُ جـابرُ كسرَنا
ومُصلحُنا والصاحبُ الثابتُ القِدَمِ
وجَامِعُنا والسيدُ احفظْ فهـذِه
معـانٍ أتَتْ للربِّ فادعُ لِمَنْ نَظَمِ

ومعنى يسره: سهله؛ ففى المصباح ويسره الله فتيسر واستيسر بمعنى اهـ. أى: تسهل كما فى القاموس[١]، وفيه: عم الشيء عمومًا شمل الجماعة يقال: عمهم بالعطية؛ فالمعنى وعم الطالبين بنفعه، والنفع: الخير، وهو ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه كذا فى المصباح[٢].

وقال بعضهم: النفع ثبوت الخير الإلهى فى الشيء، أو ما يستعان به على الوصول إلى الخير ـ وهو هنا ـ ما يراد من هذا الفن وما يترتب على الثواب ـ.

وقوله: (وأخلص به قصدى لوجهك) أى: واجعل قصدى به لوجهك أى: لذاتك (خالصًا من الرياء) أى سالمًا منه.

قوله (وأقبلا) بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف ـ أى: واقبل توجهى به إليك أى ـ أثبنى عليه ولا ترده بمحض فضلك.

وصَـلِّ وَسَلِّم بُكْـرَةً وعَشيـــةً
عَلى خَاتِمِ الرُّسلِ الكرامِ وَمَنْ تَلا

إنما أعيدت الصلاة ثانيًا بعد ذكرها فى الخطبة لرجاء قبول ما بين الصلاتين كما فى الحديث، والبكرة بالضم الغدوة ـ كما فى القاموس[٣]،

(١) القاموس ص/ ١٤٧٣.
(٢) المصباح ص/ ٢٣٦.
(٣) القاموس ص/ ٤٥١.

وهى أول النهار، وجمعها بُكَر، مثل غرفة وغرف، وأبكار جمع الجمع مثل رطب وأرطاب، كما فى المصباح[١]، وفيه العشية[٢] مؤنثة وربما ذكرتها العرب على معنى العشى، وقال بعضهم العشية واحدة جمعها عشى. اهـ.

قال فى القاموس[٣]: والعشى والعشية آخر النهار ـ جمع عشيات وعشايا» اهـ، والمراد نعيم سائر الأوقات بالصلاة والسلام لا خصوص هذين الوقتين، وإنما خُصَّا بالذكر للدلالة على فضلهما لكونهما مشهودين أى: تشهدهما ملائكة الليل وملائكة النهار.

قوله: (على خاتم الرسل) متعلق بقوله وسلم، ومتعلق وصلِّ: محذوف تقديره عليه، وفيه كلام فى محله، والخاتم بكسر التاء وفتحها ـ أى: والذى ختمهم ـ أى: جاء آخرهم وختموا به؛ فهو كالخاتم والطابع، فلا نبى بعده بل ولا معه، وفى شعب الإيمان تقول: خاتم يختم ختمًا، إذا طبع والختم الطبع، وخاتمة كل شىء آخره بالكسر، وخاتمه بالفتح ما يوضع على الخاتم كالطير الذى يختم به، ـ ذكره العلامة الفاسى فى شرح الدلائل ـ والرسل: جمع رسول ـ وهو: إنسان حر أُوحِى إليه بشرع وأُمرَ بتبليغه ـ والسين هنا ساكنة للوزن، وإن كان يصح ضمها، وكما هو خاتم الرسل فهو خاتم الأنبياء.

قال تعالى: ﴿**ولكن رسول الله وخاتم النبيين**﴾ [الأحزاب: ٤٠] وخص الرسل لأنه كما يلزم من ختمه للأخص ختمه للأعم، وقوله الكرام بكسر الكاف: جمع كريم ـ يطلق على النفيس والعزيز، والجواد وكلٌ

(١) المصباح ص/٢٣.
(٢) المصباح ص/١٥٦.
(٣) القاموس/١٦٩١.

صحيح هنا، وقوله (ومن تلا) أى: تبع النبى ﷺ بالدخول فى ملته؛ ولو مؤمنًا عاصيًا فيعم الأول والصحب والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة، ولا يخفى ما فى قوله (وقم) وفى قوله خاتم من براعة المقطع، وهو ما يشعر بالختام وانتهاء المقصود، وتسمى هذه البراعة حسن الختام كقول القائل: (حَسُنَ ابتدايَ به أرجو التخلص من نار الجحيم).

وهذا حسن مختمى، وهذا آخر ما يسره الله تعالى، وفيه تذكرة لأولى الألباب جعله الله نافعًا لجميع الطلاب، وسببًا لدخول الجنة دار الثواب؛ مع سائر الإخوان والأحباب؛ إنه جواد كريم وهاب، وهو حسبى ونعْمَ الوكيل، وأسأله الستر الجميل، وصلى الله على سيدنا محمد النبىِّ الأُمىِّ وعلى آلهِ وصحبه وسلم.

وكان الفراغ من تأليفه ضحوة الخميس لعشرين ليلة خلت من شوال سنة ١٢٠٨ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، على يد أفقر العباد محمد الجمزورى ـ عفا الله عنه ـ.

* * *

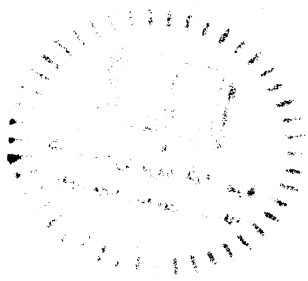

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٣
ترجمة المصنف	٧
وصف المخطوط ومنهج التحقيق	٨
مقدمة المصنف	١٣
حكم ما فى باب الاستعاذة	٢٨
حكم ما فى باب البسملة	٣٠
حكم ما فى باب الإدغام الكبير	٤٤
حكم ما فى باب الحرفين المتقاربين فى كلمة وفى كلمتين	٥٠
حكم ما فى باب هاء الكناية	٥٤
حكم ما فى باب المد والقصر	٥٧
حكم ما فى باب الهمزتين من كلمة	٦٥
حكم ما فى باب الهمزتين من كلمتين	٧٢
حكم ما فى باب الهمز المفرد	٧٦
حكم ما فى باب نقل حركة الهمز إلى الساكن قبله	٧٨
حكم ما فى باب وقف حمزة وهشام على الهمز	٨٣
حكم ما فى باب تاء التأنيث	٩١
حكم ما فى باب لام هل وبل	٩٢
حكم ما فى باب اتفاقهم فى إدغام إذ إلى آخره	٩٤
حكم ما فى باب حروف قربت مخارجها	٩٦
حكم ما فى باب الفتح والإمالة	٩٧
حكم ما فى باب اللامات	١١٠
حكم ما فى باب الوقف على مرسوم الخط	١١٣
حكم ما فى باب ياءات الإضافة	١١٧

حكم ما فى ياءات الزوائد ١٢١
حكم ما فى سورة البقرة ١٢٦
حكم ما فى سورة آل عمران ١٣٣
حكم ما فى سورة الأنعام ١٣٨
حكم ما فى سورة الأعراف ١٤٤
حكم ما فى سورة يونس عليه السلام ١٤٥
حكم ما فى سورة يوسف عليه السلام ١٤٨
حكم ما فى سورة الرعد ١٤٩
حكم ما فى سورة إبراهيم عليه السلام ١٥١
حكم ما فى سورة الكهف ١٥٢
حكم ما فى سورة طه عليه السلام ١٥٣
حكم ما فى سورة يس عليه السلام ١٥٦
حكم ما فى سورة والصافات ١٥٧
حكم ما فى سورة محمد ﷺ ١٥٩
حكم ما فى سورة الحشر ١٦٠
حكم ما فى سورة الملك ١٦٣
حكم ما فى سورتى النازعات وعبس ١٦٤
حكم ما فى سورة العلق ١٦٥
الخاتمة ١٦٨
فهرس الموضوعات ١٧٥

❊ ❊ ❊